مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

البحوث باللغة الإنجليزية:

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٤ - العدد ٢

٢٠٠٦

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 34 – العدد 2 – 2006

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام

الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 34 – العدد 2 – 2006

التقارير:

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

يصدر هذا العدد – رقم 2 لسنة 2006 – والبلاد تمر بمجموعة من الأحداث التي تهدف إلى الإصلاح السياسي خصوصاً في الجانب النيابي وقانون الانتخاب والدوائر الانتخابية، وهو ما يستلزم تعديل بعض المواد الدستورية. وقد تفاعل المجتمع الكويتي مع هذه الأحداث، وطرحت عدة شعارات تتعلق بتقليص عدد الدوائر، وتنامى هذا الموضوع حتى تحول الأمر إلى تجمعات واحتجاجات؛ وكان هناك من يرغب بتقليص الدوائر إلى خمس دوائر في حين يرغب فريق آخر في تحويله لعشر دوائر، إلى أن حسم أمير البلاد الوضع بأن حل مجلس الأمة حلاً دستورياً على أن تجرى انتخابات برلمانية جديدة وفق تشكيلة الدوائر القديمة. والنتيجة لم يتغير نظام الدوائر. هذا، وقد تفاعلت مجلة العلوم الاجتماعية مع هذه الأحداث ولا سيما أنها تدخل ضمن اهتماماتنا وضمن تخصصات المجلة، وهو ما دفعنا إلى هذا التقديم، وعرض نبذة موجزة عما جرى في الكويت خلال الأشهر الماضية.

وتتواصل معكم مجلتكم مجلة العلوم الاجتماعية بأبحاثها المتنوعة والمتخصصة؛ فتقدم **البحث الأول** حول أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية: دراسة ميدانية تحليلية. ثم يأتي **البحث الثاني** حول مؤشرات قياس مدى تحقيق المواطنة البيئية. في حين يعرض **البحث الثالث** لبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في أنشطة الترويح لدى الفتاة الجامعية (دراسة تطبيقية على عينة من الطالبات الجامعيات في مدينة الرياض)، أما **البحث الرابع** فيدور حول أثر الاستقصاء الموجه

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

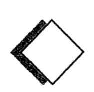
في تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية والتحصيل في العلوم لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي في الكويت. وجاء البحث الأخير باللغة الإنجليزية ليتناول العوامل المؤثرة في التحول لإنجاب المولود الثاني والثالث في الأردن.

أما الجزء الخاص بمراجعات الكتب فقد احتوى على مجموعة من أحدث الكتب والإصدارات.

واحتوى العدد أيضاً على تقرير حول مؤتمر (ثقافة الخوف) الذي عقد في الأردن ما بين 26–28 أبريل 2006، وهو من إعداد الدكتورة فادية المليح حلواني.

وفي الختام أشكر كل من أسهم معنا في إصدار هذا العدد بالصورة المطلوبة والمستوى المنشود، والأمل يحدونا أن يسدّ بعض النقص في المجالات التي تستهدفها المجلة، والشكر موصول لكم أعزاءنا القراء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



البحوث باللغة العربية

أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية دراسة ميدانية تحليلية*

مازن خليل غرايبة**
باسل محمد العيدة***

ملخص: كثر الجدل في المجتمع الكويتي حول منح المرأة حقوقها السياسية وخصوصاً حقها في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وقد حسم هذا الجدل بالموافقة على منح المرأة حق الترشيح والانتخاب في جلسة مجلس الأمة التي انعقدت بتاريخ 2005/5/16. وتهدف هذه الدراسة إلى تعرف أثر منح المرأة الكويتية حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية وتمثيلها المستقبلي وذلك لمعرفة طبيعة التغير المتوقع في السياسات العامة لدولة الكويت من واقع التغير في تركيبة المجلس وتوزيعة تياراته السياسية المختلفة وما تحمله من برامج وطروحات. وسوف نستخدم طرق التحليل الإحصائي والنمذجة لتوقع عدد النواب المستقبلي لكل تيار سياسي داخل المجلس في الانتخابات النيابية القادمة.

المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، المرأة الكويتية، التيارات السياسية، مجلس الأمة الكويتي.

المقدمة:

تشهد المجتمعات الخليجية منذ سنوات حركية واضحة باتجاه المزيد من الانفتاح والحرية والديموقراطية، ولئن تفاوتت هذه الحركية في شكلها ومستوياتها

* موّل هذا البحث من جامعة الكويت، مشروع بحث رقم {OL 01/05}.
** قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
*** قسم الطرق الكمية ونظم المعلومات، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

وفعاليتها فإن الواقع يشير إلى أن هناك تسليماً من الحكومات وقوى المجتمع المختلفة (ونحن هنا لسنا بصدد الدخول في الجدل حول هذا التسليم أهو نابع من قناعات هذه الحكومات أم بسبب الضغوط الخارجية) بحقيقة أن أي تحول باتجاه الديموقراطية لابد أن يقترن بتحريك القضايا المتصلة بالعدل والمساواة بين المواطنين واحترام حقوقهم المدنية والسياسية. وهنا تأتي قضية المرأة وضرورة إدماجها في الحياة العامة بوصف ذلك من أولويات هذا التحول. ولئن كان هناك اعتراف صريح – في معظم المجتمعات الخليجية – بضرورة إدماج المرأة في قطاعات العمل والإنتاج، فإن موضوع مشاركتها في الحياة السياسية، وبخاصة حقها في الترشيح والانتخاب، مازال يراوح مكانه في بعض مجتمعات دول الخليج العربية.

وفي الكويت حظي موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية باهتمام كبير من معظم شرائح المجتمع الكويتي، وشكل منذ وقت بعيد قضية مركزية من قضايا الخلاف بين مختلف ألوان الطيف السياسي الكويتي. ولعل من المفارقة اللافتة للنظر أنه، على الرغم من أن دولة الكويت كانت من أوائل الدول العربية التي شهدت حياة ديموقراطية راسخة فإن حصول المرأة الكويتية على حقها في الانتخاب والترشيح قد تأخر عن بعض دول المنطقة العربية، حيث لم تثمر جهودها في الحصول على هذا الحق إلا متأخراً، وبعد جهود حثيثة بذلتها المرأة وأنصارها من أطياف المجتمع الكويتي المختلفة.

لقد بدأت محاولات المرأة الكويتية وأنصارها في انتزاع حقوقها السياسية منذ عام 1971 عندما عقد أول مؤتمر نسائي تقدمت به النساء الكويتيات بمجموعة كبيرة من المطالب، كان أهمها ضرورة منح المرأة حقها في الانتخاب غير المشروط، ومساواتها مع الرجل في جميع ميادين العمل. وقد ناقش مجلس الأمة الكويتي في فصله التشريعي الثالث لعام 1973 تلك المطالب، وقرر حفظ الموضوع دون أي إجراء (محمد العجمي، 2000). وبعد ذلك توالت الجهود على شكل مشروعات قوانين من الحكومة ومن بعض النواب بدءاً بالمشروع الذي قدمه النائبان جاسم القطامي وراشد الفرحان في 15 فبراير عام 1975[1]، ومشروعات القوانين التي تقدم بها النائبان سالم المرزوق وعلي الحبشي 1975[2]، وأحمد الطخيم عام 1981[3]،

(1) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 670/ج/1 تاريخ 1975/3/1.
(2) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 675/ج/1 تاريخ 1975/5/6.
(3) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 770/ج/1 تاريخ 1981/5/28.

وعبدالرحمن الغنيم عام 1985.[4] وكذلك مشروع القانون الذي تقدم به النواب علي البغلي، وعبد المحسن جمال، وجاسم الصقر، وعبد الله النيباري، عام 1996، ثم مشروع القانون الذي تقدم به النائبان عباس الخضاري، وصلاح خورشيد، في يناير عام 1997.[5] وقد قوبلت هذه المشروعات جميعها بالرفض من قبل غالبية أعضاء المجالس المختلفة، وبات واضحاً أن حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية مازال هدفاً تحقيقه يتطلب تكاتف جهود قطاعات المجتمع المختلفة. الأمر الذي دفع بالحكومة إلى التقدم للمجلس في 6 يونيو عام 1999 بمشروع مرسوم أميري بقانون نص على تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات رقم 35 لسنة 1962، بما يسمح للمرأة بممارسة حقها في الانتخاب، وذلك بحذف عبارة "من الذكور" من تلك المادة. وقد صُوّت على هذا المشروع في مداولتين، وسقط بأغلبية صوتين في جلسة مجلس الأمة التي انعقدت في ديسمبر عام 1999[6].

لقد شكل سقوط مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لمنح المرأة الكويتية حقها في الانتخاب صدمة للمرأة وللتيار المناصر لها في المجتمع الكويتي، ودهشة للمراقبين لقضايا التحولات الديموقراطية في المنطقة بوصفه ظاهرة لافتة للنظر تشير إلى حماسة الحكومة لإعطاء شريحة من شرائح المجتمع حقوقها السياسية ومعارضة ذلك من قبل ممثلي الشعب الذين من المفروض أن يكونوا هم أكثر حماسة من غيرهم بهذا الشأن.

لقد كانت الصدمة قوية على القيادات النسائية في الكويت لدرجة دفعت بعضهن في 4 مايو عام 2000 إلى رفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا في الكويت طعنٌ فيها بعدم دستورية الإجراء النيابي، وطالبن المحكمة باستصدار حكم قضائي يلزم الحكومة بالسماح للمرأة الكويتية بممارسة حقها انتخاباً وترشحاً، إلا أن الحكومة رفضت هذا الإجراء معتبرة أن قضية التصويت في الانتخابات هي مسألة متعلقة بالسلطات السياسية العليا في الدولة، ولا يجوز عرضها على المحاكم. وقامت المحكمة برد الدعوى لعدم صحة الإجراءات. وهذا دفع الكثيرين من أنصار المرأة إلى وضع علامات استفهام حول الموقف الحقيقي للحكومة من هذه القضية، معتبرين أن الحكومة لم تكن جادة في

(4) مركز معلومات الكويت والخليج، وحدة المعلومات، رقم الملف 780/ج/1 تاريخ 17/3/1985.

(5) لمشروعي عام 1996 وعام 1997 انظر:
مجلس الأمة، لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، التقرير رقم (75)، تاريخ 14 يوليو 1998.

(6) مجلس الأمة، الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي، لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، التقرير الأول، 2 نوفمبر 1999.

طرحها ولم تمارس أي محاولات باتجاه أي شكل من أشكال المساومات السياسية مع النواب – الموالين لها على الأقل – لتمرير التعديل المطلوب.

في 18 مايو من عام 2004، وبعد سكوت الحكومة عن موضوع مشاركة المرأة لمدة تقارب أربع سنوات، وفي خطوة مفاجئة، قرر مجلس الوزراء الكويتي الموافقة على مشروع يسمح للمرأة بالانتخاب والترشح لمجلس الأمة، ورفعه إلى أمير البلاد تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة. وبدا واضحاً هذه المرة أن الحكومة أكثر إصراراً وجدية من السابق، على الرغم من التهديدات المباشرة التي أطلقتها بعض التيارات وبعض النواب بالعمل على إسقاط المشروع، متهمين الحكومة بأن طرحها للموضوع في هذا الوقت بالذات، إنما يأتي استجابة لضغوط خارجية. وفي جلسة عاصفة لمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 16 مايو من عام 2005 صوت المجلس لصالح مشروع قانون يقضي بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات رقم 35 لعام 1962[7]، وقد صوت لصالح القانون 35 نائباً، وعارضه 23 نائباً، وامتنع رئيس المجلس عن التصويت[8]. وأسدل الستار على نضال استمر ما يقارب ربع قرن من قبل المرأة الكويتية وأنصارها، وأصبح تصويتها وترشحها في الانتخابات القادمة عام 2007 حقيقة واقعة، فهل ستشكل مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة فرقاً في تركيبة المجلس وبنية تياراته السياسية ؟ هذا ما تحاول هذه الدراسة الوصول إليه أو الإجابة عنه.

الدراسات السابقة:

هناك إجماع بين المحللين على أن تقدم المجتمع واستقراره لايمكن أن يستقيما من دون المشاركة الفاعلة لقوى المجتمع كافة. وهذا يستلزم توجهاً احتوائياً لا يستثني أي إنسان؛ يضم الرجال والنساء في مشاركة متكافئة قائمة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد. ولعل أي حديث عن الديموقراطية وحقوق الإنسان لا يساوي بين المرأة والرجل يبقى ناقصاً، فالمرأة نصف المجتمع، وأي مجتمع يستثني نصفه تبقى الديموقراطية وحقوق الإنسان فيه قضية شكلية لا تشكل تجسيداً حقيقياً لإرادة المجتمع بكامل فئاته.

ويرى معظم علماء السياسة، أنه نظراً لأن التصويت في الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمواطن العادي أن يشارك فعلاً في عمليات الحكم

(7) مجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر، لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، التقرير (101)، 16 مايو 2005.

(8) **الرأي العام (2005)**. العدد 13845، الثلاثاء 17 مايو، ص 14.

وإدارة شؤون الدولة، فإن المشاركة السياسية تتجسد بوصفها أحد أهم المؤشرات على صحة أي نظام ديموقراطي. ويرون أيضاً، أنه مهما تعددت التعريفات بشأن المشاركة السياسية فإن هناك إجماعاً على أنها "الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والإسهام في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر" (محمد ربيع وإسماعيل مقلد، 1994). هذا، ويعد التصويت في الانتخابات أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً، حيث تعرفه الأنظمة الديموقراطية وغير الديموقراطية مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في الدلالة ودرجة التأثير (آلموند وباول، 1998).

وكان موضوع المشاركة السياسية قد حظي باهتمام كبير من قبل علماء السياسة منذ بداية ظهور الحركة السلوكية في أواخر الستينيات و أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وظهرت بعدها الكثير من الدراسات التي يصعب حصرها، إلا أن ما نحن بصدده هنا هو استعراض أهم الدراسات المباشرة وذات العلاقة بموضوع الدراسة.

إن معظم الدراسات التي تناولت موضوع المرأة ومشاركتها السياسية في الكويت وبعض المجتمعات الخليجية، قد ركزت في معظمها على الجهود المبذولة من قبل أنصار المرأة للحصول على حقوقها السياسية، وكذلك على بيان الأسباب التي مازالت تحول دون منحها تلك الحقوق. ومن هذه الدراسات – على سبيل المثال – تلك الدراسة الحصرية التي قامت بها (نورية السداني، 1994) التي استعرضت بها تاريخ الحقوق السياسية للمرأة الكويتية في البدايات التي تعيدها الباحثة إلى المؤتمر النسائي الكويتي الأول الذي عقد في جمعية النهضة الأسرية في العديلية في 15 ديسمبر 1971، والذي تمخض عنه أول عريضة تطالب بحقوق المرأة السياسية، وقد رفعت إلى مجلس الأمة وحفظت ولم يطرأ عليها أي شيء. كذلك الدراسة التي قام بها (بندر الظفيري، 1995) حول المشاركة السياسة للمرأة الكويتية، واعتمدت أسلوب الدراسة الميدانية لرصد الاتجاهات المختلفة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، حيث خلص فيها إلى نتائج مثيرة دللت على اعتقاد العينة أنه لا يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مشاركة المرأة في النواحي العملية، إلا أنها، من جانب آخر، أظهرت تحفظاً كبيراً على قبول مشاركة المرأة السياسية وبخاصة في الترشح للانتخابات النيابية. من ناحية أخرى ركز (محمد العجمي، 2000) في دراسته التي أجراها حول المرأة الكويتية والمشاركة السياسية على أن المشاركة السياسية للمرأة هي مسألة ضرورية

ومطلب أساسي عند غالبية أفراد الدراسة، إلا أن دخول المرأة إلى البرلمان يحظى بدعم قليل. وهناك بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة ضمن دراسات عن المشاركة السياسية في الكويت والخليج العربي بشكل عام، منها الدراسات التي قام بها (إسماعيل الشطي، 2003؛ وباقر النجار، 2000؛ وجمعية الخريجين، 1994؛ وخلدون النقيب، 1996؛ ودبي الحربي، 1996؛ وعبد الله الشايجي، 1994؛ وعبد الحميد الأنصاري، 1999؛ وغانم النجار وجاسم كرم، 1987؛ وميثاء الشامسي، 2001؛ ويوسف خليفة اليوسف، 2003؛ ويوسف غلوم علي وآخرون، 1997).

أما عن الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع، فهناك دراسة (Al-Mughni, 2001) التي استعرضت وضع المرأة الكويتية ومحاولاتها في الحصول على حقها السياسي منذ عام 1960، وخلصت منها إلى تحميل المرأة مسؤولية الوضع الحالي الذي تعيشه، وكذلك دراسة (Tetreault, 2005) التي من خلالها حاولت تفسير الأسباب التي مازالت تدفع إلى عدم إعطاء المرأة حقوقها في المجتمع الكويتي، وناقشتها من خلال تعرضها لتحليلات حول الدور الذي تؤديه القبيلة والدين والثقافة والنفط. وهناك دراسات أخرى تناولت واقع المرأة في الوطن العربي والخليج والمشكلات التي تعانيها المرأة بشكل عام مثل (Abu Zayd, 1998; Bizri, 1997; Joseph, 2000; Odibat & Bahou, 2004; Wintrigham, 2005)

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون مجلس الأمة الحالي في الكويت ينتخب من قبل الرجال فقط، ومن خلال الجدل القائم والمستمر حالياً في المجتمع الكويتي حول حقوق المرأة السياسية، وخصوصاً بعد تمتعها بذلك الحق حالياً، نرى أن إعطاء حق التصويت ومشاركتها في الانتخابات للدورة النيابية القادمة سوف يكون له أثر في تغيير شكل التمثيل لأعضاء مجلس الأمة بحسب تياراتهم السياسية داخل المجلس، ومن ثم معرفة شكل الخريطة السياسية المتوقعة للقوى المختلفة داخل المجلس نتيجة لتصويت المرأة. وهذا سوف يمكن المراقب والمحلل من معرفة شكل السياسات العامة وجوهرها واتجاهاتها بحسب ما يتبناه كل تيار من طروحات وبرامج. لهذا فهذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1 – تعرف أثر المتغيرات الشخصية من عمر ومستوى تعليمي ومكان سكن ووظيفة وحالة اجتماعية للناخبة على اختيار النائب والتيار الذي يمثله داخل المجلس.

2 – تعرف مدى تأثير ولي أمر الناخبة (الوالد أو الزوج) على اختيار النائب والتيار الذي يمثله.

3 – تعرف نسبة التمثيل المستقبلي للتيارات السياسية في تركيبة المجلس الداخلية نتيجة تصويت المرأة.

4 – دراسة أثر هذه النسب بالاعتماد على نسب التمثيل الحالية للتصويت بين الرجال لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات أثر واضح في تغيير تركيبة المجلس المستقبلية للدورة القادمة.

5 – استطلاع آراء النساء اللواتي سيبدين عزوفاً عن المشاركة في التصويت لتعرف الأسباب المتوقعة وراء هذا العزوف عن اختيار أعضاء مجلس الأمة.

6 – دراسة أثر المتغيرات الشخصية الواردة في الهدف الأول على الأسباب المتوقعة لعزوف بعض النساء عن المشاركة في التصويت.

7 – دراسة أثر المتغيرات الشخصية الواردة في الهدف الأول على مدى تأثير ولي أمر الناخبة (الوالد أو الزوج) على اختيار النائب والتيار الذي يمثله.

8 – دراسة إمكانية توقع عدد النواب لكل تيار داخل المجلس من جراء منح المرأة حق التصويت في الانتخابات النيابية القادمة.

عينة الدراسة وإجراءاتها:

1 – مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المرأة الكويتية من فئة العمر 19 سنة فأكثر؛ وذلك كون هذا العمر يمثل الحد الأدنى للسن القانوني الذي سوف يصوت في انتخابات المجلس النيابي القادم عام 2007، حيث إن السن القانوني للتصويت هو 21 سنة، وعلى فرض أن المرأة الكويتية سوف تمنح حقها في التصويت. وبحسب الإحصاءات السكانية لدولة الكويت كما وردت في المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط - قطاع الإحصاء والتعداد في العدد 41 لعام 2004، وبعد إجراء بعض الحسابات تبين أن عدد النساء اللواتي يحق لهن التصويت في الانتخابات القادمة عام 2007 وممن هن فوق سن التاسعة عشرة بلغ 250713 ناخبة يتوزعن على محافظات الكويت الست بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي، كما هو موضح في جدول (1).

جدول (1) – توزع مجتمع الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 250713)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
العاصمة	53903	21,5	19 – 24	276	9996	1048
			25 – 30	460	5867	3322
			31 – 36	819	4739	2905
			37 – 42	1446	3771	1898
			43 – 48	2012	2788	914
			49–فأكثر	7954	3596	86
حولي	42872	17,1	19 – 24	219	7950	834
			25 – 30	366	4666	2642
			31 – 36	652	3769	2310
			37 – 42	1150	2999	1510
			43 – 48	1600	2217	727
			49–فأكثر	6331	2862	68
الفروانية	47134	18,8	19 – 24	241	8740	917
			25 – 30	402	5130	2905
			31 – 36	716	4144	2540
			37 – 42	1265	3298	1659
			43 – 48	1759	2438	799
			49–فأكثر	6960	3146	75
الجهراء	26826	10,7	19 – 24	137	4974	522
			25 – 30	229	2920	1653
			31 – 36	408	2359	1445
			37 – 42	720	1877	944
			43 – 48	1001	1388	455
			49–فأكثر	3961	1790	43
الأحمدي	50895	20,3	19 – 24	261	9438	989
			25 – 30	435	5539	3136
			31 – 36	774	4475	2742
			37 – 42	1365	3561	1792
			43 – 48	1900	2633	862
			49–فأكثر	7515	3397	81

تابع/ جدول (1) – توزع مجتمع الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 250713)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
مبارك الكبير	29083	11,6	24 – 19	157	5679	596
			30 – 25	249	3170	1794
			36 – 31	441	2553	1565
			42 – 37	799	2084	1049
			48 – 43	1051	1457	477
			49–فأكثر	4080	1844	44

2 – عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 2986 امرأة من الفئة العمرية 19 عاماً فأكثر، وكانت عينة عشوائية بسيطة (Simple Random Sample) من مختلف المحافظات بنسبة ممثلة* لأعداد مجتمع الدراسة وبحسب المستوى التعليمي وبنسب ممثلة أيضاً، بحيث كانت هذه العينة عينة ممثلة لجميع الشرائح التي من المتوقع أن تشارك في انتخابات عام 2007. وجدول (2) يبين ذلك. وقد وزعت أداة الدراسة (الاستبانة) على 3200 امرأة من مجتمع الدراسة، أعيد منها 2986 استبانة سليمة واستبعدت 214 استبانة لعدم صلاحيتها، مما يجعل نسبة الاستجابة تصل إلى 93,3%، وهي نسبة استجابة عالية.

3 – أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة مؤلفة من جزأين: **الأول**، تضمن مجموعة أسئلة تناولت المتغيرات الشخصية المتمثلة في الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية. وتناول الجزء **الثاني** مجموعة بيانات الدراسة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمنح المرأة الكويتية حق التصويت في الانتخابات القادمة، وشملت العناصر الأساسية الآتية:

* استخدم الاختبار التائي (t-test) للتأكد من أنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب تمثيل المحافظات في المجتمع والعينة عند مستوى الدلالة (0,05).

- إمكانية التصويت (تصوت أو لا تصوت).
- أسباب عدم التصويت.
- التيار الذي سوف تصوت له (التيار الإسلامي، التيار الليبرالي، مرشح القبيلة «العشيرة»، المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي)*.
- المؤثرات على قرار اختيار المرشح (الزوج، الوالد، الأخ).

جدول (2) – توزع عينة الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 2986)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
العاصمة	720	24,1	24 – 19	3	109	130
			30 – 25	5	68	35
			36 – 31	10	51	30
			42 – 37	15	44	21
			48 – 43	22	32	9
			49–فأكثر	87	43	2
حولي	508	17,0	24 – 19	2	87	13
			30 – 25	6	57	28
			36 – 31	8	42	26
			42 – 37	11	42	19
			48 – 43	16	27	12
			49–فأكثر	73	31	2
الفر وانية	530	17,8	24 – 19	4	100	9
			30 – 25	6	55	35
			36 – 31	10	43	28
			42 – 37	11	40	16
			48 – 43	19	26	11
			49–فأكثر	75	38	2

* حددت هذه التيارات بمقابلة مع الأستاذ الدكتور فلاح المديرس المتخصص بالحركات السياسية في الكويت، وقد حددت بناءً على التوجهات العامة للنائب وعلى طريقة تعامله مع القضايا المطروحة للنقاش في المجلس، نظراً لعدم وجود تجمعات سياسية منظمة ومعترف بها قانونياً من قبل الدولة.

تابع/ جدول (2) – توزع عينة الدراسة على المحافظات بحسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي (N = 2986)

المحافظة	عدد الإناث		الفئات العمرية	المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة المؤية		أمي	ثانوية فما دون	دبلوم وتعليم جامعي
الجهراء	319	10,7	24 – 19	3	57	6
			30 – 25	3	32	22
			36 – 31	4	32	12
			42 – 37	10	26	13
			48 – 43	10	17	5
			49–فأكثر	45	22	0
الأحمدي	565	18,9	24 – 19	0	97	8
			30 – 25	3	56	37
			36 – 31	11	53	37
			42 – 37	18	42	21
			48 – 43	21	32	10
			49–فأكثر	80	36	2
مبارك الكبير	341	11,4	24 – 19	0	61	8
			30 – 25	0	36	17
			36 – 31	7	31	20
			42 – 37	8	25	14
			48 – 43	11	19	7
			49–فأكثر	46	27	2

4 – صدق الأداة وثباتها:

من أجل التأكد من صدق أداة الدراسة وزعت الاستبانة بصورتها الأولية على عشرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت ممن يحملون درجة الدكتوراه في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقياس والتقويم والطرق الكمية، وطلب إليهم إبداء الرأي في مدى ملاءمة الأداة لعينة الدراسة وسلامة الصياغة اللغوية ومدى ملاءمة الأسئلة لقياس توجهات أفراد العينة. وعدلت بعد ذلك الأداة بحسب ملاحظات بعضهم، وتمثل بعض هذه الملاحظات في أن بعض الأسئلة كان تقريرياً أو إيحائياً أو أنه اتصف ببعض الغموض.

ولغرض التأكد من الصدق الخارجي للأداة وزعت الاستبانة بعد تعديلها على

50 مستجيبة من مجتمع الدراسة كعينة تجريبية أولية (Pilot Sample) للتأكد من وضوحها ومدى استجابتهن لها. وقد أبدى بعضهن ملاحظات متعلقة بعدم وضوح بعض الأسئلة حيث عدلت الاستبانة أيضاً.

ولغرض التأكد من ثبات الأداة بحسب معامل الثبات (كرومباخ إلفا)؛ حيث بلغت قيمته نحو 0.76، وهي نسبة ثبات جيدة، وتشير إلى درجة جيدة من اتساق الأسئلة. ثم استعين بمجموعة من المساعدات العلميات والطالبات اللواتي دربن على كيفية التعامل مع الأداة ومع أفراد العينة، حيث قمن بتوزيع الاستبانات داخل الجامعة على بعض العاملات والطالبات، ثم على بعض المدرسات في مدارس الإناث وعلى موظفات في بعض المؤسسات والشركات والبنوك وبعض الدوائر الرسمية الأخرى، بحيث روعي في ذلك كله نسبة تمثيل المحافظات المختلفة، ثم قامت مجموعة أخرى من المساعدات بزيارة بعض المنازل بشكل عشوائي في جميع محافظات الكويت.

التحليل الإحصائي:

استخدمت الحزمة الإحصائية SPSS في التحليل الإحصائي لحساب الإحصاءات المناسبة مثل ما يلي:

1 – **النسب والمعدلات** (Ratios and Rates) التي من خلالها تُوصّل إلى معرفة النسب للمشاركة في التصويت بحسب المتغيرات الشخصية، وكذلك نسبة الإجابة عن أسئلة الاستبانة الأخرى.

2 – **اختبار مربع كاي** (Chi-Squared) للاستقلالية، الذي تُوصّل من خلاله إلى معرفة العلاقات بين المتغيرات الشخصية بعضها ببعض، وكذلك مع المتغيرات الأخرى التي تتعلق بتصويت المرأة، كما هي موضحة في أهداف الدراسة.

3 – **المقاييس الإحصائية والاحتمالية** (Statistical and Probability Measures) وذلك للوصول إلى بعض التوقعات والتنبؤات المستقبلية لتركيبة المجلس من حيث تياراته السياسية الداخلية.

نتائج الدراسة:

استخدمت التوزيعات التكرارية النسبية لمعرفة نسب المتغيرات الشخصية من فئة عمرية، ومستوى تعليمي، ومكان سكن، وحالة اجتماعية للناخبة، حيث يظهر جدول (3) توزع أعمار العينة.

جدول (3) – توزع العينة بحسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المؤية (%)
19 – 24	205	23,6
25 – 30	507	17,0
31 – 36	457	15,3
37 – 42	397	13,3
43 – 48	306	10,2
49 – فأكثر	614	20,6
المجموع	2986	100

نلاحظ من جدول (3) أن الفئة العمرية 19 - 24 شكلت النسبة الغالبة، تلتها مباشرة الفئة العمرية 49 - فأكثر، وشكلت الفئة العمرية 43 - 48 أقل نسبة.

وعن توزع العينة بحسب المستوى التعليمي تبين أن معظم أفراد العينة كن من مستوى الثانوية العامة فما دون، حين بلغت نسبتهن 55,1%، بينما تقاربت النسب المئوية لفئة الأميات وفئة الدبلوم والتعليم الجامعي حيث بلغتا 22,3% و22,6% على التوالي. وبخصوص متغير الحالة الاجتماعية شكلت المتزوجات النسبة الكبرى من العينة؛ حيث بلغت 62,3%، تلاها فئة العازبات بنسبة 35,2%، أما المطلقات والأرامل فلم تتجاوز نسبتهن معاً 2,5% من مجمل أفراد العينة.

واستخدمت التوزيعات التكرارية النسبية لمعرفة نسب استجابات أفراد العينة على بيانات الدراسة؛ حيث أظهرت النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة أبدين رغبة في التصويت في الانتخابات القادمة وبنسبة بلغت 55,3%. هذا، وتوزعت باقي النسب بين اللواتي أبدين عدم رغبة في التصويت واللواتي لايدرين في الوقت الحاضر، حيث كانت النسب 22,8% و 21,9% على التوالي.

أما بخصوص اللواتي لن يصوتن، فقد أظهرت نتائج التحليل أن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية، كما هي موزعة في جدول (4).

جدول (4) – توزع العينة بحسب أسباب عدم الرغبة في التصويت

الأسباب	العدد	النسبة المؤية (%)
أسباب شرعية.	65	9,6
الانتخابات أمر يخص الرجال فقط.	219	32,5
عدم قدرة المرأة على العمل السياسي.	261	38,7
عدم الاهتمام بالانتخابات.	129	19,2
المجموع	674	100

يتبين من جدول (4) أن السبب الأهم وراء عدم الرغبة في التصويت هو عدم قدرة المرأة على العمل السياسي، تلاه السبب المتعلق بأن الانتخابات أمر يخص الرجال فقط، بينما لوحظ أن الأسباب الشرعية حظيت بأقل نسبة من بين تلك النسب.

أما اللواتي سوف يصوتن أو اللواتي لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً فقد أفدن أنهن سوف يصوتن بحسب رغبة الوالد أو الزوج أو الأخ بنسبة 12,1%، بينما اللواتي سوف يصوتن بحسب قناعتهن الشخصية كانت نسبتهن عالية؛ إذ وصلت إلى 87,9%، وكانت رغباتهن في التصويت للرغبتين الأولى والثانية أنهن سوف يصوتن لأحد التيارات المبينة في جدول (5).

جدول (5) – توزع العينة من اللواتي سوف يصوتن أو لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة

الخيارات	الرغبة الأولى		الرغبة الثانية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التيار الإسلامي.	285	14,4	325	17,3
التيار الليبرالي.	344	17,4	546	29,1
مرشح القبيلة (العشيرة).	140	7,1	215	11,5
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	1204	61	789	42,1

يشير جدول (5) أعلاه إلى أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بالأغلبية العظمى من الأصوات وفي الرغبتين الأولى والثانية، تلاه التيار الليبرالي بالمرتبة الثانية، ثم التيار الإسلامي الذي حظي بالمرتبة الثالثة، وأخيراً مرشح القبيلة (العشيرة) بالمرتبة الرابعة.

وبالنظر إلى التوزعات التكرارية لأفراد العينة من اللاتي سوف يصوتن بالانتخابات القادمة دون تردد واللاتي بلغت نسبتهن 55,3% فقد كانت نسبة تصويتهن بحسب قناعتهن الشخصية عالية؛ إذ بلغت 88,2%. وجدول (6) يبين رغباتهن في التصويت للرغبتين الأولى والثانية كما يلي:

جدول (6) – توزع العينة من اللواتي سوف يصوتن دون تردد بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة

الخيارات	الرغبة الأولى		الرغبة الثانية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التيار الإسلامي.	185	12,7	159	11,6
التيار الليبرالي.	299	20,6	462	33,8
مرشح القبيلة (العشيرة).	122	8,4	201	14,7
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	849	58,3	544	39,8

تشير النسب في جدول (6) إلى أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بالمرتبة الأولى، تلاه التيار الليبرالي وفي الرغبتين الأولى والثانية. بينما حظي التيار الإسلامي بالمرتبة الثالثة، ومرشح القبيلة (العشيرة) بالمرتبة الرابعة في الرغبة الأولى. أما التيار الليبرالي فقد حظي بالمرتبة الثالثة والتيار الإسلامي بالمرتبة الرابعة في الرغبة الثانية.

كذلك تشير النتائج إلى أن التوزعات التكرارية لأفراد العينة من اللاتي لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً واللاتي بلغت نسبتهن 21,9 % كانت نسبة تصويتهن بحسب قناعتهن الشخصية عالية؛ إذ بلغت 87,1 .% والجدول (7) التالي يبين رغباتهن في التصويت للرغبتين الأولى والثانية:

جدول (7) – توزع العينة من اللواتي لايدرين في الوقت الحاضر وقررن التصويت لاحقاً بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة

الخيارات	الرغبة الأولى		الرغبة الثانية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
التيار الإسلامي.	100	19,5	165	32,6
التيار الليبرالي.	45	8,8	84	16,6
مرشح القبيلة (العشيرة).	18	3,5	14	2,8
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	350	68,2	243	48

النسب في جدول (7) توضح أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه

السياسي أو القبلي قد حظي بالمرتبة الأولى بين التيارات وفي الرغبتين الأولى والثانية، تلاه التيار الإسلامي ثم الليبرالي، وسجل مرشح القبيلة (العشيرة) المرتبة الرابعة.

وعند النظر إلى نتائج الدراسة المتعلقة بالتوزع التكراري لخيارات تصويت أفراد العينة (الرغبتين الأولى والثانية) بحسب مكان السكن (المحافظة) والموزعة بحسب جدول (8) الذي يظهر أيضاً أن المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بالمرتبة الأولى والتيار الإسلامي بالمرتبة الثانية والتيار الليبرالي بالمرتبة الثالثة وأخيراً مرشح القبيلة (العشيرة) بالمرتبة الرابعة في كل من الرغبتين الأولى والثانية لجميع المحافظات، مع ملاحظة أن التيار الليبرالي ومرشح القبيلة كانت نسبتاهما متساويتين في محافظة العاصمة وفي الرغبة الأولى فقط.

جدول (8) – توزع العينة من اللواتي سوف يصوتن بحسب قناعتهن الشخصية للتيارات المختلفة وحسب المحافظات

الرغبة	الخيارات	المحافظة					
		العاصمة		حولي		الفروانية	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الأولى	التيار الإسلامي.	25	19,5	13	15,5	20	23,8
	التيار الليبرالي.	5	3,9	8	9,5	7	8,3
	مرشح القبيلة (العشيرة).	5	3,9	2	2,4	1	1,2
	المرشح المستقل.	93	72,7	61	72,6	56	66,7
الثانية	التيار الإسلامي.	53	42,7	26	31,0	22	26,2
	التيار الليبرالي.	18	14,5	14	16,7	18	21,4
	مرشح القبيلة (العشيرة).	3	2,4	3	3,6	1	1,2
	المرشح المستقل	50	40,3	41	48,8	43	51,2
الأولى	التيار الإسلامي.	10	19,6	16	16,8	16	22,9
	التيار الليبرالي.	5	9,8	10	10,5	9	12,9
	مرشح القبيلة (العشيرة).	1	2,0	3	3,2	6	8,6
	المرشح المستقل.	35	68,6	66	69,5	39	55,7
الثانية	التيار الإسلامي.	19	37,3	25	26,6	20	29,4
	التيار الليبرالي.	8	15,7	14	14,9	12	17,6
	مرشح القبيلة (العشيرة).	1	2,0	4	4,3	2	2,9
	المرشح المستقل.	23	45,1	51	54,3	34	50,0

وبعد ذلك استخدم اختبار مربع كاي (Chi-Squared Test) للاستقلالية لكشف

إذا ما كان هناك علاقات ارتباطية تظهر مدى تأثر بيانات الدراسة بالمتغيرات الشخصية، وأجري اختبار الفروض التالية عند مستوى الدلالة (0,05):

الفرض الصفري (H_0): لايوجد علاقة بين البيانات الشخصية وبيانات الدراسة.

الفرض البديل (H_1): يوجد علاقة بين البيانات الشخصية وبيانات الدراسة.

ويبين جدول (9) نتائج هذا الاختبار.

جدول (9) – اختبار مربع كاي للاستقلالية لمتغيرات الدراسة

البيانات الشخصية	بيانات الدراسة	مستوى الدلالة	القرار
الفئات العمرية	أسباب عدم التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
المستوى التعليمي	أسباب عدم التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت	0,000	يوجد علاقة
مكان السكن	أسباب عدم التصويت.	0,415	لايوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,142	لايوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,353	لايوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت.	0,438	لايوجد علاقة
الحالة الاجتماعية	أسباب عدم التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	حرية التصويت*.	0,086	لايوجد علاقة
	الرغبة الأولى في التصويت.	0,000	يوجد علاقة
	الرغبة الثانية في التصويت.	0,000	يوجد علاقة

* حرية التصويت تعني تصويت الناخبة بحسب قناعتها الشخصية أو بحسب ما يطلب إليها من والدها أو من زوجها أو شقيقها.

يبين جدول (9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين الفئات العمرية والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية مع أسباب عدم التصويت وحرية التصويت والرغبة الأولى والرغبة الثانية في التصويت، باستثناء حرية التصويت مع الحالة الاجتماعية. كذلك بينت النتائج أنه لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان السكن مع متغير بيانات الدراسة جميعها عند مستوى الدلالة نفسه.

مناقشة النتائج:

يتبين من النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

أولاً: هناك ما نسبته نحو 23 % أبدين عدم رغبتهن في التصويت للانتخابات، وكان سبب ذلك - برأيهن – اعتقادهن بعدم قدرة المرأة على العمل السياسي، وأن الانتخابات أمر يخص الرجال فقط حيث بلغت نسبتهن نحو 71 % وأنه من اللافت للنظر أن الاعتقاد السائد في المجتمع الكويتي هو أن المرأة لاتعتقد بالانتخابات من منطلقات شرعية، حيث أظهرت أن هناك فقط ما نسبته أقل من 10 % من اللواتي لن يصوتن في الانتخابات القادمة راجع لأسباب شرعية. لذلك يمكن القول إن إحجام المرأة عن الانتخابات، فيما لو حصل، هو أمر متعلق بقضية الوعي بدور المرأة وأهميتها في الحياة العامة بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص، وأنه بالتوعية والتأهيل يمكن العمل على زيادة قناعتها وتشجيعها على الإقدام على المشاركة بالحياة السياسية والإقبال على التصويت في الانتخابات. وبخاصة أن النتائج دلت على أن هناك درجة عالية من الشعور بالاستقلالية عند المرأة الكويتية، حيث كان هناك ما نسبته نحو 88 % أفدن أنهن سوف يصوتن بحسب قناعتهن الشخصية ودون أية وصاية من قبل الوالد أو الزوج أو الشقيق.

ثانياً: بالنظر إلى خيارات المرأة الخاصة بالتيارات السياسية التي يتكون منها مجلس الأمة الكويتي، التي تمثلت في أربعة خيارات عامة فقد كان خيار المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي قد حظي بأعلى نسبة تمثيل، تلاه بالدرجة الثانية التيار الليبرالي، ثم التيار الإسلامي بالدرجة الثالثة، وكان مرشح القبيلة (العشيرة) آخر الخيارات. وهذا أمر يمكن تفسيره بأن مجتمع المرأة هو مجتمع غير مسيس أصلاً لعدم وجود خبرات سياسية سابقة وبخاصة في مجال الانتخابات، وكذلك لأسباب متعلقة بضعف ثقافة المرأة السياسية وعدم معرفتها بالتيارات السياسية والفروقات فيما بينها. هذا بالإضافة إلى ما هو متعارف عليه من أن الانتماء للقبيلة عند الرجل أعلى منه عند المرأة بشكل عام.

ثالثاً: إن البيانات الشخصية – من فئة عمرية ومستوىً تعليمي – كان لها الأثر الكبير والواضح على إقبال المرأة على التصويت أو إحجامها عنه، وهذا أمر

ينسجم مع الواقع وله ما يسوغه، فالفئة العمرية 19 - 24 شكلت أكبر تمثيل في عينة الدراسة، وهي فئة في غالبيتها متعلمة تعليماً جامعياً، وهي بشكل عام، أكثر وعياً من غيرها من الفئات العمرية بحقوقها ورغبتها في ممارسة تلك الحقوق. هذا بالإضافة إلى أن تلك الفئة عايشت أكثر من غيرها، وعن قرب، النقاش والجدل اللذين دارا في المجتمع الكويتي وبوسائله المختلفة حول ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح لمجلس الأمة، وتمكنت أخيراً من الحصول عليه.

رابعاً: بالرجوع إلى ما أفرزته انتخابات عام 2003 التي اقتصرت على الرجال فقط نلاحظ أن توزع القوى النيابية داخل المجلس كان على النحو التالي:

جدول (10) – توزع النواب بحسب التيارات في مجلس الأمة الحالي

الخيارات	النسبة المؤية (%)	العدد
التيار الإسلامي.	34,0	17
التيار الليبرالي.	14,0	7
مرشح القبيلة (العشيرة).	34,0	17
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	18,0	9

وبناءً على تلك النتائج وبوصفها الأساس الذي سوف نستند إليه في تحديد مدى تأثير تصويت المرأة في الانتخابات القادمة على تركيبة المجلس فإننا سوف نحاول التنبؤ بتركيبة المجلس القادم عام 2007 من خلال عرض السيناريوهات الثلاثة الآتية*:

السيناريو الأول:

يفترض هذا السيناريو تساوي نسب الناخبين الذكور والإناث في الانتخابات القادمة مع ثبات عدد النواب المنتخبين والمحدد بخمسين نائباً، وعليه من المتوقع أن تكون تركيبة المجلس بحسب نتائج الدراسة في الرغبتين الأولى والثانية للتصويت عند النساء كما هي مبينة في جدول (11).

* اختيرت السيناريوهات بالنظر إلى البيانات السكانية في المجموعة الإحصائية، العدد (41) لعام 2004، التي أشارت إلى تقارب كبير بين أعداد الرجال والنساء في المجتمع الكويتي وبافتراض زيادة ونقصان 10% كنسبة تغير هامشية (Marginal Error).

جدول (11) – توزع النواب المتوقع بحسب التيارات في مجلس الأمة القادم (السيناريو الأول)

التيارات	الخيار الأول		الخيار الثاني	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
التيار الإسلامي.	24,2	12	25,7	13
التيار الليبرالي.	15,7	8	21,6	11
مرشح القبيلة (العشيرة).	20,6	10	22,7	11
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	39,5	20	30	15

يشير هذا السيناريو إلى أن تصويت النساء في الانتخابات القادمة سوف يؤدي إلى تغيير في تركيبة المجلس لصالح المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي، حيث إنه من المتوقع أن يحظى بالمرتبة الأولى بين تيارات المجلس، يليه التيار الإسلامي، ثم مرشح القبيلة، وأخيراً التيار الليبرالي.

السيناريو الثاني:

يفترض هذا السيناريو زيادة نسبة الناخبين الذكور 10 % عن نسبة الناخبات الإناث مع ثبات عدد أعضاء المجلس، وعليه من المتوقع أن تكون تركيبة المجلس بحسب نتائج الدراسة في الرغبتين الأولى والثانية للتصويت عند النساء كما هي مبينة في جدول (12).

جدول (12) – توزع النواب المتوقع بحسب التيارات في مجلس الأمة القادم (السيناريو الثاني)

التيارات	الخيار الأول		الخيار الثاني	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
التيار الإسلامي.	24,7	12	26,0	13
التيار الليبرالي.	15,6	8	21,2	10
مرشح القبيلة (العشيرة).	21,2	11	23,3	12
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	38,5	19	29,5	15

السيناريو الثالث:

يفترض هذا السيناريو زيادة نسبة الناخبات الإناث 10 % عن نسبة الناخبين الذكور مع ثبات عدد أعضاء المجلس، وعليه من المتوقع أن تكون تركيبة المجلس بحسب نتائج الدراسة في الرغبتين الأولى والثانية للتصويت عند النساء كما هي مبينة في جدول (13).

جدول (13) – توزع النواب المتوقع بحسب التيارات في مجلس الأمة القادم (السيناريو الثالث)

التيارات	الخيار الأول		الخيار الثاني	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
التيار الإسلامي.	23,8	12	25,3	13
التيار الليبرالي.	15,8	8	21,9	11
مرشح القبيلة (العشيرة).	19,9	10	22,2	11
المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي.	40,5	20	30,6	15

يشير هذان السيناريوهان (الثاني والثالث) اللذان اعتمدا على زيادة في نسبة الانتخاب عند الرجال في السيناريو الثاني وعند النساء في السيناريو الثالث بنسبة 10 % إلى تغير تركيبة المجلس لصالح المرشح المستقل بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القبلي، حيث من المتوقع أن يحظى هذا التيار بالمرتبة الأولى من بين تيارات المجلس، يليه التيار الإسلامي، ثم مرشح القبيلة، وأخيراً التيار الليبرالي.

خامساً: بالنظر إلى السيناريوهات الثلاثة مجتمعة وبمقارنتها بعدد مقاعد التيارات النيابية في المجلس الحالي ودون تصويت المرأة، نلاحظ أن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض كبير في عدد مقاعد التيار الإسلامي وبمعدل أربعة إلى خمسة مقاعد، ويتوقع أن تؤدي أيضاً إلى زيادة ملحوظة في عدد مقاعد التيار الليبرالي بمعدل مقعد إلى ثلاثة مقاعد، هذا، كما يتوقع انخفاض كبير في عدد مقاعد نواب القبيلة (العشيرة) بمعدل خمسة إلى سبعة مقاعد. وأخيراً، فإن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد مقاعد المرشحين المستقلين بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو القبلي بمعدل ستة إلى أحد عشر مقعداً، مما يؤدي إلى احتمالية أن يحظى هذا التيار بغالبية مقاعد مجلس الأمة الكويتي القادم.

المصادر:

إسماعيل الشطي (2003). الكويت وتجربة الانتقال إلى الديموقراطية، **المستقبل العربي**، العدد 289، مارس، 115–139.

باقر النجار (2000). المرأة في الخليج العربي، **المستقبل العربي**، العدد 261، نوفمبر: 64–85.

بندر عايد الظفيري (1995) .**المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. الكويت: منشورات جامعة الكويت.**

جابرييل آلموند وبنجهام باول (1998). السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

جمعية الخريجين (1994). **حقوق المرأة السياسية**. جامعة الكويت، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

خلدون النقيب (1996) .**المرأة وإمكانية التغيير في الوضع الاجتماعي، منتدى المرأة وصنع القرار، الطريق إلى تحقيق المساواة، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية**. الكويت، مايو.

دبي الحربي (1996) .**من ينتخب من؟ ولماذا ؟ دراسة في عوامل التأثير على الناخب الكويتي**: دار القبس: 33–67.

عبد الحميد إسماعيل الأنصاري (1999). المرأة الخليجية وحق الانتخاب والترشيح: رؤية تحليلية فقهية معاصرة، ورقة قدمت إلى ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته، 4–5 أكتوبر، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت: 45–60.

عبد الله الشايجي (1994). انتخابات مجلس الأمة السابع، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 7، يناير: 20.

غانم النجار و جاسم كرم (1987). السلوك الانتخابي في الكويت 1985. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 89، يوليو: 18–50 .

محمد منيف العجمي (2000) .**المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: نظرة علمية تحليلية**. بيروت، دار الجديد.

محمود ربيع وإسماعيل مقلد (1994) .**موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت،.

ميثاء الشامسي (2001). المرأة الخليجية إلى أين. **المستقبل العربي**، العدد 273، نوفمبر: 80–107.

نورية السداني (1994). **تاريخ الحقوق السياسية للمرأة الكويتية**. الكويت.

يوسف خليفة اليوسف (2003). المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. **المستقبل العربي**، العدد 290، إبريل: 122–134.

يوسف غلوم علي وآخرون (1997). المشاركة السياسية في الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد 25، عدد 4: 11–25.

Abu Zayd, J. (1998). In search of political power: Women in parliament in Egypt, Jordan and Lebanon. In, IDEA's handbook: *Women in parliament: Beyond Number. Stockholm.*

Al-Mughni, H. (2001). *Women in Kuwait: The politics of gender*. NYC, St. Martins Press.

Bizri, D. (1997). Women's political and democratic participation. In, *Arab women and political participation*, (Ed.,) Hourani, H., Sinbad Publishing, Jordan: Amman.

Joseph, S. (2000). *Gender and citizenship in the Middle East*. Syracuse University Press.

Odibat, A. & Bahou, R. (2004). Gender and democratization in the Arab region, (Ed.,) *The Regional human security center*, Jordan Institute of Diplomacy, Jordan: Amman.

Tetreault, M. A. (2005). Women's rights and the meaning of citizenship in Kuwait, *Middle East Report*, *www.merip.org/mero/mero021005.html*

Wintringham, J. (2005). *Gender, Community organization and development of political capital*. Campbell Public Affairs Institute, Sawyer Low and Politics Program.

قدم في: يناير 2006

أجيز في: أبريل 2006



Granting Kuwaiti Women the Right to Vote: The Impact on the Parliaments Composition and Political Streams (A Field and Analytical Study)

Mazen K. Gharaibeh
Basel M. Al-Eideh

The Kuwaiti society has witnessed a strong debate regarding granting women their political rights, specifically their right to vote in the national parliamentary elections. This debate was settled after a parliamentary resolution was passed on May 16, 2005, granting women their political rights. This study aims to explore the impact of granting the Kuwaiti women the right to vote regarding two aspects of Kuwaiti parliament. One impact is in regards to the structure and composition of the parliament, and the other impact is that regarding political streams and future representation of parliament. Furthermore, it aims to investigate the nature of the expected change in the public policies of the State of Kuwait according to the change in the structure of the parliament, and also the distribution of its expected different political streams and their related issues and programs. The study will use the statistical analysis and modeling to project the future parliament numbers of each political stream in the forthcoming national parliamentary elections.

Keywords: Political participation, Kuwaiti women, Political forums, Kuwaiti parliament.

* Dept. of Political Science, Faculty of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

** Dept. of Quantative Methods & Information Systems College of Business Administration, Kuwait University, Kuwait.

مؤشرات قياس مدى تحقيق
المواطنة البيئية

أسماء علي أبا حسين*

ملخص: مع ازدياد المشكلات البيئية وما لها من آثار على سلامة النظم البيئية واستدامتها، أصبح الاهتمام بالبيئة مسؤولية جماعية، وشاع مفهوم المشاركة ليتضمن مفاهيم المواطنة البيئية التي ترتكز على تحمل المسؤوليات الهادفة إلى الحفاظ على البيئة، والإسهام في مراقبة سياسات التنمية، وتنفيذ السياسات البيئية، وإنجاحها، إضافة إلى تعزيز العمل التطوعي الرامي إلى الحفاظ على البيئة. استعرضت هذه الدراسة المؤشرات التي تعكس مدى سعي متخذ القرار (الحكومات) إلى بناء المواطن بيئياً، ثم تبيان المؤشرات التي توضح المواطنة البيئية للأفراد تجاه موضوعات «الوهابك» (WEHABC)، وتلك التي تبين دور جمعيات المجتمع المدني في تفعيل مفهوم المواطنة البيئية. كما قامت الدراسة بوضع خطة للنهوض بمفاهيم المواطنة البيئية تتألف من أهداف، وبرامج، ومؤشرات تقويم الفاعلية، وذلك لكل من فئة متخذ القرار، والمواطنين، وجمعيات المجتمع المدني بشكل عام، واقترحت الخطوات التي يتوجب القيام بها لتحقيق ذلك.

المصطلحات الأساسية: المواطنة البيئية، المؤشرات البيئية، قضايا الوهاب، المشاركة، جمعيات المجتمع المدني، إطار ضغوط – حالة – استجابة.

المقدمة:

كلمة (Indicator) كلمة لاتينية الأصل، وتعني الإشارة إلى (أو المؤشر)، وقد شاع استخدامها لتبيان العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...

* برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

ومراقبتها وتقويمها، وفي هذا البحث سيتم التطرق إلى المؤشرات البيئية وكيفية توظيفها لتعزيز مفهوم المواطنة البيئية. والمؤشرات البيئية أنواع، منها ما يشير إلى الأسباب الجوهرية أو ما يدعى بالقوى المحركة أو جذور المشكلة البيئية، وما تولده من ضغوط (Pressures) على البيئة. أو مؤشرات تبين حالة (State) الأوساط البيئية (هواء، ماء، أراض) بما تحويه من تنوع حيوي، وتأثير ذلك على سلامة البيئة وصحة كائناتها الحية وسلامتها بما فيها الإنسان. أو مؤشرات تبين تضافر الجهود نحو إصلاح تلك الحالة (Responses) من خلال القوانين والتشريعات أو حملات التوعية وغيرها، وهي في جميع تلك الحالات تقوم بدور أساسي في التقويم المتكامل للبيئة (Integrated Environmental Assessment).

وقد ازدادت أهمية المؤشرات البيئية في السنوات الأخيرة نظراً لثبات دورها في إيصال المعلومات العلمية حول حالة البيئة للعامة ومتخذ القرار على حد سواء، وآثار تلك الحالة، والسياسات المتبعة لإصلاح تلك الحالة، أو تلك الواجب اتباعها لتعديل الأوضاع البيئية المتردية ووضع الأولويات. ولقد اهتمت الأوساط العلمية بالمؤشرات أداة لقياس الأداء البيئي، وأثره على الصحة، ومراقبة نجاح المجتمع وتقويمه في سعيه نحو التنمية المستدامة (Abahussain, 2003; CSD, 2002; WHO, 2000; UNSD/UNEP, 2004). وتمثل الدراسة الحالية خطوة نحو وضع الأسس والمنهجية لاختيار المؤشرات البيئية الأساسية أو الأولية للمواطنة البيئية.

ومن المعلوم أن مفهوم المواطنة البيئية قد تبناه المنتدى التحضيري لقمة جوهانسبيرغ (2002) للتنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية، الذي عقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2003). ويقصد بالمواطنة البيئية ذلك السلوك الذي ينتهجه الفرد لحماية البيئة المحلية والعالمية ومواردها الطبيعية وصونها من التلوث، مما يعكس معرفة ووعياً بندرة الموارد الطبيعية أحياناً، ومحدودية قدرتها على التجدد أو إعادة التأهيل الذاتي أحياناً أخرى، وأهمية المحافظة عليها وتنميتها باستدامة (محمد السيد جميل، 2002؛ مالك غندور، 2005). أو ما يعرف بالسلوك البيئي المسؤول (Responsible Environmental Behavior) الذي يقصد به ممارسة الفرد سلوكيات أكثر اعتدالاً تحافظ على البيئة وسلامتها (Hus & Roth, 1998; Wild & Wilhite, 1987). وعليه فإن المواطنة البيئية تعني

ضرورة الحفاظ على البيئة وعناصرها وأنظمتها وكائناتها الحية وموائلها وصيانتها من التلف والدمار والتدهور والتلوث بجميع أشكاله ومظاهره. كذلك تنمية الوعي البيئي والثقافة لتعزيز دور المواطن في مراقبة السياسات البيئية، والمشاركة في صياغتها، والعمل على إنجاحها، إضافة إلى تعزيز العمل التطوعي الرامي إلى رفع درجة المواطنة البيئية، وهذا ما يتوافق تماماً وأهداف الألفية للتنمية، ولا سيما الهدف السابع «ضمان بيئة مستدامة» والمبدأ 10 من إعلان ريو الذي ينص على:

«تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب. وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير توعية الجمهور وتشجيعها، ومن ثم مشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول، بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف».

أهمية البحث:

أضحت مسألة الحفاظ على البيئة مسؤولية مجتمعية وليست فردية، وهي تتطلب تضافر جهود المجتمع بجميع أطيافه، مواطنين ومتخذي قرار وجمعيات مجتمع مدني في تعرف أهم القضايا البيئية والمشاركة في رسم السياسات الخاصة بالحد أو التخفيف منها أو التكيف مع آثارها وتطبيق هذه السياسات. ومن ثم فإن قياس درجة المواطنة البيئية في أي مجتمع يتطلب العمل بثلاثة محاور يمكن وضعها بصيغة التساؤلات التالية:

1 – هل يتجسد مفهوم المواطنة البيئية لدى المواطن وعياً وسلوكاً وممارسة؟

2 – هل سعت الحكومات إلى زرع المواطنة البيئية وتنميتها ورفع درجتها تعليماً وثقافة ودعماً؟

3 – هل أسهم وجود جمعيات المجتمع المدني ونشاطها في رفع درجة المواطنة البيئية، وتعزيز الرقابة على الأنشطة التنموية لضمان حماية أكبر للبيئة، وتطوير السياسات البيئية؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب أولاً العمل على تحديد المؤشرات الخاصة بقياس المواطنة البيئية وفق أسس علمية تستند إلى تقويم واقع المواطنة البيئية في الدول أولاً من خلال جملة مؤشرات تقيس وعي المواطنين تجاه أهم القضايا البيئية، وما قامت به كل من الحكومات وجمعيات المجتمع المدني من جهود بهذا الخصوص، وذلك بهدف تحديد الثغرات. ثم توضح الغاية، ألا وهي تعزيز المواطنة البيئية حماية للمواطنين والبيئة والتنمية، وهي ركائز التنمية المستدامة. هذه الغاية لا بد أن تأتي منسجمة مع استراتيجية الدول في الحفاظ على البيئة المحلية خاصة، والبيئة الكونية أو العالمية عامة. بعد ذلك توضع الأهداف وخطط العمل الرامية إلى تعزيز مفهوم المواطنة البيئية والرقي به.

مشكلة البحث:

تتعامل الكثير من الأبحاث مع مسألة المواطنة البيئية من منظور ضيق ألا وهو سلوك المواطن نحو بيئته؛ في حين تعد المواطنة البيئية مسؤولية مجتمعية تتطلب تضافر جهود كل من الدول أو الحكومات، والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني لصقلها، وغرسها في عقل المواطن ووجدانه لتثمر وعياً وسلوكاً وممارسة مسؤولة تجاه قضايا البيئة: المحلية منها والإقليمية والعالمية. وهذا الأمر يحتاج إلى قياس (Measurement) ورصد دوري (Monitoring) وتقويم (Assessment)، ولا يمكن أن يتم ذلك دون حزمة من المؤشرات تقيس وعي المواطن بموضوعات البيئة الرئيسة وسلوكه تجاهها. قياس تلك المؤشرات سيساعد على تسليط الضوء على الثغرات في موضوع المواطنة البيئية وأسبابها، مما يسهل استدراكها تعزيزاً لمفهوم حماية البيئة، وضماناً لاستدامة برامج التنمية ونجاحها وفق نهج الاستدامة.

أهداف البحث:

– تسليط الضوء على مفهوم المواطنة البيئية، مع تبيان دور المواطن تجاه قضايا البيئة: المحلية منها والعالمية.

– عرض لأهم عوامل بناء المواطنة البيئية في المجتمع، ممثلة بتوضيح دور كل من الحكومات أو متخذ القرار، وجمعيات المجتمع المدني، والمواطن في بناء هذا المفهوم وتعزيزه.

– تبيان مؤشرات قياس دور كل من متخذ القرار وجمعيات المجتمع المدني في بناء المواطنة البيئية وتعزيزها.

– استعراض أهم مؤشرات قياس المواطنة البيئية على مستوى الفرد تجاه قضايا البيئة الرئيسة.

– الخروج بخطة للنهوض بمفاهيم المواطنة البيئية تتألف من أهداف، وبرامج، ومؤشرات تقويم الفاعلية، وذلك لكل من فئة متخذ القرار، والمواطنين، وجمعيات المجتمع المدني بشكل عام.

منهجية الدراسة:

1 – اتبع في هذه الدراسة المنهج المسحي الوثائقي في تعرّف مفاهيم المواطنة البيئية.

2 – اتباع المنهج التحليلي، وذلك في تحقيق التالي:

– إسقاط مفاهيم المواطنة البيئية على أهم الموضوعات (Themes) البيئية، وقضاياها (Issues) الرئيسة في المنطقة العربية. وتحديداً المؤشرات الخاصة بقياس المواطنة البيئية تجاه موضوعات «الوهابك» (WEHABC) التي تشمل (المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة والأراضي، التنوع الحيوي، والبيئة البحرية والساحلية). وذلك باستخدام إطار التنظيم للمؤشرات الذي يعرف بإطار ضغوط – حالة – استجابة (Pressure - State - Response (PSR)).

– تحديد أهم مؤشرات قياس دور كل من الحكومات، ومؤسسات المجتمع المدني، في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية.

– وضع مقترح لخطة تهدف إلى النهوض بالمواطنة البيئية، تتضمن برامج وأنشطة، ومؤشرات لتقويم الفاعلية، وذلك للشرائح المجتمعية الثلاث المعنية بذلك، وهي متخذ القرار، والمواطنون، وجمعيات المجتمع المدني البيئية وتلك ذات النشاطات البيئية.

أولاً – المواطنة البيئية مفهوماً وسلوكاً وممارسة:

يعد موضوع رفع درجة وعي المواطن بالمشكلات البيئية المحلية والعالمية، وإسهامه فيها، وآثار ذلك على وطنه ومواطنيه بيئياً واقتصادياً وصحياً واجتماعياً،

ودوره في الحد منها (Mitigation)، أو تخفيف آثارها، والتكيف معها (Adaptation)، كذلك تفعيل دوره في الرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار البيئي، من أهم أهداف المواطنة البيئية التي تسعى أيضاً إلى ترسيخ المبادئ التالية:

– ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة؛ فرصيدنا منها محدود، وأحياناً غير معروف، وحسن استخدامه واجب.

– عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، حتى لا تندثر وتفنى إلى غير رجعة.

– عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي نقذفها فيه.

– المشاركة بفاعلية في عمليات التوعية البيئية، والمراقبة، وصنع القرار البيئي بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

– السعي إلى رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وتداعياتها على الصعيد الفردي والوطني والعالمي.

وعليه فإن مفهوم المواطنة البيئية لا بد أن يكون شمولياً بدءاً من المعرفة بالقضايا والمشكلات البيئية، إلى ترسيخها معتقدات وقيماً تعمل على توجيه سلوك الفرد ليكون أكثر حماية للبيئة، وأكثر ترشيداً في استهلاك مواردها (محمد هويدي وآخرون، 2004). كذلك لا بد للفرد أن يمتلك وعياً بالمشكلات البيئية العالمية وأولوياتها، والمشكلات البيئية التي اتفق على أنها أهم التحديات في الألفية الحالية، وأخيراً لا بد أن يكون له مشاركة في المراقبة البيئية واتخاذ القرار البيئي، وذلك على النحو التالي:

1 – وعي المواطن بالمشكلات البيئية العالمية:

إن موضوع الزيادة السكانية وانعكاساتها على البيئة سواء من ناحية زيادة الملوثات أو استنزاف الموارد الطبيعية، كذلك محدودية الموارد الطبيعية غير المتجددة (كالبترول والخامات المعدنية والمياه الجوفية)، وأثر الاستهلاك بما يفوق سرعة التجديد للموارد المتجددة (كالغطاء النباتي، والثروة السمكية، والموارد المائية السطحية وغيرها)، ومشكلات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والكيماويات الخطرة وغيرها، يعدّ من أهم المشكلات البيئية العالمية.

ونظراً لكون بعض المشكلات البيئية العالمية قد تم العمل على مراقبتها دولياً من خلال اتفاقيات صادقت عليها الدول كاتفاقية التصحر CCD، والتنوع الحيوي CBD، ورامسار RAMSAR أو الأراضي الرطبة وغيرها، فإن الأمر يستلزم قيام الدول بوضع استراتيجيات وخطط عمل لتنفيذها، تتضمن برامج رفع مستوى الوعي البيئي بتلك المشكلات من خلال التعليم والإعلام، إضافة إلى تحديثها للقوانين والتشريعات بما يتفق مع التزاماتها نحو تلك الاتفاقيات، مع ضمان مبدأ المشاركة في ذلك. الأمر الذي سيرفع وعي المواطنين بالمشكلات البيئية العالمية، ويعزز من دورهم في العمل الجاد نحو تخفيفها.

مما سبق نجد أن للحكومات أو متخذ القرار دوراً كبيراً يمكن أو يفترض أن يؤديه في مجال رفع درجة وعي المواطن ليس بالمشكلات البيئية المحلية فحسب، بل بالمشكلات البيئية العالمية أيضاً، وتحفيزه على التفاعل معها، والعمل نحو التخفيف منها، وذلك تحت مبدأ «عمل محلي وأثر كوكبي» (Think globally and Act Locally) (أسامة الخولي، 2002). هذا الدور يتمثل في الحرص على تحديث القوانين والتشريعات البيئية وانتهاج مبدأ المشاركة الشعبية في ذلك، وتعزيز مفهوم حماية البيئة وتنمية الوعي البيئي من خلال التعليم والبحوث والدراسات ووسائل الإعلام.

2 – وعي المواطن بموضوعات «الوهابك» WEHABC:

ويقصد بها إدراك المواطن ووعيه بأهم التحديات البيئية في هذه الألفية وتدخله ومشاركته وعمله في صون بيئته سلوكاً وممارسة. وأهم هذه التحديات موضوعات «الوهاب» (WEHAB)، وهي الموضوعات التي اتفق عليها في مؤتمر قمة جوهانسبورج عام 2002، وتشمل المياه (Water)، والطاقة (Energy)، والصحة (Health)، والزراعة (Agriculture)، والتنوع الحيوي (Biodiversity). وقد أضيف إليها الموارد الساحلية والبحرية (Coastal and Marine) نظراً لأهميتها الكبيرة (Abahussain et al., 2004).

إن مؤشرات المواطنة البيئية لا بد أن تقيس مدى إدراك المواطن لأهمية المحافظة على الموارد المائية (Water Resources)، وموارد الطاقة (Energy Resources)، وتغيير نمط الاستهلاك مما يعني تقليل استهلاك الموارد، وإنتاج المواد الملوثة للبيئة، كذلك تقليل إنتاج النفايات بأنواعها بما يضمن صحة البيئة وسلامة كائناتها الحية

(UNESCO/UNEP, 2002). إضافة إلى الحفاظ على التربة والموارد الزراعية (Agriculture and Land) من التدهور وقلة الإنتاجية، وعلى الحياة الفطرية وموائلها، وهذا يعني الحفاظ على التنوع الحيوي (Biodiversity)، وأخيراً الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية (Coastal and Marine) من التدهور وتناقص الإنتاجية، وحمايتها من جميع أشكال التلوث.

3 – تفعيل مشاركة المواطن في الرقابة واتخاذ القرار وتنفيذه:

تعد مشاركة المواطن في الرقابة البيئية واتخاذ القرار والإسهام في تنفيذه، من العوامل التي تنمي ارتباط المواطن ببيئته، وتعزز شعوره بإمكانية المشاركة في إدارتها والمحافظة عليها. غير أن الوصول إلى ذلك يتطلب تشجيع التعليم والتثقيف البيئي للمواطن، ورفع مستوى معرفته بمكونات البيئة، وآلية التوازن بين نشاطات الإنسان وسلامة الأنواع الحية والأوساط البيئية. كذلك تنمية اتجاهات حماية البيئة وسلوكها وقيمها، ورفع درجة الوعي تجاه القضايا البيئية الحالية والمتوقعة مستقبلاً، بغية التدخل الصائب لحماية البيئة ومواردها، وتيسير المشاركة الفاعلة في حلقات النقاش المتصلة بقضايا البيئة الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية بجانب آثارها البيئية، والتخطيط وصياغة القرارات والتشريعات البيئية لحل تلك المشكلات، والسعي إلى تنفيذها. كذلك وضع الحكومات أمام مسؤولياتها في إيجاد حلول للقضايا البيئية لمصلحة الجمهور الواسع.

ويبين جدول (1) المؤشرات الخاصة بقياس المواطنة البيئية على مستوى الفرد بالنسبة لموضوعات «الوهابك»، وفيه قسمت المؤشرات إلى مؤشرات ضغوط تبين الأسباب المباشرة للمشكلات البيئية لكل قضية من قضايا «الوهابك»، وأخرى تقيس سلوك الفرد وممارساته تجاه تلك القضايا، وأخرى تبين استجابة الفرد للحد من تلك المشكلات البيئية ووعيه ومشاركته في تحمل مسؤوليته تجاهها. إن وضع المؤشرات في هذا الإطار يسهل عمليات القياس والرصد والمراقبة لتطور المواطنة ونموها في أي مجتمع، ويكشف عن الثغرات التي تحتاج إلى تركيز الجهود لتداركها.

جدول (1) - مؤشرات قياس المواطنة البيئية على مستوى الفرد

الموضوع Theme	الضغوط Pressures	الحالة State	الاستجابة Responses
المياه	عدد أفراد الأسرة مستوى الدخل	-استهلاك الفرد من المياه لتر/يوم. -مياه الصرف الصحي لتر/يوم. -الاستعداد للدفع مقابل وسائل ترشيد استهلاك المياه. -الاستعداد للدفع مقابل خدمة معالجة مياه الصرف المنزلي.	- وجود وسائل ترشيد المياه/ 100 منزل. - وسائل ري حديثة/ 100 حديقة منزلية. - استزراع نباتات قليلة الاحتياجات المائية/ مجمل نباتات الحديقة. - إعادة استخدام المياه لتر/يوم.
الطاقة	عدد أفراد الأسرة مستوى الدخل	-استهلاك الطاقة الكهربائية/ الفرد. -استهلاك الوقود الأحفوري (غاز، كيروسين..إلخ)/ الفرد. -استهلاك الحطب/ الفرد. -عدد السيارات في الأسرة وعدد أفراد الأسرة للسيارة الواحدة. -عدد الأميال المقطوعة/ سيارة/ الشهر. -كمية الوقود المستهلك/ سيارة/ شهر. -وسائل المواصلات الخاصة.	- استخدام المصابيح الموفرة للطاقة/ 100 منزل. - نسبة المصابيح الموفرة للطاقة/ المصابيح الكلية في المنزل. - استخدام وسائل النقل المشترك والعام/ 100 شخص. - نسبة المشاركة في وسائل النقل في ساعات الذروة/100 شخص. - الاستعداد للدفع مقابل وسائل مواصلات مشتركة.
الصحة	عدد أفراد الأسرة مستوى الدخل	-كمية النفايات للفرد/ يوم. -كمية (سعر) المبيدات الكيماوية/ الفرد/ السنة. -كمية (سعر) الكيماويات[1]/ الفرد/ السنة. -كمية (سعر) المخلفات الخطرة[2]/ الفرد/ السنة. -كمية النفايات الطبية/ غرام أو لتر/ السنة. -عدد المدخنين/ 100 شخص. -الأغذية العضوية كغم/يوم.	- نسبة تدوير المخلفات الصلبة[3]. - عدد الأشخاص الذين يأتون بالمخلفات المفروزة/ 1000 من السكان. - عدد الأشخاص الذين يتصلون رغبة في التخلص السليم من المخلفات المفروزة/ 1000 من السكان. - التخلص السليم من النفايات الطبية. - منع التدخين في الأماكن العامة. - الرغبة في الدفع مقابل الصرف الصحي.

تابع/ جدول (1) - مؤشرات قياس المواطنة البيئية على مستوى الفرد

الموضوع Theme	الضغوط Pressures	الحالة State	الاستجابة Responses
الأراضي	النمو السكني أنماط الحياة توسع حضري أفقي	-م^2 الفرد/ أراض زراعية. -لتر، كغم/ هكتار/ كيماويات زراعية. -م^2 الفرد/ تخييم. -كم سير على الطرق غير المعبدة/ فرد/ سنة (دك التربة).	-البناء العمودي/ الأفقي. -تغير استخدام الأراضي الزراعية/سنة. -إنتاج السماد العضوي (كغم كومبوست/ منزل).
التنوع الحيوي	النمو السكني أنماط الحياة	-عدد رحلات الصيد للفرد/ سنة. -كغم احتطاب الفرد/ سنة. -كم سير على الطرق غير المعبدة/ فرد/ سنة. -عدد حرائق الغابات (ترك نار، مخلفات قابلة للاشتعال؟)/سنة. -قمامة في الساحل (كغم بالسنة أو نعم/لا). -قمامة في التخييم (كغم بالموسم أو نعم/ لا). -كشط التربة (م بالسنة أو نعم/لا).	-الأنواع المحلية المستزرعة في الحديقة المنزلية/عدد الأنواع النباتية فيها. -عدد زيارات الفرد للمناطق المحمية/ سنة. -عدد حملات رفع الوعي البيئي الخاصة بالتنوع البيولوجي. -الصيد/ فترة الحظر. -المشاركة في حملات تنظيف السواحل، تشجير.. إلخ/سنة.
البيئة البحرية والساحلية	النمو السكني أنماط الحياة	-كم دفن سواحل/ سنة. -قمامة في الساحل (كغم بالسنة أو نعم/لا). -رمي مخلفات بأنواعها (صلبة، سائلة) بيئة بحرية (كغم بالسنة أو نعم/لا)	-أساليب الصيد (صديقة للبيئة). -مواسم الصيد (في موسم الحظر أو بجميع المواسم). -المشاركة في حملات تنظيف السواحل).

(1) منظفات، عطور، معقمات، ملطفات الهواء، «سبري» الشعر،... إلخ.

(2) البطاريات، الأحبار، الزيوت، الأصباغ، المشتقات البترولية، الأدوية.. إلخ.

(3) زجاج، ورق، مواد عضوية، بلاستك، علب ألمنيوم.. إلخ.

ثانياً – دور الحكومات في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية:

تؤدي الحكومات دوراً كبيراً في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية من خلال تطوير عمل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة، وتبنيها لبرامج حماية البيئة والتوعية البيئية في مناهج التعليم والتدريب لجميع شرائح المجتمع من خلال المناهج الدراسية في المراحل الأولى حتى المراحل الجامعية العليا، وذلك بهدف بناء جيل واع بيئياً. وتشير دراسة (Palmer & Suggate, 1996) إلى أن الخبرات التي يمر بها الفرد في أثناء طفولته فيما يتعلق بالبيئة المحيطة به في تلك المرحلة من النمو، تمثل أهم عامل يؤثر في تشكيل اهتمامه الشخصي فيما يتعلق بقضايا البيئة، كما أن المعلمين هم أهم من يوفرون الخبرات والمعلومات البيئية التي تكوّن الاهتمام الشخصي بالبيئة الذي يطور خلال مراحل التعليم الثانوي والجامعي.

ومن المهام الأخرى للحكومة دعمها للدراسات والأبحاث الخاصة بقضايا البيئة، وانتهاجها مبادئ الشفافية في تبادل المعلومات البيئية، والمشاركة في صياغة التشريعات والقرارات البيئية وتحديثها وتبنيها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، ودعمها للعمل التطوعي البيئي وحملات التوعية للأفراد والمجموعات. كذلك توجيه وسائل الإعلام نحو إثارة انتباه المواطنين إلى قضايا البيئة وحفزهم ومساندتهم لإجراءات حمايتها.

وعلى الرغم من قيام الحكومات بجهود كبيرة في سبيل حماية البيئة وتحفيز المواطنين على ممارسة سلوكيات تحافظ على البيئة ومواردها، فإن تلك الجهود قد تكون مبعثرة ولا توجد في إطار يمكِّن من متابعتها وتقويمها. لذا فقد وضع في هذا البحث جملة من المؤشرات الخاصة بدور الحكومة أو متخذ القرار في بناء المواطنة البيئية (جدول – 2) تأكيداً لأهمية الدور الذي تضطلع به الحكومات في بناء المواطنة بشكل عام والمواطنة البيئية بشكل خاص. هذا، وقد قسمت المؤشرات أيضاً إلى مؤشرات ضغط وحالة واستجابة وذلك للموضوعات الخاصة بكل من دور الحكومات أو متخذ القرار في دعم برامج التعليم والبحوث والدراسات الخاصة بالموضوعات البيئية والقيام بتحديث القوانين والتشريعات البيئية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، وتشجيعها لمبدأ المشاركة (Participation) في اتخاذ السياسات الخاصة بالبيئة وتنفيذها، وتشاركها مع المواطنين في المعرفة بقضايا البيئة من خلال انتهاجها للشفافية في البيانات البيئية.

جدول (2) – مؤشرات قياس دور متخذ القرار في بناء المواطنة البيئية

الموضوع	الضغوط Pressures	الحالة State	الاستجابة Responses
التعليم والبحوث والدراسات	- تدهور الموارد - تطوير المناهج - نقص المفاهيم البيئية - عدم كفاية برامج التدريب - قلة البحوث	-عدد المشاركات في الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل، والملتقيات البيئية/ سنة. -عدد حملات التوعية البيئية/ سنة. المطبوعات: مطويات، ملصقات، كتيبات/ سنة. -عدد برامج التدريب المتخصصة لإعداد قيادات شبابية في مجال البيئة/سنة. -مسابقات بحوث بيئية/ سنة. -عدد اللجان البيئية في المدارس والجامعات/100 مؤسسة أكاديمية. -عدد الأبحاث والدراسات البيئية /سنة. -موازنة البحوث والدراسات البيئية/ موازنة الدولة؛ الوزارة.	-المقررات البيئية في المناهج الدراسية/ مجمل المناهج. -عدد المدارس الخضراء/ 100 مدرسة. -عدد حملات التوعية البيئية/ سنة. -عدد النشاطات اللاصفية البيئية/ سنة. -عدد ورش العمل البيئية/ سنة. -عدد حملات العمل التطوعي البيئي لقطاع التربية والتعليم/ سنة. -عدد مشاركات قطاع التعليم في الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل، والملتقيات البيئية المحلية/ سنة.
الإعلام	- تدهور الموارد	-عدد حملات التوعية البيئية/ سنة. -عدد المطبوعات: مطويات، ملصقات، كتيبات/ سنة. -عدد الأفلام المنتجة حول القضايا البيئية/ سنة. -عدد الإعلانات الإرشادية/ سنة. -عدد الفعاليات البيئية (مهرجانات، مسابقات، مكافآت وغيرها)/سنة.	-عدد الصفحات البيئية/ مجمل صفحات الجرائد. -عدد ساعات البث الإذاعي البيئي/ مجمل ساعات البث. -عدد ساعات البث التلفازي البيئي/ مجمل ساعات البث. -عدد الدعايات/ سنة.

تابع/ جدول (2) – مؤشرات قياس دور متخذ القرار في بناء المواطنة البيئية

الموضوع	الضغوط Pressures	State الحالة	Responses الاستجابة
تحديث القوانين والتشريعات	-تدهور الموارد -الاتفاقيات الدولية -تنمية اقتصادية -آثار صحية	-وجود استراتيجية وطنية وخطط عمل لكل اتفاقية دولية وقعت عليها الدولة (نعم/لا).	-تحديث التشريعات والقوانين البيئية/ 10، 15 سنة. -التخطيط للاستخدام المستدام، وجود استراتيجية بيئية وخطط عمل (نعم/لا). -العمل بمبدأ الملوث يدفع (نعم/ لا). -نسبة دفع التعويضات البيئية/ مجمل المطالبات بالتعويضات.
المشاركة	- ضغوط دولية	-عدد الاجتماعات البيئية التي يتم فيها تفعيل مبدأ المشاركة/ سنة/ مجمل الاجتماعات. -نسبة المشاركة من خارج قطاع الحكومة: المشاركة من قطاع الحكومة في إعداد تقارير حالة البيئة، والاستراتيجية البيئية وخطط العمل وغيرها.	-عدد الاجتماعات البيئية التي يتم فيها تفعيل مبدأ المشاركة/ سنة/ مجمل الاجتماعات. -الشفافية في البيانات، وتفعيل حق الحصول على المعلومة البيئية (نعم/ لا). -تطوير الإطار الرقابي (نعم/ لا).

ثالثاً – دور جمعيات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المواطنة البيئية وتفعيله:

يقصد بدور جمعيات المجتمع المدني (المستقلة مادياً وفكرياً التي تسخر جهودها التطوعية لخدمة البيئة)، مجمل نشاطات جمعيات المجتمع المدني الرامية إلى رفع درجة المواطنة البيئية ممارسة ووعياً ومشاركة. كذلك دور هذه الجمعيات في تنشيط التعاون مع أجهزة الدولة وأفراد المجتمع من خلال الرقابة على الأنشطة التنموية لضمان حماية أكبر للبيئة، وإسهام الجمعيات في صياغة السياسات البيئية وتطويرها وتنفيذها.

هذا، وتؤدي الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى التي تمارس نشاطاً يتعلق بالتوعية البيئية والمحافظة على البيئة دوراً كبيراً في تنظيم دور المواطن في المشاركة في الرقابة البيئية المستندة إلى الحقائق العلمية، واستخدام وسائل الضغط الحضارية، وتنظيم عمليات الطرح من خلال الورش واللقاءات، وتبيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية بجانب البيئية لتلك المشكلات. وتوجيه متخذي القرار نحو المشكلات البيئية ذات الأولوية، وخيارات الحل، إضافة إلى دورها التعليمي والإعلامي بقضايا البيئة (جدول–3).

جدول (3) – مؤشرات قياس دور جمعيات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة البيئية

الموضوع	الحالة / الاستجابة
التعليم	–عدد الندوات والورش العامة المخصصة للتوعية البيئية/ سنة. –عدد المشاركات في الندوات والمؤتمرات البيئية/ سنة.
الإعلام	–عدد حملات النشاطات البيئية/ سنة (تشجير، تدوير، تنظيف سواحل، تغيير نمط الاستهلاك... إلخ). –عدد الصفحات الإعلامية البيئية المطبوعة/ سنة. –عدد البرامج البيئية/ مجمل برامج الجمعيات. –عدد الساعات المرئية والمسموعة البيئية/ مجمل الساعات المرئية والمسموعة. –عدد المواقع البيئية للجمعيات على شبكة الإنترنت/ عدد الجمعيات.
المشاركة والرقابة	–عدد الاجتماعات البيئية/ سنة. –عدد الزيارات الميدانية الرقابية للقضايا البيئية/ سنة. –المشاركة في مناقشة القوانين والتشريعات البيئية وصياغتها (نعم/ لا).

خطة النهوض بالمواطنة البيئية:

1 – يعد تحديد المؤشرات الخاصة بقياس المواطنة البيئية الخطوة الأولى لرفع درجتها، وهو ما تم من خلال الجزء الأول من البحث الحالي في الجداول (1، 2، 3).

2 – الخطوة الثانية تتمثل في قياس تلك المؤشرات وتحليل نتائجها لتقويم واقع المواطنة البيئية في الدول، والوقوف على الجهود المبذولة من الحكومات وجمعيات المجتمع المدني لرفع درجة المواطنة البيئية، وطريقة التقويم الذاتي للجهود المبذولة من هذه الفئات في هذا الصدد.

3 – تعرّف أهم الثغرات أو المعوقات التي تعوق سلوك المواطن سلوكاً بيئياً واعياً ومسؤولاً، وتحديد أسباب ذلك.

4 – البدء في رسم الاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية التي من شأنها رفع درجة المواطنة البيئية سواء على مستوى المواطن والجمهور العام أو على مستوى متخذ القرار أو على مستوى جمعيات المجتمع المدني.

5 – وضع خطة للنهوض بمفاهيم المواطنة البيئية تتألف من جملة من الاقتراحات بدءاً من الأهداف والرسائل الموجهة والخطة والأنشطة التي تحقق ذلك، وانتهاء بمؤشرات تقويم الفاعلية، وذلك لكل من متخذ القرار، والمواطنين أو الجمهور العام، وجمعيات المجتمع المدني بشكل عام (جدول – 4).

6 – رصد مؤشرات المواطنة البيئية بين فترة وأخرى وتقويمها، واكتشاف الثغرات إن وجدت، وتطوير الممارسات الناجعة حفاظاً على الصحة والبيئة واستدامة الموارد.

جدول (4) – خطة النهوض بالمواطنة البيئية

الفئة	الأهداف	البرامج	مؤشرات الفاعلية
فئة المواطنين والجمهور العام	– نشر مفهوم المواطنة البيئية ولا سيما لدى الفئات الشبابية وصغار السن. – ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي. – رفع الوعي البيئي والمشاركة في اتخاذ القرارات. – تهيئة الجمهور العام للتكيف مع تغيير نمط الاستهلاك. – تهيئة الجمهور العام للتكيف مع القوانين والتشريعات البيئية المستحدثة.	– أنشطة توعوية لتغيير نمط الاستهلاك. – ملصقات، كتيبات مطبوعات حول مفهوم المواطنة البيئية. – حملات توعوية بقضايا «الوهابك» الرئيسة. – رفع الوعي البيئي من خلال التربية والتعليم. – المشاركة في القرارات البيئية. – المشاركة في المعلومات البيئية.	– مؤشرات قياس المواطنة البيئية في موضوعات «الوهابك» (جدول 1). – المشاركة في الجمعيات البيئية التطوعية. – عدد المشاركات في الحملات البيئية/ سنة. – عدد المشاركات في الاجتماعات البيئية/ سنة. – تقليص استهلاك الفرد من الموارد. – تقليص نصيب الفرد من الملوثات.
فئة متخذ القرار	– نشر مفهوم المواطنة البيئية. – ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي. – الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. – تهيئة الجمهور العام للتكيف مع القوانين والتشريعات البيئية. – رفع الوعي البيئي من خلال التربية والتعليم.	– مراجعة القوانين والتشريعات البيئية وتحديثها. – مراجعة مناهج التعليم وتحديثها. – نشر مفهوم المواطنة البيئية. – حملات توعوية بقضايا «الوهابك» الرئيسة. – أنشطة توعوية لتغيير نمط الاستهلاك.	– المدى الزمني لتحديث القوانين البيئية. – المدى الزمني لمراجعة مناهج التعليم وتحديثها. – وجود استراتيجية وطنية للبيئة. – تفعيل مبدأ الملوث يدفع على جميع فئات الدولة ومؤسساتها. – المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية وصياغتها. – تنفيذ طلبات الحصول على المعلومات البيئية (أفراد وجمعيات)/ سنة. – الدعم الحكومي لبرامج رفع الوعي البيئي وحملاته بالدولار/سنة.

تابع/ جدول (4) – خطة النهوض بالمواطنة البيئية

الفئة	الأهداف	البرامج	مؤشرات الفاعلية
فئة جمعيات المجتمع المدني	– تبني الإسهام في بناء المواطنة البيئية. – رفع مستوى المعرفة البيئية ونشرها لدى فئات المجتمع. – المشاركة في اتخاذ القرار البيئي وصياغته. – مراقبة الممارسات البيئية لدى مؤسسات المجتمع وفئاته.	– اجتماعات وندوات لرفع الوعي البيئي في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية والسلوك البيئي وترشيد الاستهلاك... إلخ. – المشاركة في التخطيط والإعداد والتنفيذ لحملات الوعي البيئي. – المشاركة في اجتماعات الضغط لتنسيق المواقف تجاه القضايا البيئية. – إعداد تقارير حول قضايا البيئة المحلية. – إعداد تقارير حول انعكاسات القضايا العالمية على السكان والبيئة المحلية.	– عدد اجتماعات رفع الوعي البيئي وندواته/ السنة. – عدد اجتماعات الضغط/ سنة. – عدد صفحات (كلمات) المقالات المنشورة في وسائل الإعلام المقروءة (والإنترنت) حول القضايا البيئية/ سنة. – عدد حملات رفع الوعي البيئي/ سنة. – عدد التقارير المرفوعة إلى الجهات الحكومية حول قضايا البيئة المحلية/ سنة. – عدد التقارير المرفوعة إلى الجهات الحكومية حول انعكاسات القضايا العالمية على السكان والبيئة المحلية/ سنة.

النتائج والتوصيات:

بينت الدراسة الحالية أهمية رفع مستوى وعي المواطن بالمشكلات والتحديات البيئية، وتعزيز مشاركته في الرقابة البيئية واتخاذ القرار، والإسهام في تنفيذه مما ينمي ارتباط المواطن ببيئته، ويعزز شعوره بإمكانية المشاركة في إدارتها والمحافظة عليها، وهذا ما يعرف بالمواطنة البيئية. وقد عدّت الدراسة أن تنمية وعي المواطن بالمشكلات البيئية المحلية والعالمية وتحفيزه على الحد منها وتقليل آثارها يعد مسؤولية جماعية يتحملها أفراد المجتمع، من متخذي القرار أو الحكومات وبخاصة فيما يقومون به من إجراءات نحو تحديث مناهج التعليم وما تتضمنه من معلومات وقضايا بيئية من جانب، وما تقوم به وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من دور في ذلك الصدد من جانب آخر، كذلك دورهم في تحديث القوانين والتشريعات البيئية بما يتواءم مع المتغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي، وإتاحة الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار والشفافية في التعامل مع البيانات والمعلومات الخاصة بحالة البيئة. إضافة إلى ما تقوم به جمعيات المجتمع المدني من نشاطات في مجال تنمية الوعي البيئي والمشاركة في الرقابة البيئة واتخاذ القرار. ولغرض تحديد درجة المواطنة البيئية في المجتمع ومراقبة مدى سعيه إلى تنمية الوعي البيئي للمواطنين فإنه لا بد من استخدام المؤشرات. وأوصت الدراسة الحالية بضرورة النهوض بالمواطنة البيئية من خلال خطة تنفذ وفق المراحل التالية:

1 – قياس المؤشرات الخاصة بالمواطنة البيئية على مستوى المواطن لتقويم واقع المواطنة البيئية في الدول.

2 – قياس المؤشرات الخاصة بالمواطنة البيئية على مستوى الحكومات، وجمعيات المجتمع المدني، للوقوف على الجهود المبذولة من الحكومات وجمعيات المجتمع المدني لرفع درجة المواطنة البيئية، أو بغرض التقويم الذاتي للأداء.

3 – تعرف أهم الثغرات أو المعوقات التي تعوق المواطن عن انتهاج سلوك بيئي واعٍ ومسؤول، وتحديد أسباب ذلك ومحاولة تذليلها.

4 – تبني خطة من شأنها رفع درجة المواطنة البيئية على مستوى المواطن والجمهور العام، ومتخذ القرار، وجمعيات المجتمع المدني، ذات أهداف وبرامج عمل، تقوّم دورياً من خلال جملة من المؤشرات.

المراجع:

أسامة أمين الخولي (2002). البيئة وقضايا التنمية والتصنيع. دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية. **عالم المعرفة**، رقم 285، دولة الكويت: 55-86، وص87 إلى 94.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قطاع التعاون الإقليمي، المكتب الإقليمي لغرب آسيا. (2003). **الوضع البيئي في العالم العربي**. 31 صفحة.

مالك غندور (2005). المواطنة البيئية قيم – مفاهيم – حقوق – واجبات، المؤتمر العربي المتوسطي للمواطنة البيئية. بيروت، 30 مارس – 1 أبريل 2005، 40 صفحة.

محمد السيد جميل (2002). المواطنة البيئية. اللقاء السنوي الثالث عشر لقيادات شباب الجامعات، المكتب العربي للشباب والبيئة، القاهرة.

محمد عبدالرزاق هويدي، إسماعيل محمد المدني، وخالد أحمد بوقحوص (2004). الفروق في السلوكيات البيئية المسؤولة بين المعلمين والطلاب في المرحلة الثانوية بمملكة البحرين. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي 32 (3): 631-659.

Abahussain, A. A. (2003). Data Collection, Information management and development of environmental indicators. Regional workshop on integrated environmental assessments and reporting, Arabian Gulf University, 6-9 Jan 2003, Bahrain Kingdom, 2003, 13p.

Abahussain, A. A., Abdu, A.Sh., & Abdulkader, A. F. (2004). Priority environmental indicators in West Asia, Arab Africa regions, Indicators of water, energy, health, agriculture (and land), biodiversity, coastal and marine envrionment. UNEP/ROWA. 173p.

CSD (2002). Indicators of sustainable development: Guidelines and methodologies. Commission on Sustainable Development (CSD). New York http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/

Hus, S. & Roth, R., (1998). An assessment of envrionmental literacy and analysis of predictors of responsible environmental behaviour held by secondary teacher in the Hualien area of Taiwan, *Envrionmental Educatin Research,* 4: 229-249.

Palmer, J. & Suggate, J., (1996). *Environmental Education Research,* 2: 109-121.

UNESCO/UNEP, 2002. Youth xchange project. www.youthxchange.net.

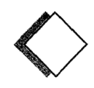
UNSD/UNEP, 2004. Questionnaire on environment statistics http://unstats.un.org/unsd/environment/questionnaire2004/htm

Wild, R. & Wilhite, H., (1987). Why do not people weatherize homes? An ethnographic solution. In Kempton, W. & Neiman, M. (Eds.),

Energy efficiency: Prespectives on individual behabior. Washington, DC: American Council for an Energy-Efficient Economy : 51-68.

WHO, (2002). *Environmental health indicators: Framewodk and methodologies*. Geneva: WHO.

قدم في: سبتمبر 2005
أجيز في: مارس 2006



Indicators Measuring the Achievement of Environmental Citizenship

Asma A. Abahussain *

With the increase of environmental problems and their impact on the health of the ecosystems and their sustainability, respect for these ecosystems and abolition of pollution and resource degradation has become a collective responsibility of society. Participation has become a common term that includes the concept of environmental citizenship, which focuses on responsibilities to improve the environment, and to conserve natural resources within the sustainable context of environmental awareness, attitudes, and practices. Participation also includes monitoring of economic development policies, formulating and implementing new environmental policies, supporting voluntary initiatives that aim to conserve and protect the environment, and enhancing environmental citizenship.

The present study proposes three types of indicators. The first type of indicators shows the efforts of the decision makers (governments) to build environmental citizenship, and to increase participation in terms of individual, society, and institutional practice. The second indicators are those that measure citizenship with respect to the WEHABC themes using PSR framework. Thirdly, are the indicators which reflect the role of NGOs in the development and upgrading of the concept of environmental citizenship. Furthermore, the study provides a plan to improve the concept of environmental citizenship, a plan that include objectives, programs and indicators for the three target groups– namely decision makers, the public, andNGO,s.

Keywords: Environmental citizenship, Environmental indicators, WEHAB, Participation, NGOs, PSR.

* Desert and Arid Zones Science Programme, College of Graduate Studies, Arabian Gulf University, Kingdom of Bahrain.

بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في أنشطة الترويح لدى الفتاة الجامعية دراسة تطبيقية على عينة من الطالبات الجامعيات في مدينة الرياض

عبد الله بن ناصر السدحان*

ملخص: تهدف الدراسة إلى تعرف حجم وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة الجامعية في مدينة الرياض، والأنشطة الترويحية التي تمارسها، وأثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على متغيرات الترويح لديها. وقد أظهرت الدراسة وجود كمية فراغ كبير لدى الطالبات، يصل متوسطها اليومي إلى (4:20) أربع ساعات وعشرين دقيقة، كما أظهرت الدراسة أن الأنشطة الترفيهية تأتي في مقدمة الأنشطة التي تمارسها الطالبة الجامعية، يليها الأنشطة الثقافية ثم الأنشطة الانفعالية. وأخيراً الأنشطة الحركية. واتضح من الدراسة أن كمية وقت الفراغ تؤثر في نوع الترويح الذي تمارسه الطالبة، في حين نجد الحالة الزواجية تؤثر في كمية وقت الفراغ، أما التخصص الدراسي فكان تأثيره الأكبر على كمية وقت الفراغ ونوع الترويح، في حين كان أثر المستوى الاقتصادي للطالبة بارزاً على الفئة التي تشارك الطالبة في ترويحها ومكان ممارسة الترويح. ومما يلاحظ أن التخصص الدراسي والمستوى الاقتصادي هما المؤثران الأكبران على متغيرات الترويح؛ إذ اتضح أثر كل منهما على اثنين من متغيرات الترويح، وكان أثر كل منهما مختلفاً عن الآخر.

المصطلحات الأساسية: وقت الفراغ، الطالبة الجامعية، المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض.

---

* وزارة الشؤون الاجتماعية – الرياض، المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

إن أبرز ما يميز هذا العصر تنامي وقت الفراغ إثر التطور المادي الذي يعيشه الأفراد والمجتمعات، نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية عدة، وهذا يستدعي الوقوف عند هذه الظاهرة، ودراستها، ومدى تأثيراتها على مستوى الأفراد، والمجتمعات على حد سواء، ولقد انطلق معها الإنسان بحثاً عن الراحة والمتعة، وتخفيفاً من العناء الذي يصيبه في حياته، وأياً ما كان ذلك التطور في وقت الفراغ واختلاف الممارسات الترويحية، فإن من المؤكد أن ما استقر عليه وقت الفراغ لدى الأفراد وطبيعة الممارسات الترويحية في العصر الحالي أخذ شكلاً مختلفاً عن العصور السابقة، ومرجع ذلك استقرار النظم الاجتماعية وظهور معادلة العمل ووقت الفراغ في حياة الأفراد والمجتمعات.

ويتمثل تنامي الاهتمام بموضوع أوقات الفراغ والترويح في مظاهر عدة، منها: ظهور العديد من الدراسات الاجتماعية، والاقتصادية حول وقت الفراغ والترويح وأثره في حياة الأفراد والمجتمعات، نتيجة لإدراج وقت الفراغ ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإفراد مادة خاصة به عند صدوره عام (1948م)، إضافة إلى وضع ميثاق خاص بوقت الفراغ لتوجيه العاملين والمخططين لبرامج وقت الفراغ في العالم عام (1970م)، ونشوء منظمات دولية متخصصة في مجال الترويح، وبخاصة في العالم الغربي، وأخيراً ظهور علم اجتماع الفراغ مستقلاً بذلك عن علم الاجتماع العام، وهو العلم الذي يبحث هذه الظاهرة الاجتماعية وجوانبها المختلفة وارتباطاتها بعناصر البنية الاجتماعية، حيث يُعرف علم اجتماع الفراغ: بأنه العلم الذي يدرس أوقات الفراغ وكيفية استثمارها في أنشطة الفراغ والترويح المتيسر للأفراد والجماعات (Dumazedier, 1984: 6). ومن هنا فكل هذه التطورات العلمية والعملية فرضت إلقاء المزيد من الضوء على الجوانب الترويحية في حياة الأفراد والمجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع السعودي بشكل خاص.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تكشف جانباً مهماً من حياة الطالبات الجامعيات، بل تمثل مساحة واسعة من حياتهن اليومية وممارستهن المستمرة للمناشط الترويحية في أوقات فراغهن؛ ذلك أن هذا البعد الاجتماعي في حياة الطالبة الجامعية قلما تتحدث عنه الدراسات العلمية، فيتوقع من هذه الدراسة أن تعمل على تحقيق إضافة علمية في علم اجتماع الفراغ بشكل عام، والمجتمع السعودي بشكل خاص، وبشكل أكثر دقة حياة الطالبة الجامعية في المملكة العربية السعودية.

أولاً – مشكلة الدراسة:

تتأثر المناشط الترويحية التي يمارسها الأفراد بقيم المجتمع العقدية وثقافته، ومبادئه، وأفكاره، وعاداته، وتقاليده، وغالباً ما تكون المناشط الترويحية السائدة في المجتمع نابعة منها أو متأثرة بها (يحيى بسيوني، 1990: 62). وهذا ما يقرره علماء الاجتماع؛ إذ ينظرون إلى مناشط أوقات الفراغ على أنها ظاهرة اجتماعية إنسانية ذات أبعاد فسيولوجية نفسية في الوقت نفسه، وبذلك يتأثر وقت الفراغ – بأشكاله – بالظاهرة الاجتماعية، فيتأثر بالعادات الشعبية، كما يتأثر بالأعراف السائدة في المجتمع بشكل عام.

والمجتمع السعودي – كغيره من المجتمعات – له من الأعراف والتقاليد القوية التي تجعل المناشط الترويحية منقادة – في الغالب – بزمامها، فضلاً عن عقيدة المجتمع، وهو الدين الإسلامي الذي وضع ضوابط للعملية الترويحية برمتها حتى لاتخرج عن حدودها التي ارتضتها الشريعة الإسلامية منطلقة بذلك من تكامل نظرتها للحياة وشموليتها، ومن هنا يمكن القول: إن الترويح الذي كانت تمارسه الفتاة في المجتمع السعودي بسيط كبساطة الحياة السابقة، وكانت الفرص الترويحية للمرأة محدودة في هذا المجتمع؛ ففي الغالب كانت تتمثل في الزيارات التبادلية والنزهات البرية القريبة والألعاب الحركية اليسيرة للصغيرات منهن، وكانت هذه الممارسات تتصف بقدر كبير من التحفظ والخصوصية المكانية والزمانية، وهذه الممارسات الترويحية – من قبل الرجال والنساء – هي أقصى ما يمكن توقعه في ظل الظروف التي كانت سائدة في المجتمع السعودي في العقود الخمسة الماضية، ولقد اتسمت الممارسات الترويحية للفتاة في المجتمع السعودي سابقاً بسمات عدة، أبرزها: انطلاقها من البيئة المحلية ببعديها المادي والثقافي، ومراعاتها للضوابط الشرعية، وأخذها في الاعتبار تقاليد المجتمع المحلية. (عبد الله السدحان: 2005).

ولكن المجتمع السعودي بدأ يواجه كماً كبيراً من الأساليب الترويحية في جانبيها الكمي والنوعي، وتتزايد تلك الأشكال والأساليب الترويحية يوماً بعد يوم، وهذا يحتم تعرف الجوانب الترويحية في حياة المرأة السعودية بشكل عام والطالبة الجامعية بشكل خاص بوصفها أم المستقبل ولتمثيلها شريحة واسعة من الهرم السكاني السعودي، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما كمية وقت الفراغ لدى الطالبة الجامعية؟ وماذا تمارس فيه من مناشط ترويحية؟ وما

أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في متغيرات الترويح لدى الطالبة الجامعية في مدينة الرياض؟

ثانياً – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

– تعرف حجم وقت الفراغ الذي تمتلكه طالبة المرحلة الجامعية في مدينة الرياض.

– تعرف طبيعة الأنشطة الترويحية التي تمارسها طالبة المرحلة الجامعية في وقت فراغها.

– تعرف أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على متغيرات الترويح لدى الطالبة الجامعية.

ثالثاً – تساؤلات الدراسة:

1– ما حجم وقت الفراغ الذي تمتلكه طالبة المرحلة الجامعية في مدينة الرياض؟

2– ما طبيعة الأنشطة الترويحية التي تمارسها طالبة المرحلة الجامعية في وقت فراغها؟

3– ما أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على متغيرات الترويح لدى الطالبة الجامعية؟

رابعاً – مفاهيم الدراسة:

وقت الفراغ:

يُعرف الوقت بأنه: مقدارٌ من الزمن، أما الفراغ فتكاد تجمع المعاجم اللغوية على أن معناه الخلو من الشغل، ومن هنا، فوقت الفراغ يعني لغوياً: الزمن الذي يخلو فيه الإنسان من الشغل ويخلو فيه من العمل. وتتعدد التعاريف لدى المختصين، وتختلف تبعاً لاختلاف النظرة لوقت الفراغ، وكيفية حسابه، ونوعية الاستفادة منه، وطبيعة المناشط التي تُمارس فيه، إلا أنه يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات رئيسة في تعريف وقت الفراغ، ومنها الذي ينظر إلى وقت الفراغ نظرة كمية، ويتعامل معه حسابياً بغض النظر عن طبيعة المناشط التي يمارسها الإنسان فيه، ويطلق على هذا النوع من التعاريف (الفائض) أو (البواقي)، وفي ضوء هذا الاتجاه

يعرّف واضعو الميثاق الدولي الفراغ، بأنه «الوقت الذي يكون للفرد فيه حرية التصرف الكاملة في شغله، وذلك بعد انتهائه من عمله ومسؤولياته الأُخرى» (إبراهيم قنديل وآخرون، 1978: 222)، و يميل كل من علماء الاجتماع الصناعي، وكثير من الاقتصاديين إلى هذا الاتجاه الكمي في تعريف وقت الفراغ. وهناك من ينظر إليه بحسب أهميته النسبية للفرد وطبيعة ما يُمارس فيه من مناشط وبرامج، وما يكتسب فيه من قيم بغض النظر عن كميته العددية، فالتركيز لدى أصحاب هذا الاتجاه منصب – بالدرجة الأولى – على النوعية التي تُمارس فيه، فيقال: إن وقت الفراغ «ليس مجموعة الدقائق أو الساعات أو الأيام عند الفرد، التي يمكن أن يصرفها ويمضيها كما يشاء، وإنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيطه وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية ذاته وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية» (إحسان الحسن، 1986: 12)، وهناك من ينظر إليه نظرة متوازنة تجمع بين الاتجاهين السابقين، فيعرفه بأنه «الوقت الذي يتحرر فيه المرء من العمل والواجبات الأُخرى والذي يمكن أن يُستغل في الاسترخاء والترويح والإنجاز الاجتماعي أو تنمية حاجات شخصية» (محمّد علي، 1985: 99). وفي هذه الدراسة يعرّف وقت الفراغ إجرائياً بأنه: «الوقت الحرّ المتبقي بعد الانتهاء من أداء المناشط الأساسية في حياة الفرد، ويقصد بالمناشط الأساسية مثل: النوم، الأكل، الدراسة، التنقلات، الاستذكار».

الترويح:

يدور معنى كلمة الترويح على: السعة، والانبساط، والراحة، وإزالة التعب، وإدخال السرور على النفس بعد العناء. وتتعدد تعاريف المختصين للترويح، وتتباين باختلاف نظرة من يقوم بتعريفه، كما يأخذ بعضها صفة الاختصار و بعضها الإطالة، فنجد تعريفاً يقول: إن الترويح هو «إدخال السرور على النفس» (جمعة الخولي، 1992: 63). في حين نجد من عرفه بشكل مطول بقوله: إنه «الأنشطة الاختيارية والإرادية التي تمارس في أوقات الفراغ والتي يهدف من ورائها إلى تنمية الفرد بدنياً وصحياً وعقلياً واجتماعياً، ثمَّ تنمية روح التفاعل والتماسك وتدعيم روح الانتماء والولاء للجماعة والمجتمع لديه، والحفاظ على الجميع بالبعد عن أي اتجاه للانحراف يكون له تأثير في سلامة البناء الاجتماعي» (عبد المنعم بدر، 1995: 37) وفي هذه الدراسة يُعد الترويح: «كل نشاط ممتع ومباح شرعاً يمارسه الفرد اختيارياً في وقت فراغه»، ويمكن تصنيفه إلى عدد من الأقسام الرئيسة، وهي:

الأنشطة الحركية، والأنشطة الثقافية، والأنشطة الانفعالية، والأنشطة الترفيهية. وسيرد تحديد لكل نوع على النحو الآتي:

الأنشطة الحركية:

ويقصد بها كل نشاط يغلب عليه الجانب الحركي، وليس بالضرورة أن يكون رياضياً، ومن ذلك ممارسة الرياضة بشتى أنواعها داخل المنزل، وممارسة رياضة المشي خارج المنزل، وزراعة النباتات والزهور والعناية بها في المنزل، وتربية الطيور أو الحيوانات الأليفة، والرحلات، وممارسة بعض الأعمال اليدوية أو الفنية أو الخزفية، وأخيراً ممارسة الخياطة داخل المنزل.

الأنشطة الثقافية:

ويقصد بها كل نشاط يغلب عليه الجانب الثقافي، ومن ذلك مشاهدة البرامج الثقافية في التلفزيون أو «الفيديو»، والاطلاع أو القراءة أو الكتابة، وممارسة الخط أو الرسم، و الذهاب إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم النسائية المسائية، وحضور المحاضرات والندوات، وأخيراً قراءة القرآن الكريم أو حفظه في المنزل.

الأنشطة الانفعالية:

ويقصد بها كل نشاط يغلب عليه الجانب الانفعالي، ومن ذلك التردد على الأسواق التجارية، والذهاب إلى مقاهي "الإنترنت"، ومشاهدة الأفلام والمسلسلات في التلفزيون أو «الفيديو»، والذهاب إلى مدن الملاهي و«الشاليهات»، والذهاب إلى الحدائق العامة، والاستماع إلى الأغاني.

الأنشطة الترفيهية:

ويقصد بها كل نشاط يغلب عليه الجانب الترفيهي المجرد دون أن يمكن تصنيفه ضمن الأنشطة الثلاثة السابقة، ومن ذلك الذهاب إلى المطاعم العامة، والعناية المستمرة بالبشرة والتجميل ووضع المكياج، وزيارة الصديقات والأقارب، واستخدام برامج الألعاب في "الكمبيوتر" أو "الإنترنت"، وأخيراً التحدث بالهاتف مع الصديقات أو القريبات.

الطالبة الجامعية:

يقصد بالطالبة الجامعية الفتاة التي تدرس في إحدى مؤسسات التعليم

الجامعي بمدينة الرياض دراسة منتظمة طوال العام، وليست من الطالبات المنتسبات، وهذه الفئة غالباً ما يراوح عمرها بين (18 – 22) عاماً.

خامساً – الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

تتباين وجهات نظر المختصين في تحديد العوامل المؤثرة في ممارسة الترويح، مكونة بذلك عدة اتجاهات نظرية تختلف في طرحها بناءً على ما يؤثر في المجتمع من توجيهات فكرية وعقائد اجتماعية يحملها أصحاب هذه الاتجاهات والنظريات من خلال طرح التصورات النظرية ليتشكل في النهاية الاتجاه بصورة واضحة، وأبرز هذه الاتجاهات:

الاتجاه الوظيفي:

وتُعدّ النظرية الوظيفية لدوركايم أبرز النظريات في هذا الاتجاه، وكان (دوركايم) يستخدم الاتجاه الوظيفي، ويعني به البحث عن الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسة ما، وهو الدور الذي تؤديه هذه المؤسسة في الحفاظ على الارتباط والوحدة الاجتماعية وترقيتهما، كما يرى أن مهمة هذه المؤسسات هي التنشئة المنهجية للأجيال الصاعدة، وهو يعني بهذا تنمية قيم معينة، وكذلك مهارات تعليمية أو جسدية لدى الطفل يقتضيها وجوده في الوسط الذي يتأهل له، وبهذه الطريقة يمكن أن يتحقق بقاء المجتمع وترابطه.

ويمكن القول: إن النظرية الوظيفية هي «محاولة لتفسير السلوك الاجتماعي بالرجوع إلى تأثير النتائج التي يحققها هذا السلوك في عمل سلوك اجتماعي آخر، أو بالنسبة لأداء نظام اجتماعي ما، أو ما تحققه هذه النتائج بالنسبة لما يقوم به المجتمع كله» (حكمت العرابي، 1991: 103). والاتجاه الوظيفي هو ذلك الاتجاه الذي يستند إلى افتراض أن المجتمع يمكن دراسته على أنه كل نسقي يتألف من أجزاء تسعى متآزرة لتحقيق حالة توازن قوامها التلاؤم المتبادل بين هذه الأجزاء، والنسق ما هو إلا وحدتان أو وحدات مترابطة؛ بحيث إذا حدث تغير في حالة أي وحدة منها سيتبع ذلك بالضرورة تغير في حالة الوحدة الأخرى، كما يتبعه أيضاً تغيرات في حالات الوحدات التالية، ولابد لتكون النسق أن يتحقق التفاعل بين وحداته. (فادية الجولاني، 1993: 114).

وبناء على ذلك يمكن القول إن النظرية الوظيفية هي تلك النظرية التي تنظر إلى المجتمع على أنه نسق متكامل، تشكل المؤسسات الاجتماعية والوظيفية مكوناته

الأساسية، وبقدر ممارسة تلك المؤسسات الاجتماعية والوظيفية لوظائفها المنوطة بها يحدث التوازن في المجتمع. وعلى هذا فالنظرية الوظيفية تهتم بدراسة المجتمع كله، ويعتني أصحابها بدراسة البناء الاجتماعي بجميع أنظمته وبشكل متكامل، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن جميع الأنظمة يكمل بعضها بعضاً، وتسهم في الحفاظ على طبيعة البناء الاجتماعي و استمراريته. وتتفق النظرية الوظيفية في تصورها للمجتمع مع باقي نظريات التوازن على مجموعة من الأسس النظرية، وهي أن المجتمع الإنساني يقوم على الاتفاق العام، وأن الاتزان هو جوهر المجتمع وطبيعته، إضافة إلى أن أي مجتمع إنما يتكون من أجزاء أو نظم أو مؤسسات يقوم كل جزء على الآخر في علاقة وظيفية متبادلة يتحقق في النهاية اتزان كلي في المجتمع نتاجاً لهذه العلاقات الوظيفية.

إن تصور المجتمع على أنه نسق متكامل يقوم على التوازن من خلال مجموعة من المعايير والقيم التي تشكل إطاراً معيارياً مشتركاً هو ما استند إليه أصحاب النظرية الوظيفية، وقد أكدت النظرية الوظيفية التوازن الحركي والتغير، وعدّت التوازن هو الأصل، والصراع هو المؤقت، فالمجتمع كالكائن العضوي لا يؤدي توزيع الاختصاصات فيه إلى الصراع بل إلى وحدة المجتمع وتماسكه، وليس كما يقول الاشتراكيون بأنه يحمل الصراع بين ثناياه، إنه يحمل الرغبة في التعاون المتبادل، ومن ثم فهو يحمل التوازن والاستقرار اللازمين لحياة المجتمع واللذين يمثلان الوضع الطبيعي للحياة الاجتماعية.

ومن هذه المنطلقات للنظرية الوظيفية يتأكد دور الترويح وأهميته في حياة الفرد والمجتمع، كما يتأكد من خلال الإطار العام لهذه النظرية أن الترويح – بشكله العام – وسيلة مهمة في زيادة خبرات المتعلم، حيث توفر له فرصاً عالية لتعلم المهارات الاجتماعية التي تمكنه من التعامل الاجتماعي السليم؛ فبوساطة الرياضة على سبيل المثال – وهي جزء مهم من الترويح – يتعلم الفرد كيفية أداء العمل المضني والتحلي بالصبر فضلاً عن تنمية روح الإقدام والجرأة والتعاون، وهذه الصفات تخلق من الفرد عنصراً فاعلاً في مجتمعه، كما أنها تؤدي إلى دور بارز وإيجابي في عملية التقارب والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمجتمعات بغض النظر عن اختلافاتهم القومية والعرقية وتباينهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. (إياد العزاوي، ومروان إبراهيم، 2002: 22). وهكذا الأمر في معظم الممارسات الترويحية ذات الصبغة الجماعية، وهي الأكثر بين جوانب الممارسات الترويحية.

اتجاه الصراع:

وأبرز ما يمثل هذا الاتجاه نظرية الصراع التي جعلت من فكرة الصراع محوراً لها في تصوراتها ومنطلقاتها في تحليل النظم الاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع، مكونة بذلك اتجاهاً فلسفياً تنضوي تحته عدة نظريات تتمثل في النظرية الماركسية الجديدة، ونظرية التجديد الثقافي إضافة إلى الاتجاهات النظرية الفوضوية.

وأصول هذه النظرية ترجع – من الناحية التاريخية – إلى فلسفة الإغريق، حيث عدّ فلاسفتهم الصراع حقيقة اجتماعية أساسية ما لم تكن هي أهم الحقائق في الحياة الاجتماعية من وجهة نظرهم، كما يمكن للدارس أن يلحظ ملامح واضحة لنظرية الصراع في آراء (مكيافيلي)، و (هوبرز)، و (هيوم) وغيرهم من الفلاسفة الاجتماعيين، ثم تأكدت فكرة الصراع استناداً إلى رأي (دارون) في فكرة الصراع من أجل البقاء، وتعد آراء (ماركس) من أبرز المحاولات التي نظمت نظرية الصراع؛ ذلك أن الماركسية ترى أن أساس الصراع يكمن في العلاقات الاجتماعية للإنتاج ولا يقتصر الصراع بين الطبقات على هذه العلاقات فحسب بل تنعكس أصداؤه بين الطبقات في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

وهذه النظرية لم تظهر نظرية فاعلة إلا بعد تعرض النظرية الوظيفية للنقد الشديد في منتصف الستينيات، ويتمثل النقد الأكبر للنظرية الوظيفية في اهتمامها الكبير بدور التكنولوجيا وإهمالها البحث في الصراع بين الإيديولوجيات والطبقات وتأثيره في المجتمع.

ومن المعلوم أن جميع نظريات الاتجاه الصراعي تتفق في تصورها للمجتمع ونظرتها له، ويتلخص هذا التصور في أن المجتمع ينطوي على صراع وتناقض بين قواه الاجتماعية، وكلما سيطرت منها قوة فإنها تفرض مصلحتها وأسلوب حياتها على بقية القوى الاجتماعية حتى تتحقق لها عوامل السيطرة والاستغلال، الأمر الذي ينتج منه كثرة التغير لقوى المجتمع وأنظمته الاجتماعية.

والترويح في ظل تلك النظرة الحدية السالبة لنظرية الصراع نحو حياة الفرد في المجتمع قد يبدو غير معتبر أو متوقع إلا من خلال تصور أنه يمثل هروباً من معاناة حياته اليومية لكونه وسيلة للتخفيف من أعباء الحياة ورتابتها من حيث الممارسة الذاتية غير المنظمة، حيث تكتسب هذه المشاركة خصوصية طابع تمثيل

رغبات الأفراد ومصالحهم أو المؤسسات العديدة بمختلف اتجاهاتها الرسمية وغير الرسمية.

فالترويح – بشكله العام في المجتمعات الرأسمالية – قد شُكّل بطريقة تخدم أرباب رؤوس الأموال من ذوي الطبقات المسيطرة، وتحافظ على هيمنتهم في المجتمع، ولما كانت تلك الطبقة تنظر إلى الترويح على أنه مظهر من مظاهر المكانة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي فإنها حرصت على السيطرة عليه وجعله خاصية مميزة لها، فالحصول عليه وممارسته إنما يكون بناء على أصول طبقية، وانطلاقاً من السمات الشخصية والجنس واللون والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ومما لاشك فيه أن المناشط الترويحية التي يمارسها الأفراد تختلف بتأثير من عوامل عدة: داخلية وخارجية، كما أن دوافعها ومحفزاتها تختلف من فرد إلى آخر، وأبرز تلك العوامل: الجنس؛ حيث تختلف المناشط الممارسة في أوقات الفراغ باختلاف الجنس، فالذكر له مناشط ترويحية تناسبه، كما أن للأنثى مناشط أُخرى تناسبها؛ فنجد فئة الذكور تميل إلى المناشط ذات الطابع البدني التنافسي، في حين تقبل الإناث على المناشط الترويحية الهادئة التي تُمارس غالباً في المنزل أو مع الصديقات (بدر الدين علي، 1990: 150) ومنشأ هذا التباين في المناشط الترويحية الممارسة هو طبيعة كل جنس وتركيبه، ودورُ كل منهما في الحياة، ويظهر هذا الاختلاف في المناشط الترويحية بين الذكور والإناث بشكل جلي وواضح في المجتمعات المسلمة التي تراعي ذلك الأمر، و تحرص عليه.

كما أن من العوامل الأساسية المحددة لتباين المناشط الترويحية بين الأفراد المستوى العمري؛ فمما لاشك فيه أن عمر الإنسان يؤثر في تحديد نوع المنشط الترويحي الذي يُمارسه، لذا نجد المناشط البدنية تتناقص كلما تقدم عمر الإنسان، بينما يزداد الميل للمناشط الترويحية العقلية والاجتماعية.

وهناك عوامل أخرى تسهم في تحديد المناشط الترويحية مثل: المستوى التعليمي؛ حيث يتدخل في تحديد المناشط الترويحية التي يمارسها الأفراد خلال أوقات فراغهم؛ فالقراءة – مثلاً – سنجدها تكثر بين ذوي المستويات التعليمية المرتفعة، بينما لا نجدها بين فئة الأميين، أو الأطفال، ويشير (إبراهيم خليفة، وإدريس الحسن، 1990: 146) إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم لدى الأفراد وتخصيص جزء من الدخل للصرف على المناشط الترويحية التي

يمارسونها في وقت فراغهم، ولاسيما ما كان منها في مجال المهن والحرف، كما يؤثر المستوى الاقتصادي للأفراد على نوعية الممارسات الترويحية من خلال القدرة على توفير الوسائل والأدوات التي من خلالها يمارسون هذه المناشط، كما أن كمية وقت الفراغ تؤثر بشكل كبير و أساسي في تحديد نوعية المنشط الترويحي الذي يمارسه الفرد في وقت الفراغ؛ إذ إن هناك من الناس من ينصرف عن ممارسة نشاط ترويحي معين – مع محبته له –؛ لأنه يحتاج إلى وقت فراغ كبير لممارسته، فيكون انصرافه عنه إجبارياً.

أما العامل الأساس الذي لا يمكن تجاهله، وهو العامل المؤثر في تباين المناشط الترويحية بين عموم أفراد المجتمع، فهو خصوصية المجتمع العقدية والثقافية؛ فطبيعة المجتمع وخصائصه العقدية والثقافية التي تميزه عن المجتمعات الأُخرى لها دور كبير في تحديد نوعية المناشط الترويحية له، ولا يمكن إغفال دور هذه الخصوصية لكل مجتمع في ظهور مناشط تتناسب وطبيعته، كما تؤدي هذه الخصوصية إلى اختفاء مناشط ترويحية أخرى لا تتوافق وقيمه أو عاداته أو تقاليده؛ فنجد الفرد حينما يتلمس أساليب قضاء وقت الفراغ يكون مرتبطاً باتجاهاته الدينية وميوله الاجتماعية، كما أنه يتقيد غالباً بتقاليد المجتمع وتحديداته السلوكية التي امتصها طفلاً، ونضجت معه شاباً (محمّد غالي، وسلوى الملا، 1987: 109).

الدراسات السابقة:

قليلة تلك الدراسات التي تتناول الحياة الترويحية في المجتمع السعودي، وتتزايد تلك القلة حينما يكون الحديث عن الترويح بين أوساط النساء؛ فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تتناول موضوع المرأة في المجتمع السعودي بأبعاده المختلفة، فإن جانب الترويح في حياتها لم يحظ بوافر من الدراسات التي تستجلي جوانبه ومؤثراته وما يتأثر به، وسنستعرض الدراسات السابقة وفق التسلسل الزمني سواء كانت حول الفتاة السعودية أم غيرها، ومن ذلك:

دراسة (محمّد علي، 1985) عن اتجاه الشباب الجامعي نحو وقت الفراغ، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (3793) طالباً وطالبة من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، تمثل الطالبات (32,5%) من حجم العينة، وأظهرت الدراسة أن النمط الترويحي الشائع بين الطالبات هو سماع الموسيقى، ثُمَّ القراءة والاهتمامات الدينية، وأظهرت الدراسة أن التخصص الدراسي له أثر في طبيعة المناشط الترويحية.

دراسة (بدر الدين علي، 1990) حول قضاء وقت الفراغ لدى الشباب العربي، وقد أجراها على أربع دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والسودان، وموريتانيا. أظهرت الدراسة أن متوسط وقت الفراغ الذي تمتلكه عينة الدراسة بلغ (4:30 ساعات) خلال أيام الدراسة و (9) ساعات في الإجازات، أما أبرز المناشط التي تمارسها الطالبات فقد كانت على النحو الآتي: القراءة في المرتبة الأولى، ثُمَّ مشاهدة التلفزيون في المرتبة الثانية، وبعد ذلك زيارة الصديقات في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة الاستماع إلى الراديو.

دراسة (آمال الفريح، 1991) التي خصتها لدراسة مدى استفادة الفتاة من وسائل الترويح في مدينة الرياض، وشملت عينتها (770 فتاة) راوحت أعمارهن بين (16–20) سنة، واتضح أن أهم الأنشطة الترويحية التي تمارسها الفتاة خارج المنزل هي زيارة الأقارب والصديقات، يليها التردد على الأسواق، ثم التردد على الحدائق، ثم التردد على مدن الألعاب (الملاهي)، ثم الرحلات الخلوية.

وفي دراسة (آمنة خليفة، 1995) حول وقت الفراغ وكيفية استغلاله لدى الشباب في الإمارات العربية المتحدة، أظهرت الدراسة أن فتيات دولة الإمارات يمتلكن وقت فراغ يومي يصل إلى قرابة (2:30 ساعة) يومياً، ويمارسن خلال هذا الوقت الجوانب الترويحية الآتية: قراءة الصحف والمجلات في المرتبة الأولى، ثُمَّ القيام بالزيارات الأسرية في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة مشاهدة التلفزيون.

وفي دراسة (مها زحلوق وعلي وطفة، 1995) حول توظيفات وقت الفراغ عند الشباب في سوريا، أظهرت دراستهما أن المناشط الترويحية التي تمارسها الفتيات في سوريا كانت على النحو الآتي: المطالعة والقراءة في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية سماع الموسيقى، وفي المرتبة الثالثة ممارسة الرياضة، وجاءت ممارسة الرسم في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة زيارة الصديقات، في حين لم يظهر نشاط مشاهدة التلفزيون إلا في المرتبة الثامنة.

وفي دراسة (وائل هاشم، 1997) حول الاهتمامات الترويحية لطلاب جامعة حلوان وطالباتها، أظهرت الدراسة أن متوسط وقت الفراغ في أيام الدراسة بلغ (3:16 ساعات)، وفي أيام الإجازات بلغ قرابة (5:45 ساعات)، كما أظهرت الدراسة تبايناً بين الطلاب والطالبات في ممارسة المناشط الترويحية.

وفي دراسة (كمال عمران، 1999) حول وقت الفراغ بين طلاب جامعة دمشق

وطالباتها، أظهرت الدراسة وجود تباين إحصائي بين آراء عينة الدراسة نحو فوائد استثمار وقت الفراغ بحسب التخصص الدراسي في الكليات النظرية والكليات العلمية، كما أظهرت الدراسة تبايناً واضحاً نحو فوائد استثمار وقت الفراغ بحسب مستوياتهم الاقتصادية، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية.

وفي دراسة (صالح الصغير، 2001) حول وقت الفراغ لدى الشباب الجامعي ونوع النشاطات الممارسة فيه التي أجراها على عينة من طلاب جامعة الملك سعود وطالباتها، اتضح أن قراءة الصحف والمجلات احتلت المرتبة الأولى بين ترتيب المناشط لدى الطالبات، ثُمَّ مشاهدة القنوات الفضائية، يلي ذلك في المرتبة الثالثة الذهاب إلى الأسواق، وفي المرتبة الرابعة الزيارات العائلية، وفي المرتبة الخامسة قراءة القرآن الكريم، وفي المرتبة السادسة التحدث بالهاتف.

وفي دراسة (كمال ظاهر و سعاد ختلان، 2001) حول الأنشطة الترويحية التي تفضلها طالبات جامعة بغداد خلال الإجازة الصيفية، أظهرت الدراسة أن الطالبات يفضلن المناشط الترويحية الآتية بحسب أولويتها: المناشط الدينية، ثُمَّ المناشط الاجتماعية، ثُمَّ المناشط الرياضية، وأخيراً المناشط الفنية، كما دلت الدراسة على أن الغالبية العظمى من الطالبات يعملن في فترة الصيف في مناشط تربوية تساعد على تحسين المستوى الاقتصادي لهن.

وفي دراسة (آمال صلاح، 2002) حول اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو بعض القيم الاجتماعية والسلوكية، التي تمّت على عينة من طالبات كلية الآداب بجامعة الملك سعود تبين أن مشاهدة التلفزيون يأتي في المرتبة الأولى، ثُمَّ ممارسة المطالعة والقراءة، وفي المرتبة الثالثة كان منشط التسوق، وبعد ذلك الزيارات العائلية، ثُمَّ التحدث بالهاتف، وأخيراً ممارسة هواية الرسم.

وفي دراسة (زايد الحارثي وآخرون، 2003) حول شباب دول مجلس التعاون لدول الخليج التي أجريت على عينة من الشباب في الدول الخليجية ممن راوحت أعمارهم بين (18-25) عاماً من الذكور والإناث أظهرت الدراسة أن النشاط الثقافي يأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة للفتيات، وفي المرتبة الخامسة تأتي الأنشطة الرياضية، وتُعد مرتبة متأخرة قياساً إلى بقية المناشط الترويحية، وذكر قرابة النصف من المبحوثات أنهن يشعرن بأن لديهن وقت فراغ كبير، وأتت عينة الشباب السعودي في المرتبة الأولى من حيث الشعور بوجود وقت فراغ كبير في حياتها.

وتحاول الدراسة الحالية تسليط الضوء على كمية وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة الجامعية في المملكة العربية السعودية، وتعرف طبيعة المناشط الترويحية التي تمارسها في هذا الوقت، وتعرف أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على متغيرات الترويح لديها، وهذا الجانب مما لم تركز عليه الدراسات السابقة.

سادساً – الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ – المنهج المستخدم:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ويُحدد هذا المنهج "بأنه المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً" (عبد الباسط حسن، 1989: 213).

وإضافة إلى استخدام الدراسة للمنهج الوصفي فإنه لابد من استخدام المنهج السببي المقارن للتعرف إن كان ثمة أثر أو علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومتغيرات الترويح، والمنهج السببي المقارن هو «المنهج الذي يطبق لتحديد الأسباب المحتملة التي كان لها تأثير على السلوك المدروس، وللكشف عن الأسباب المحتملة من وراء سلوك معين من خلال ما يمكن جمعه من معلومات عن السلوك المراد دراسته» (صالح العساف، 1989: 253).

ب – أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات الخاصة بالمبحوثات، وقد لجأ الباحث إلى الاستبانة أداة رئيسة في الدراسة بسبب انتشار أفراد العينة وكبر حجمها، إضافة إلى الميزة التي تتمتع بها هذه الأداة في جمع البيانات، فهي وسيلة ناجحة لدراسة الحياة الشخصية للأفراد في الجوانب التي لا يمارسها الأفراد إلا عندما ينفردون بأنفسهم أو يبعدون عن الآخرين، ولا شك أن العديد من الممارسات الترويحية لها طابع الخصوصية، وقد يمارسها الفرد بمفرده دونما مشاركة من أحد. وقد بنيت الاستبانة مستفيدة من الدراسات السابقة التي تناولت الترويح ومتغيرات وقت الفراغ بين الفتيات، وتتكون الاستبانة من ثلاثة محاور أساسية، هي:

1 – المعلومات الأساسية الأولية عن أفراد العينة.

2 – المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للطالبة الجامعية وأسرتها.

3 – المتغيرات المرتبطة بالأنشطة الترويحية. وهذه المتغيرات هي:

- كمية وقت الفراغ التي تمتلكها طالبة المرحلة الجامعية.
- نوعية الممارسات الترويحية التي تقوم بها طالبة المرحلة الجامعية.
- الفئة التي تشاركها طالبة المرحلة الجامعية في أثناء ممارسة الترويح.
- مكان ممارسة الترويح بالنسبة لطالبة المرحلة الجامعية.

وللتحقق من ثبات الاستبانة طبقت على (30) طالبة من الطالبات الجامعيات بمدينة الرياض، وقد بلغ معامل (ألفا) في ثبات الأسئلة الخاصة بالمناشط الترويحية (0,77)، وهي مقبولة إحصائياً.

ج - المجال البشري للدراسة والعينة:

يُعدّ المجتمع الكلي في هذه الدراسة الطالبات اللاتي يدرسن في المرحلة الجامعية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتحددت عينة الدراسة في الطالبات اللاتي يدرسن في جامعة الملك سعود وكليات البنات التابعة لوزارة التربية والتعليم وجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية في العام الدراسي 1424هـ/ 1425هـ (2004م)، ويوضح جدول (1) العدد الإجمالي للطالبات وحجم العينة من كل جهة، ونسبة طالبات كل جامعة إلى العدد الكلي للطالبات في مدينة الرياض.

جدول (1) - مجتمع الدراسة وحجم العينة

الجامعة	عدد الطالبات المنتظمات في الجامعة	% من مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات المستردة	% تمثيلها في العينة
جامعة الملك سعود	18227	%42,6	425	%41,9
كليات البنات	18410	%43	445	%43,9
جامعة الإمام	6173	%14,4	144	%14,2
المجموع	42810	%100	1014	%100

اختيرت عينة الدراسة من المؤسسات التعليمية الجامعية الخاصة بالبنات في مدينة الرياض على النحو الآتي: من جامعة الملك سعود من الطالبات اللاتي يدرسن في مقرر المادة (103 عرب) في الكليات العلمية والكليات الأدبية وبلغ حجم العينة منها (425 طالبة) بنسبة (%41,9) من حجم عينة الدراسة، وتُعد تلك العينة عشوائية، حيث يجمع هذا المقرر مختلف التخصصات بوصفه متطلباً دراسياً

إجبارياً، أما كليات البنات فنظراً لعدم وجود مواد مشتركة – كما هو الحال في جامعة الملك سعود – فقد طبقت الدراسة على قاعة دراسية واحدة، واختيرت الطالبات بشكل عشوائي من كل كلية من كليات البنات البالغ عددها بمدينة الرياض (6 كليات) موزعة على جميع أحياء مدينة الرياض مع اختلاف التخصصات، وبلغ حجم العينة منها (445 طالبة) بنسبة (43,9%) من حجم عينة الدراسة، وأخيراً من مركز دراسة الطالبات في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية بالطريقة نفسها التي تمّت على كليات البنات؛ حيث اختيرت أربع قاعات بشكل عشوائي من كل مستوى دراسي ليبلغ حجم العينة من طالبات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية (144 طالبة)، وهو يمثل ما نسبته (14,2%) من حجم عينة الدراسة، وهذه النسب الممثلة للجامعات الثلاث تقترب من التطابق إلى حد كبير مع نسب عدد طالبات كل جامعة من عدد الطالبات الجامعيات في مدينة الرياض، كما يتبين ذلك من جدول (1).

وقد بلغ الحجم الكلي لعينة الدراسة (1014) طالبة، وهي عينة ممثلة إحصائياً، فيذكر (سالم القحطاني وآخرون، 2001: 258) أن حجم العينة المقرر عند مستوى ثقة (99%) في مجتمع الدراسة الكلي الذي يصل عدده إلى قرابة (50,000) نسمة يجب ألا يقل حجم العينة عن (655) فرداً، وذلك عند مستوى خطأ (– + 5%)، وكما يتضح فإن حجم العينة يفوق النسبة المقررة إلى الضعف، ولاشك أن ذلك يؤدي – في الغالب – إلى ضمان دقة النتائج والثقة في إمكانية تعميمها بشكل مطمئن علمياً. ويمكن تصور خصائص عينة الدراسة من خلال جدول (2).

ويتضح من الجدول أن هناك (64,6%) من الطالبات في عينة الدراسة تخصصهن علوم إنسانية، و(16,8%) علوم بحتة، و(18,6%) علوم شرعية. كما يتبين من خصائص العينة أن هناك (80,9%) من الطالبات الجامعيات غير متزوجات، و (19,1%) متزوجات. كما يوجد (39,8%) من أفراد العينة دخل أسرهن الشهري يقل عن (10,000 ريال) شهرياً، و (28,2%) دخل أسرهن الشهري يتجاوز (10,000ريال) شهرياً، في حين وجد أن (32%) لا يعرفن مقدار دخل أسرهن الشهري. كما اتضح أن (56,8%) من الطالبات محل الدراسة يوجد في منازلهن خادمة أو أكثر، والبقية من أفراد العينة وهن (43,2%) لا يوجد في منازلهن خادمات. في حين يوجد (27,9%) من عينة الدراسة لديهن سائق في منازلهن، والبقية (72,1%) لا يوجد لديهن سائق.

جدول (2) - خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة
التخصص	علوم إنسانية	655	%64,6
	علوم بحتة	170	%16,8
	علوم شرعية	189	%18,6
الحالة الاجتماعية	متزوجة	194	%19,1
	غير متزوجة	820	%80,9
الدخل الشهري	أقل من 5,000 ريال شهرياً	119	%11,7
	5,000- 10,000 ريال	285	%28,1
	أكثر من 10,000 ريال	286	%28,2
	غير معروف	324	%32,0
وجود خادمة	نعم	576	%56,8
	لا	438	%43,2
وجود سائق	نعم	283	%27,9
	لا	731	%72,1
المجموع		1014	%100

سابعاً - نتائج الدراسة الميدانية:

وللإجابة عن التساؤل الأول وتعرف كمية وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة الجامعية في مدينة الرياض، نعرض جدول (3).

جدول (3) - توزع الطالبات بحسب كمية وقت الفراغ

كمية وقت الفراغ اليومي	التكرار	%
3 ساعات فأقل	446	%44
من 4 إلى 6 ساعات	402	%39,6
أكثر من 6 ساعات	166	%16,4
المجموع الكلي	1014	%100

كا^2 (134,15) دالة إحصائياً عند مستوى (0,005).

المتوسط اليومي لكمية وقت الفراغ لدى الطالبة الجامعية = 4:20 ساعات.

يظهر جدول (3) كمية الفراغ الكبيرة التي تمتلكها الطالبة الجامعية؛ فهناك (16,4%) من الطالبات يمتلكن وقت فراغ يومي يزيد على 6 ساعات، وهي نسبة عالية جداً، ثُمَّ الفئة الأخرى الأقل وهن اللاتي يمتلكن وقت فراغ يراوح بين 4 و 6 ساعات يومياً، ثُمَّ هناك (44%) من الطالبات يمتلكن وقت فراغ يراوح بين 3 ساعات وأقل.

وهذه الفروقات ذات تباين إحصائي بين الطالبات؛ إذ ظهرت قيمة كا^2

(134,15)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,005). ومما أظهرته نتائج الدراسة وجود تباين ذي دلالة إحصائية بين وجود الخادمة في منزل الطالبة وزيادة أوقات الفراغ لديها، وهي فروقات أظهرتها قيمة كا^2 ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0,005). وأكدها مقياس (كرامرز في)؛ حيث بلغ معامل الارتباط ومقدار العلاقة بين وجود الخادمة في المنزل وزيادة وقت الفراغ لدى الطالبة (0,107)، وهي درجة ليست منخفضة، وبخاصة إذا علمنا أن قيمته تراوح بين (صفر) و (1+)، وكلما اقتربت القيمة من (1+) كانت قيمة العلاقة مرتفعة بين المتغيرين.

أما المتوسط اليومي لكمية وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة الجامعية فقد حسب من الدرجات الخام قبل وضعها في فئات كما في جدول (3)، وبلغ (4:20) أربع ساعات وعشرين دقيقة يومياً، وهو معدل وإن كان يُعد عالياً فإنه لا يختلف كثيراً عما توصلت له دراسة (بدر الدين علي، 1990) التي نفذت على أربع دول عربية هي (الإمارات العربية المتحدة، تونس، السودان، موريتانيا) حيث بلغت هناك (4:30) أربع ساعات وثلاثين دقيقة، إلا أن نتيجة هذه الدراسة تختلف عن دراسة (آمنة خليفة، 1995) على الفتيات في دولة الإمارات العربية المتحدة التي أظهرت أن متوسط وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة هناك بلغ (2:30) ساعتين ونصف الساعة فقط. كما تقترب هذه النتيجة – إلى حد ما – مع دراسة (وائل هاشم، 1997) على طلاب جامعة حلوان وطالباتها، التي أظهرت امتلاكهم لما كميته (3:16 ساعات). وبكل حال فالنتيجة العامة تتفق مع دراسة (زايد الحارثي وآخرون، 2003) التي ذكرت أن الفتيات في السعودية يشعرن بوجود وقت فراغ كبير في حياتهن.

وللإجابة عن التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة، وهو تعرف طبيعة الأنشطة الترويحية التي تمارسها طالبة المرحلة الجامعية ودرجة ممارستها، طرح 24 منشطاً من المناشط الترويحية التي يمكن أن تمارسها في حياتها اليومية، مع وضع أربعة مستويات لتعرف مقدار ممارسة الطالبة لهذه المناشط، وهذه المستويات الأربعة هي: (دائماً)، (أحياناً)، (نادراً)، (أبداً) وإعطاء قيمة لكل مستوى لتحديد قيمة الممارسة الترويحية، وحددت أي المناشط الترويحية أكثر ممارسة من قبل الطالبات على النحو الآتي: (دائماً = 3 درجات)، (أحياناً = درجتين)، (نادراً = درجة واحدة) (أبداً = صفراً).

وقد صنفت بعد ذلك المناشط الترويحية الجزئية إلى أربعة أقسام رئيسة، ويندرج تحت كل صنف من هذه المناشط الرئيسة الأربعة مجموعة من المناشط الترويحية الفرعية على النحو الآتي:

1 – الأنشطة الحركية. 2– الأنشطة الثقافية.

3– الأنشطة الانفعالية. 4 – الأنشطة الترفيهية.

ويحتوي كل قسم من هذه الأقسام على مجموعة متساوية من المناشط الفرعية التي يتوقع أن تمارسها الطالبة الجامعية، وهي على النحو الآتي:

1 – **الأنشطة الحركية**، وتشمل: ممارسة الرياضة بشتى أنواعها داخل المنزل، وممارسة رياضة المشي خارج المنزل، وزراعة النباتات والزهور والعناية بها في المنزل، وتربية الطيور أو الحيوانات الأليفة، والرحلات، وممارسة بعض الأعمال اليدوية أو الفنية أو الخزفية، وأخيراً ممارسة الخياطة داخل المنزل.

2 – **الأنشطة الثقافية**، وتشمل: مشاهدة البرامج الثقافية في التلفزيون أو «الفيديو»، والاطلاع أو القراءة أو الكتابة، وممارسة الخط أو الرسم، و الذهاب إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم النسائية المسائية، وحضور المحاضرات والندوات، وأخيراً قراءة القرآن الكريم أو حفظه في المنزل.

3 – **الأنشطة الانفعالية**، وتشمل: التردد على الأسواق التجارية، والذهاب إلى مقاهي «الإنترنت»، ومشاهدة الأفلام والمسلسلات في التلفزيون أو «الفيديو»، والذهاب إلى مدن الملاهي والشاليهات، والذهاب إلى الحدائق العامة، والاستماع إلى الأغاني.

4 – **الأنشطة الترفيهية المجردة**، وتشمل: الذهاب إلى المطاعم العامة، والعناية المستمرة بالبشرة والتجميل ووضع المكياج، وزيارة الصديقات والأقارب، واستخدام برامج الألعاب في «الكمبيوتر» أو «الإنترنت»، وأخيراً التحدث بالهاتف مع الصديقات أو القريبات.

وستستعرض المناشط الترويحية بشكل عام لعموم أفراد العينة وفق الأقسام الرئيسة للمناشط الترويحية، وهي: الأنشطة الحركية، الأنشطة الثقافية، الأنشطة الانفعالية، الأنشطة الترفيهية بعد ضم المناشط التفصيلية لكل منشط رئيس في حزمة واحدة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) وتعرف الاختلافات بين الطالبات في هذا المتغير إذا ما وجدت، ويظهر ذلك جدول (4).

جدول (4) – توزع الطالبات بحسب المناشط الرئيسة الممارسة

المرتبة	النشاط	العدد	%
المرتبة الأولى	الأنشطة الترفيهية	505	%49,8
المرتبة الثانية	الأنشطة الثقافية	277	%27,3
المرتبة الثالثة	الأنشطة الانفعالية	195	%19,2
المرتبة الرابعة	الأنشطة الحركية	37	%3,6
المجموع الكلي		1014	%100

ويتضح أن الأنشطة الترفيهية تأتي في مقدمة الأنشطة التي تمارسها الطالبة الجامعية، وقد بلغت نسبة (49,8%)، والأنشطة الترفيهية هي: الذهاب إلى المطاعم العامة، والعناية المستمرة بالبشرة والتجميل ووضع المكياج، وزيارة الصديقات والأقارب، واستخدام برامج الألعاب في «الكمبيوتر» أو «الإنترنت»، والتحدث بالهاتف مع الصديقات.

يلي ذلك في الممارسات الترويحية الأنشطة الثقافية بنسبة بلغت (27,3%)، وهي: مشاهدة البرامج الثقافية في التلفزيون أو «الفيديو»، والاطلاع أو القراءة أو الكتابة، وممارسة الخط أو الرسم، و الذهاب إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم النسائية المسائية، وحضور المحاضرات والندوات، وأخيراً قراءة القرآن الكريم أو حفظه في المنزل.

ثُمَّ الأنشطة الانفعالية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (19,2%)، وهي: التردد على الأسواق التجارية، والذهاب إلى مقاهي «الإنترنت»، ومشاهدة الأفلام والمسلسلات في التلفزيون أو «الفيديو»، والذهاب إلى مدن الملاهي و«الشاليهات»، والذهاب إلى الحدائق العامة، والاستماع إلى الأغاني. وأخيراً أتت الأنشطة الحركية بنسبة بلغت (3,6%)، وهي: الرياضة بشتى أنواعها داخل المنزل، وممارسة رياضة المشي خارج المنزل، وزراعة النباتات والزهور والعناية بها في المنزل، وتربية الطيور أو الحيوانات الأليفة، والرحلات، وممارسة بعض الأعمال اليدوية أو الفنية أو الخزفية، وأخيراً ممارسة الخياطة والتفصيل وأعمال الإبرة داخل المنزل.

وهذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات السابقة؛ فعلى سبيل المثال نجد دراسة (آمال صلاح، 2002) أظهرت أن مشاهدة التلفزيون هي المنشط الأول بين الفتيات الجامعيات السعوديات ثُمَّ القراءة، كما أظهرت دراسة (زايد الحارثي وآخرون، 2003) أن المناشط الثقافية لدى الفتاة في دول مجلس التعاون الخليجية تأتي في المرتبة الثالثة

والمناشط الرياضية تأتي في مرتبة متأخرة هي المرتبة الخامسة، إضافة إلى اتفاقها مع دراسة (مها زحلوق وعلي وطفة، 1995م) ودراسة (كمال ظاهر وسعاد ختلان، 2001م) في تأخر المناشط الرياضية والحركية في قائمة الترويح لدى الفتيات في كل من سوريا وطالبات جامعة بغداد.

جدول (5) – العلاقة بين كمية وقت الفراغ والمتغيرات الترويحية

متغيرات الترويح		كمية وقت الفراغ				كا^2	مقياس كرامرز في
		3 ساعات فاقل	من 4 إلى 6 ساعات	أكثر من 6 ساعات	المجموع		
نوع الترويح	حركي	19 %4,3	9 %2,2	9 %5,4	37 %3,6	**35,3	0,187
	ثقافي	152 %34,1	96 %23,9	29 %17,5	277 %27,3		
	انفعالي	66 %14,8	80 %19,9	49 %29,5	195 %19,2		
	ترفيهي	209 %46,9	217 %54	79 %47,6	505 %49,8		
	المجموع	446 %100	402 %100	166 %100	1014 %100		
مع من	مع الأسرة	355 %79,6	305 %75,9	126 %75,9	786 %77,5	0,711	
	بمفردها	73 %16,4	76 %18,9	31 %18,7	180 %17,8		
	مع الصديقات	18 %4	21 %5,2	9 %5,4	48 %4,7		
	المجموع	446 %100	402 %100	166 %100	1014 %100		
مكان الترويح	المنزل	380 %85,2	342 %85,1	140 %84,3	862 %85	0,828	
	الأسواق	32 %7,2	33 %8,2	16 %9,6	81 %8		
	المتنزهات	34 %7,6	27 %6,7	10 %6	71 %7		
	المجموع	446 %100	402 %100	166 %100	1014 %100		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,005 .

ويظهر جدول (5) العلاقة بين كمية وقت الفراغ اليومي المتوافر للطالبة ومتغيرات الترويح؛ فنجد أن نوعية الترويح تتباين لدى الطالبات وفقاً لكمية وقت الفراغ المتوافر لها، وكلما زادت كمية وقت الفراغ لدى الطالبة اتجهت إلى ممارسة الأنشطة ذات الطابع الانفعالي والترفيهي ثُمَّ الحركي، ويقابل ذلك أنه مع قلة الوقت المتوافر لدى الطالبة تتجه إلى المناشط ذات الطابع الثقافي، فنجد أن (34,1%) ممن يمتلكن 3 ساعات فراغ يمارسن النشاط الثقافي في حين تنخفض النسبة إلى (17,5%) لدى من يملكن أكثر من 6 ساعات فراغ، بخلاف النشاط الانفعالي الذي نجد أن (29,5%) ممن يمتلكن أكثر من 6 ساعات فراغ يقابلهن ما نسبته (14,8%) ممن يمتلكن 3 ساعات فراغ أو أقل من 3 ساعات. ومن هنا يمكن القول إنه كلما زاد وقت الفراغ لدى الطالبة اتجهت إلى المناشط الانفعالية أو الترفيهية، أما إذا قلت ساعات وقت الفراغ فإنها تتجه إلى ممارسة المناشط الثقافية، ويؤكد هذا مقياس (كرامرز في)، حيث بلغت قيمته (0,187)، وهي قيمة تتجه إلى الارتفاع. وفي هذا تأكيد لمن يرى أن كمية وقت الفراغ المتاحة للفرد من المؤثرات القوية في تحديد نوع الممارسة الترويحية التي يمارسها، فقد يحجم الفرد عن ممارسة نوع ما من الأنشطة الترويحية كونها تحتاج إلى وقت طويل سواء في ممارستها أو تجهيزها أو الاستعداد لها أو الوصول إليها، فمما يلاحظ في جدول (5) أن المناشط الثقافية في غالبيتها لا تحتاج إلى وقت في البدء بها ولا تحتاج – في الغالب – إلى الانتقال من المنزل إلى مكان آخر لممارستها؛ حيث يمكن أن تؤدى في المنزل، بخلاف الأنشطة الأخرى التي تتطلب مزيداً من الوقت في ممارستها أو الاستعداد لها.

أما العلاقة بين كمية وقت الفراغ والفئة التي تشاركها الطالبة فتظهر في جدول (5)، ولكن دون فروقات ذات دلالة إحصائية وفق اختبار (كا^2)، فهي تكاد تتشابه، وليس ثمة فروق بين أفراد العينة بالنسبة للفئة التي تشاركها الطالبة في وقت فراغها وممارستها للترويح.

أما العلاقة بين كمية وقت الفراغ المتوافرة للطالبة ومكان ممارسة الترويح فيظهرها الجدول، ولكن لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية، فهي ليست ظاهرة وفق اختبار (كا^2) مما يعني عدم وجود علاقة بين كمية وقت الفراغ ومكان ممارسة الترويح لدى الطالبة.

ومن الجدول السابق – جدول (5) – يمكن القول: إن كمية وقت الفراغ المتوافرة لدى الطالبة مؤثرة في نوع الترويح الذي تمارسه في حياتها اليومية، ولكن كمية وقت الفراغ ليست مؤثرة في نوعية الفئة التي تشاركها الطالبة في ممارسة الترويح، أو مكان ممارسة الترويح.

جدول (6) – العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمتغيرات الترويحية

متغيرات الترويح		الحالة الزواجية: غير متزوجة	متزوجة	المجموع	كا^2	مقياس (كرامرز في)
وقت الفراغ اليومي	3 ساعات فأقل	334 %40,7	112 %57,7	446 %44	**18,4	0,135
	من 4 – 6 ساعات	343 %41,8	59 %30,4	402 %39,6		
	أكثر من 6 ساعات	143 %17,4	23 %11,9	166 %16,4		
	المجموع	820 %100	194 %100	1014 %100		
نوع الترويح	حركي	29 %3,5	8 %4,1	37 %3,6	9,18	
	ثقافي	229 %27,9	48 %24,7	277 %27,3		
	انفعالي	170 %20,7	25 %12,9	195 %19,2		
	ترفيهي	392 %47,8	113 %58,2	505 %49,8		
	المجموع	820 %100	194 %100	1014 %100		
مع من	مع الأسرة	627 %76,5	159 %82	786 %77,5	3,03	
	بمفردها	151 %18,4	29 %14,9	180 %17,8		
	مع الصديقات	42 %5,1	6 %3,1	48 %4,7		
	المجموع	820 %100	194 %100	1014 %100		
مكان الترويح	المنزل	704 %85,9	158 %81,4	862 %85	3,21	
	الأسواق	64 %7,8	17 %8,8	81 %8		
	المتنزهات	52 %6,3	19 %9,8	71 %7		
	المجموع	820 %100	194 %100	1014 %100		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,005 .

ويظهر جدول (6) العلاقة بين الحالة الزواجية للطالبة ومتغيرات الترويح؛ فنجد كمية وقت الفراغ تتباين لدى الطالبات وفقاً للحالة الزواجية؛ فالطالبة غير المتزوجة تمتلك وقت فراغ أكثر من أختها الطالبة المتزوجة فهناك (17,4%) من الطالبات غير المتزوجات يمتلكن وقت فراغ يومي يزيد على 6 ساعات ويقابلهن من الطالبات المتزوجات ما نسبته (11,9%) فقط، في حين نجد أن (41,8%) من الطالبات غير المتزوجات يمتلكن وقت فراغ يومي بين 4–6 ساعات، ويقابلهن من الطالبات المتزوجات ممن يمتلكن هذه الكمية ما نسبته (30,4%). أما الطالبات المتزوجات ممن يمتلكن وقت فراغ يساوي 3 ساعات فراغ أو أقل فنسبتهن بلغت (57,7%) مقابل ما نسبته (40,7%) من الطالبات المتزوجات، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 (18,4)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,005)، وبلغت قيمة هذه العلاقة وفق مقياس (كرامرز في) (0,135)، وهي درجة ليست منخفضة، مما يعني وجود علاقة بين الحالة الزواجية وكمية وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة الجامعية.

أما العلاقة بين الحالة الزواجية ونوعية المناشط الترويحية التي تمارسها الطالبة، فيظهر الجدول أن الطالبة المتزوجة تتفوق على زميلتها الطالبة غير المتزوجة في ممارسة الأنشطة الحركية والترفيهية، في حين تتفوق الطالبة غير المتزوجة على زميلتها الطالبة المتزوجة في ممارسة الأنشطة الثقافية والانفعالية. ولكن هذه الفروق ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,005).

أما العلاقة بين الحالة الزواجية للطالبة والفئة التي تشاركها الطالبة فتظهر في جدول (6) ولكن دون فروقات ذات دلالة إحصائية وفق اختبار (كا^2)، فهي تكاد تتشابه إلا اختلافاً يسيراً حيث نجد الطالبة المتزوجة تتفوق على زميلتها الطالبة غير المتزوجة في ممارسة المناشط الترويحية مع أسرتها، في حين نجد الطالبة غير المتزوجة تتجه إلى ممارسة الترويح بمفردها أو مع صديقاتها أكثر من الطالبة المتزوجة، وعلى الرغم من هذه الفروق فإنها تبقى غير ذات دلالة إحصائية.

أما العلاقة بين الحالة الزواجية للطالبة ومكان ممارسة الترويح فيظهرها الجدول ولكن لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية، فهي ليست ظاهرة وفق اختبار (كا^2) مما يعني عدم وجود علاقة بين الحالة الزواجية للطالبة ومكان ممارسة الترويح لديها.

ومن الجدول السابق – جدول (6) – يمكن القول: إن الحالة الزواجية للطالبة مؤثرة في كمية وقت الفراغ التي تمتلكها، ولها تأثير محدود في نوع الترويح الذي تمارسه، وليست مؤثرة البتة في الفئة التي تشاركها الطالبة ممارسة الترويح، وكذلك في مكان الترويح.

جدول (7) – العلاقة بين التخصص الدراسي والمتغيرات الترويحية

متغيرات الترويح		التخصص الدراسي				$كا^2$	مقياس (كرامرز في)
		علمي بحت	علوم إنسانية	علوم شرعية	المجموع		
وقت الفراغ اليومي	3 ساعات فأقل	92 %54,1	267 %40,8	87 %46	446 %44	**14,3	0,084
	من 4 – 6 ساعات	60 %35,3	264 %40,3	78 %41,3	402 %39,6		
	أكثر من 6 ساعات	18 %10,6	124 %17,9	24 %12,7	166 %16,4		
	المجموع	170 %100	655 %100	189 %100	1014 %100		
نوع الترويح	حركي	10 %5,9	22 %3,4	5 %2,6	37 %3,6	**51,9	0,160
	ثقافي	47 %27,6	146 %22,3	84 %44,4	277 %27,3		
	انفعالي	28 %16,5	154 %23,5	13 %6,9	195 %19,2		
	ترفيهي	85 %50	333 %50,8	87 %46	505 %49,8		
	المجموع	170 %100	655 %100	189 %100	1014 %100		
مع من	مع الأسرة	126 %74,1	513 %78,3	147 %77,8	786 %77,5	5,47	
	بمفردها	34 %20	108 %16,5	38 %20,1	180 %17,8		
	مع الصديقات	10 %5,9	34 %5,2	4 %2,1	48 %4,7		
	المجموع	170 %100	655 %100	189 %100	1014 %100		
مكان الترويح	المنزل	148 %87,1	542 %82,7	172 %91	862 %85	11,2	
	الأسواق	10 %5,9	65 %9,9	6 %3,2	81 %8		
	المتنزهات	12 %7,1	48 %7,3	11 %5,8	71 %7		
	المجموع	170 %100	655 %100	189 %100	1014 %100		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,005.

ويظهر جدول (7) العلاقة بين التخصص الدراسي للطالبة ومتغيرات الترويح؛ فنجد أن كمية وقت الفراغ تتباين لدى الطالبات وفقاً للتخصص الدراسي؛ فالطالبة ذات التخصص في العلوم الإنسانية وكذلك الطالبة المتخصصة في العلوم الشرعية تمتلك وقت فراغ أكثر من أختها الطالبة ذات التخصص العلمي البحت؛ فهناك (17,9%) من الطالبات ذوات التخصص في العلوم الإنسانية و (12,7%) من الطالبات ذوات التخصص الشرعي يمتلكن وقت فراغ يومي يزيد على 6 ساعات، ويقابلهن من الطالبات ذوات التخصص العلمي البحت ما نسبته (10,6%) فقط، في حين نجد أن (41,3%) من الطالبات ذوات التخصص الشرعي يمتلكن وقت فراغ يومي بين 4–6 ساعات ويقابلهن فقط من الطالبات ذوات التخصص العلمي البحت ممن يمتلكن هذه الكمية ما نسبته (35,3%). أما الطالبات ذوات التخصص العلمي البحت ممن يمتلكن وقت فراغ يساوي 3 ساعات أو أقل فنسبتهن بلغت (54,1%) مقابل ما نسبته (40,8%) من الطالبات ذوات التخصص في العلوم الإنسانية، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا^2 (14,3) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,005)، وبلغت قيمة هذه العلاقة وفق مقياس (كرامرز في) (0,084)، مما يعني وجود علاقة بين التخصص الدراسي للطالبة الجامعية وكمية وقت الفراغ الذي تمتلكه، وفي هذا اتفاق مع دراسة (محمّد علي، 1985) على طالبات جامعة الإسكندرية، ودراسة (كمال عمران، 1999) على طالبات جامعة دمشق؛ حيث اتضح وجود تباين نحو فوائد استثمار وقت الفراغ بحسب التخصص الدراسي في الكليات النظرية والكليات العلمية.

أما العلاقة بين التخصص الدراسي للطالبة ونوعية المناشط الترويحية التي تمارسها فيظهر جدول (7) أن الطالبة ذات التخصص العلمي البحت تتفوق على زميلتها ذات التخصص في العلوم الإنسانية وكذلك زميلتها المتخصصة في العلوم الشرعية في ممارسة الأنشطة الحركية؛ حيث بلغت النسبة لدى الطالبات ذوات التخصص العلمي البحت (5,9%) مقابل (3,4%) من الطالبات ذوات التخصص في العلوم الإنسانية، و (2,6%) من الطالبات ذوات التخصص الشرعي. في حين تتفوق الطالبات ذوات التخصص الشرعي في ممارسة المناشط الثقافية على زميلاتها المتخصصات في العلوم البحتة أو العلوم الإنسانية، فقد بلغت نسبتهن (44,4%) مقابل (27,6%) من الطالبات ذوات التخصص العلمي البحت، و(22,3%) من الطالبات ذوات التخصص في العلوم الإنسانية. أما المناشط الانفعالية فقد تفوقت فيها الطالبة ذات التخصص في العلوم الإنسانية على زميلاتها ذوات التخصص

العلمي البحت وزميلاتها ذوات التخصص الشرعي؛ فبلغت نسبتهن (23,5%) مقابل (16,5%) من الطالبات ذوات التخصص العلمي البحت، وما نسبته (6,9%) من الطالبات ذوات التخصص الشرعي، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا^2 (51,9)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,005)، وبلغت قيمة هذه العلاقة وفق مقياس (كرامرز في) (0,160)، مما يعني وجود علاقة بين التخصص الدراسي للطالبة الجامعية ونوع الترويح الذي تمارسه.

أما العلاقة بين التخصص الدراسي للطالبة والفئة التي تشاركها فتظهر في الجدول ولكن دون فروقات ذات دلالة إحصائية وفق اختبار (كا^2)، فهي تكاد تتشابه إلا اختلافاً يسيراً جداً، وعلى الرغم من هذه الفروق فإنها تبقى غير ذات دلالة إحصائية.

أما العلاقة بين التخصص الدراسي للطالبة ومكان ممارسة الترويح فيظهرها الجدول، ولكن لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، فهي ليست ظاهرة وفق اختبار (كا^2) مما يعني عدم وجود علاقة بين التخصص الدراسي للطالبة ومكان ممارستها الترويح. ومن الجدول السابق – جدول (7) – يمكن القول: إن التخصص الدراسي للطالبة مؤثر في كمية وقت الفراغ الذي تمتلكه، ونوعية المناشط الترويحية لديها، وله تأثير محدود جداً في نوعية الفئة التي تشاركها الطالبة ممارسة الترويح، وكذلك في مكان الترويح.

مما ينبغي ملاحظته قبل الحديث عن علاقة المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة ومتغيرات الترويح الإشارة إلى أنه استبعدت الطالبات اللاتي كانت إجابتهن (لا أدري) بالنسبة لدخل الأسرة، وتمّ التعامل مع بيانات الطالبات اللاتي ذكرن مقدار الدخل الشهري لأسرهن، وعدّت الأسر ذات الدخل الشهري الذي يقل عن (5,000) ريال من المستويات الاقتصادية المنخفضة، والطالبة التي يراوح الدخل الشهري لأسرتها بين (5,000–10,000) ريال من ذوات الدخل المتوسط، أما الطالبة التي يزيد دخل أسرتها على (10,000) ريال فتعد من ذوات الدخل المرتفع.

ويظهر جدول (8) العلاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة ومتغيرات الترويح؛ فنجد أن كمية وقت الفراغ تتباين لدى الطالبات وفقاً للمستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة؛ فوقت الفراغ يتزايد لدى الطالبة كلما كان هناك تحسن في المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة، فالطالبة من الأسر ذوات الدخول المرتفعة تزيد كمية وقت الفراغ لديها أكثر من زميلاتها اللاتي دخل أسرهن من الدخول المتوسطة، وكذلك الطالبات ذوات الدخول المنخفضة، وعلى الرغم من هذه الفروق فإنها تبقى غير ذات دلالة إحصائية.

جدول (8) – العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمتغيرات الترويحية

متغيرات الترويح		المستوى الاقتصادي بالريال				كا^{2}	مقياس كرامرز في
		أقل من 5000	5000– 10000	أكثر من 10,000	المجموع		
وقت الفراغ اليومي	3 ساعات فأقل	57 %47,9	132 %46,3	109 %38,1	298 %43,2	6,77	
	من 4 – 6 ساعات	48 %40,3	109 %38,1	122 %42,6	279 %40,4		
	أكثر من 6 ساعات	14 %11,8	44 %15,4	55 %19,2	113 %16,4		
	المجموع	119 %100	285 %100	286 %100	690 %100		
نوع الترويح	حركي	5 %4,2	11 %3,9	9 %3,1	25 %3,6	8,54	
	ثقافي	43 %36,1	86 %30,2	67 %23,4	196 %28,4		
	انفعالي	17 %%14,3	51 %17,9	54 %18,9	122 %17,7		
	ترفيهي	54 %45,4	137 %48,1	156 %54,5	347 %50,3		
	المجموع	119 %100	285 %100	286 %100	690 %100		
مع من	مع الأسرة	89 %74,8	236 %82,8	208 %72,7	533 %77,2	**19,9	0,120
	بمفردها	29 %24,4	41 %14,4	55 %19,3	125 %18,1		
	مع الصديقات	1 %0,8	8 %2,8	23 %8	32 %4,6		
	المجموع	119 %100	285 %100	286 %100	690 %100		
مكان الترويح	المنزل	111 %93,3	243 %85,3	229 %80,1	583 %84,5	**19,3	0,118
	الأسواق	2 %1,7	18 %6,3	38 %13,3	58 %8,4		
	المتنزهات	6 %5	24 %8,4	19 %6,6	49 %7,1		
	المجموع	119 %100	285 %100	286 %100	690 %100		

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,005 .

أما العلاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة ونوعية المناشط الترويحية التي تمارسها الطالبة فيظهر الجدول أن الطالبة ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تتفوق على زميلاتها ذوات المستويات الاقتصادية الأعلى في ممارسة الأنشطة الثقافية والحركية. في حين تتفوق الطالبات ذوات المستوى الاقتصادي الأعلى على زميلاتهن ذوات المستوى الاقتصادي الأقل في ممارسة المناشط الانفعالية والمناشط الترفيهية. وعلى الرغم من هذه الفروق فإنها تبقى غير ذات دلالة إحصائية.

أما العلاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة والفئة التي تشاركها الطالبة فتظهر في الجدول بعلاقة إحصائية؛ حيث يتضح أن الطالبات ذوات الدخول المرتفعة يمارسن ترويحهن بدرجة أكبر مع صديقاتها متفوقات بذلك على زميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المتوسطة و زميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المنخفضة، فقد بلغت نسبتهن (8%) مقابل (0,8%) من الطالبات ذوات الدخول المنخفضة وما نسبته (2,8%) من الطالبات ذوات الدخول المتوسطة. في حين نجد أن الطالبات ذوات الدخول المتوسطة تفوقن على زميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المنخفضة وزميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المرتفعة في ممارسة الترويح مع أسرهن، فنجد نسبتهن بلغت (82,8%) مقابل (72,7%) من الطالبات ذوات الدخول المرتفعة و(74,8%) من الطالبات ذوات الدخول المنخفضة. أما الطالبات ذوات الدخول المنخفضة فنجد أنهن يملن إلى ممارسة الترويح بمفردهن أكثر من زميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المتوسطة وزميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المرتفعة، حيث بلغت نسبتهن (24,4%) مقابل (19,3%) من الطالبات ذوات الدخول المرتفعة، وما نسبته (14,4%) من الطالبات ذوات الدخول المتوسطة، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 (19,9) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,005)، وبلغت قيمة هذه العلاقة وفق مقياس (كرامرز في) (0,120)، مما يعني وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة والفئة التي تشاركها الطالبة الجامعية ترويحها.

أما العلاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة ومكان ممارسة الترويح فتظهر في الجدول بعلاقة إحصائية حيث يتضح أن الطالبات ذوات الدخول المرتفعة يمارسن ترويحهن بدرجة أكبر في الأسواق متفوقات بذلك على زميلاتهن الطالبات

ذوات الدخول المتوسطة و زميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المنخفضة، فقد بلغت نسبتهن (13,3%) مقابل (1,7%) من الطالبات ذوات الدخول المنخفضة وما نسبته (6,3%) من الطالبات ذوات الدخول المتوسطة. في حين نجد أن الطالبات ذوات الدخول المنخفضة يملن إلى ممارسة الترويح في منازلهن أكثر من زميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المتوسطة وزميلاتهن الطالبات ذوات الدخول المرتفعة، حيث بلغت نسبتهن (93,3%) مقابل (80,1%) من الطالبات ذوات الدخول المرتفعة، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا^2 (19,3)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,005)، وبلغت قيمة هذه العلاقة وفق مقياس (كرامرز في) (0,118)، مما يعني وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالبة الجامعية ومكان ممارستها الترويح.

وأخيراً، فإن الإجابة عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة حول أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية للطالبة الجامعية على متغيرات الترويح يمكن إجمالها في جدول (9).

جدول (9) – العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومتغيرات الترويح

	كمية وقت الفراغ	نوع الترويح	الفئة المشاركة	مكان الترويح
كمية وقت الفراغ		#		
الحالة الزواجية	#			
التخصص الدراسي	#	#		
المستوى الاقتصادي			#	#

يوجد علاقة إحصائية وفق (كا^2) عند مستوى دلالة (0,005).

يتضح من الجدول الإجمالي (9) أن كمية وقت الفراغ تؤثر فقط في نوع الترويح الذي تمارسه الطالبة، في حين نجد أن الحالة الزواجية تؤثر فقط في كمية وقت الفراغ، أما التخصص الدراسي فكان تأثيره الأكبر على كمية وقت الفراغ ونوع الترويح، بينما كان أثر المستوى الاقتصادي بارزاً على الفئة التي تشارك الطالبة في ترويحها ومكان ممارسة الترويح. ومما يلاحظ أن التخصص الدراسي والمستوى الاقتصادي هما المؤثران بشكل أكبر على متغيرات الترويح؛ إذ اتضح أثر كل منهما

على اثنين من متغيرات الترويح، وكل منهما أثر على متغيرين مختلف أحدهما عن الآخر، كما يظهره جدول (9).

ثامناً – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

تمكنت هذه الدراسة من تحديد حجم وقت الفراغ الذي تمتلكه طالبة المرحلة الجامعية بمدينة الرياض، حيث اتضح أن الطالبات الجامعيات يمتلكن كمية كبيرة من وقت الفراغ اليومي؛ فأكثر من نصف الطالبات الجامعيات يمتلكن وقت فراغ يزيد على أربع ساعات فراغ يومية، وقد كان لوجود الخادمة في منزل الطالبة أثر في زيادة وقت الفراغ لديها بحكم تخففها من كثير من الأعباء المنزلية التي أصبحت الخادمة تقوم بها، ولاشك أن في ذلك بعض الأثر الإيجابي في حالة قدرة الطالبة على تحقيق نتائج إيجابية من توافر وقت الفراغ لديها واستثماره بشكل مفيد في حياتها.

وبكل حال، فالتزايد في وقت الفراغ يتوقع له الاستمرار والكثرة؛ حيث تشير الدلائل إلى تزايد استخدام العمالة المنزلية بشكل مطرد في حياة الأسرة السعودية، وذلك يتفق مع توقعات (إبراهيم العبيدي و عبد الله الخليفة، 1995م) حيث ذكرا أنه سيكون هناك تزايد في عدد الخادمات لدى الأسر السعودية وفق معطيات دراستهما؛ فقد كانت نسبة الأسر السعوديات اللاتي يوجد لديها خادمات في دراستهما (23%) فقط، ويعزى هذا التزايد في وجود الخادمات لدى الأسرة السعودية إلى تنامي معدلات خروج المرأة السعودية للعمل، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الأسرة النووية في المجتمع السعودي بعد فترة الطفرة الاقتصادية التي مرت بها المملكة العربية السعودية.

كما يؤكد صحة هذا التوقع أن نسبة الأسر السعودية التي كان لديها خادمة منزلية عام 1988م بلغت (16,4%) في مدينة الرياض (وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2000). ثمَّ ارتفعت النسبة إلى (23%) في دراسة (إبراهيم العبيدي وعبد الله الخليفة) عام (1995)، ثمَّ نجد النسبة في هذه الدراسة التي أجريت في عام 2005 قد ارتفعت إلى (56,8%)، وهذا يستدعي المزيد من الدراسات لكيفية التعامل مع ظاهرة تزايد وقت الفراغ لدى الفتاة السعودية بشكل إيجابي مثمر.

وفيما يتعلق بالممارسات الترويحية التي تمارسها الطالبة الجامعية في المملكة العربية السعودية دلت الدراسة على غلبة المناشط الترفيهية المجردة في حياة

الطالبة الجامعية؛ حيث استحوذت على أنشطة قرابة نصف المبحوثات، ويمكن وصفها بالأنشطة الترويحية المحايدة التي لا يمكن ترتيب آثار سلبية كبيرة عليها، وكذلك لا يمكن ترتيب آثار إيجابية كبيرة عليها سوى ما يترتب على النشاط الترويحي المجرد من فوائد اجتماعية ونفسية وبدنية بشكل عام، أما المنشط الثاني الذي سيطر على الجانب الترويحي للفتاة الجامعية فنجده النشاط الثقافي؛ إذ استحوذ على أكثر من ربع أفراد العينة، ولا شك أن ذلك يُعدّ جانباً إيجابياً في حياة الفتاة الجامعية وإن كان ذاك متوقعاً بحكم النضج الفكري والعقلي للفتاة الجامعية إلى حد كبير إضافة إلى ارتباط الكتاب بشكل عام بالدراسة الجامعية.

ومما يلحظ في مجال الأنشطة الترويحية الممارسة انخفاض الأنشطة الحركية؛ فلم تسيطر هذه الأنشطة إلا على نسبة قليلة لا تكاد تُذكر من المبحوثات، وبخاصة أن الفتاة تحتاج إلى التريض وتنمية الجانب الحركي بدرجة لا تقل عن الفتى، وبكل حال لا يمكن فصل الوضع الاجتماعي في المجتمع السعودي عن هذه النتيجة، حيث لا يوجد تقبل من قبل أفراد المجتمع للأنشطة الرياضة النسائية، وهذا ما يجعل هذه الأنشطة من أواخر اهتمام الطالبة، فضلاً عن نتائج الدراسات التي تميل إلى بروز تأثير الجنس في نوعية الممارسات الترويحية، فللرجل مناشط ترويحية تناسبه بدنياً واجتماعياً، كما أن للفتاة مناشط أُخرى تناسبها بدنياً واجتماعياً؛ فنجد فئة الذكور تميل إلى المناشط ذات الطابع البدني التنافسي بين الأقران، في حين تقبل الفتيات على المناشط الترويحية الهادئة التي تُمارس غالباً في المنازل أو في أماكن مأمونة أو مع الصديقات (بدر الدين علي، 1990: 150) ومنشأ هذا التباين في المناشط الترويحية الممارسة في وقت الفراغ طبيعة كل جنس وتركيبه، ودورُ كل منهما في الحياة، ويظهر هذا الاختلاف في المناشط الترويحية بين الذكور والإناث بشكل جلي وواضح في المجتمعات المسلمة التي تراعي ذلك الأمر وتحرص عليه.

وفيما يتعلق بأثر بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية على متغيرات الترويح لدى الطالبة الجامعية اتضح أن هناك تأثيراً واضحاً لبعض العوامل وتأثيراً أقل لعوامل أخرى، فنجد أن **كمية وقت الفراغ** المتوافرة لدى الطالبة مؤثرة في نوع الترويح الذي تمارسه في حياتها اليومية، فكلما زاد وقت الفراغ لدى الطالبة اتجهت نحو ممارسة الأنشطة ذات الطابع الانفعالي والترفيهي ثُمَّ الحركي، ويقابل ذلك أنه مع قلة وقت الفراغ المتوافر لدى الطالبة الجامعية نجدها تتجه إلى المناشط ذات

الطابع الثقافي، وقد يكون السبب في هذا أن المناشط لا تحتاج إلى وقت كثير لممارستها بخلاف الأنشطة الترويحية الأخرى التي قد تستغرق أوقاتاً طويلة دونما حساب لها من الطالبة في أثناء ممارستها، إضافة إلى أن معظم الأنشطة الثقافية مما يمارس داخل المنزل وبشكل فوري بخلاف المناشط الأخرى الانفعالية أو الترفيهية التي يستلزم منها الانتقال إلى خارج المنزل، ومن ثم يحتاج الأمر إلى توافر وقت فراغ أكثر لممارستها، كما تحتاج إلى وقت إضافي للذهاب والوصول إليها.

أما **الحالة الزواجية** للطالبة الجامعية فقد كانت ذات أثر بين على كمية وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة؛ فالطالبة المتزوجة تمتلك وقت فراغ أقل من الطالبة غير المتزوجة، وهذا بطبيعة الحال متوقع كون الطالبة المتزوجة ذات التزامات لزوجها ومنزلها الذي تسكن فيه في الغالب مع زوجها نظراً لانتشار الأسرة النووية في المجتمع السعودي، أكثر مما لدى الطالبة غير المتزوجة التي تسكن بين أسرتها الكبيرة، وقد تجد من يحمل عنها أعباء المنزل أو يساعدها عليه مثل وجود أخوات أو وجود خادمة منزلية، وبخاصة أن نتائج الدراسة أظهرت أن وجود الخادمة المنزلية في منزل الطالبة غير المتزوجة أكثر من وجودها في منزل الطالبة المتزوجة، وهذه النتيجة تتوافق والظروف المادية التي قد تعيشها أسرة الطالبة المتزوجة التي من المتوقع أن تكون في بداية تأسيسها، ولا تتوافر لديها الدخول المادية المرتفعة لاستجلاب خادمة منزلية. فالطالبة المتزوجة هي وزوجها في بداية تكوين حياتهما الأسرية، وصغر حجم العائلة لا يحتاج الأمر معه إلى وجود خادمة منزلية، بالإضافة إلى تحملها لتبعات المنزل بمفردها، وهو ما يقلل ساعات الفراغ، وكل ذلك – بلا شك – سينعكس على كمية الممارسات الترويحية ونوعيتها باعتبار تلازم الممارسات الترويحية مع حجم وقت الفراغ الذي يمتلكه الفرد في الغالب، وتأثر نوعية الممارسات الترويحية بكمية وقت الفراغ الذي تمتلكه الطالبة الجامعية بحسب ما أظهرته نتائج الدراسة.

أما **التخصص الدراسي** للطالبة الجامعية فقد كان له دور مؤثر في حجم وقت الفراغ وكذلك في نوع الترويح الذي تمارسه الطالبة؛ فوقت الفراغ يتعاظم لدى الطالبات المتخصصات في العلوم الإنسانية، ويقل بشكل ملحوظ لدى الطالبات المتخصصات في الأقسام العلمية البحتة، ولاشك أن طبيعة الدراسة في الأقسام العلمية تستلزم المزيد من الإشغالات التعليمية، ومن ذلك العمل في المختبرات

والمعامل ودراسة مواد عملية تطبيقية مما يترتب عليه زيادة في العبء الدراسي، وهذا يجعل وقت الفراغ يتناقص لديهن بخلاف الطالبات اللواتي يدرسن في الأقسام الأخرى التي قد لا يكون فيها تبعات تعليمية مرهقة أو مواد عملية ذات تبعات تستهلك وقتهن اليومي، مما يعني وجود أوقات فراغ إضافية لديهن قياساً على التخصصات العلمية البحتة، كما كان للتخصص الدراسي أثر في نوعية المناشط الترويحية التي تمارسها الطالبة؛ فنجد أن طالبات أقسام العلوم الشرعية يتفوقن في ممارسة الأنشطة الثقافية بخلاف زميلاتهن الأخريات من الأقسام الأخرى، في حين كان التخصص العلمي البحت ينحو بصاحباته إلى ممارسة المناشط الحركية أكثر من الطالبات في التخصصات الأخرى، وقد يكون لتوسع مداركهن العلمية عن حاجة الجسم إلى التريض ما يدعوهن إلى العناية بذلك الأمر أكثر من غيرهن من صاحبات التخصصات الأخرى، أما الطالبات ذوات التخصص في العلوم الإنسانية فكان منحاهن إلى المناشط الانفعالية، ومما يلاحظ ابتعاد الطالبات المتخصصات في العلوم الشرعية عن هذه المناشط وانخفاض ممارستهن لها بشكل كبير، وهذا قد يكون مرده إلى تخصصهن وزيادة العلم الشرعي الذي يدعوهن إلى التباعد عن بعض هذه المناشط الانفعالية مثل مشاهدة الأفلام أو المسلسلات أو سماع الأغاني، وهن يعرفن حكم الشرع فيها.

وحين الحديث عن **المستوى الاقتصادي** للطالبة نجد أن هذا العامل له تأثير على بعض المتغيرات الترويحية فقد كان له الأثر الواضح على الفئة التي تتشارك الطالبة معها في أثناء ممارسة المناشط الترويحية؛ فذوات الدخول المرتفعة يتجهن إلى ممارسة مناشطهن الترويحية مع الصديقات بخلاف الطالبات ذوات الدخول المنخفضة حيث يتجهن إلى الانعزال وممارسة الترويح بمفردهن أكثر من ممارسة الطالبات الأخريات له، وقد يكون لميل الطالبة للمشابهة لها في مستواها الاقتصادي ما يدفعها إلى مشاركة صديقاتها، إضافة إلى قدرتها على الذهاب إلى صديقاتها بحرية أكبر نظراً لوجود السائق في منازلهن بشكل أكبر بخلاف الطالبات ذوات الدخول المنخفضة التي تقل نسبة وجود السائقين في منازلهن، كما كان للمستوى الاقتصادي أثر في مكان ممارسة الترويح؛ فقد ظهر أن الطالبات ذوات الدخول المرتفعة تتجه إلى ممارسة الترويح في الأسواق، وهذا متوقع حيث الاتجاه إلى هذه الأماكن يتطلب في الغالب سعة في ذات اليد لكي يكون هناك معنى للذهاب إلى السوق، في حين نجد أن ذوات الدخول المنخفضة يمارسن أنشطتهن في المنازل

ولاشك أن عدم توفر المال أو قلته محدد رئيس في مكان ممارسة الترويح، وذلك بما يستلزم من مصاريف مقابل الاستفادة من الخدمات الترويحية، إضافة إلى عامل آخر كان له أثر في ذلك التباين، وهو أن وجود السائق في المنزل يكثر بين الطالبات ذوات الدخول المرتفعة وبفروق ذات دلالة إحصائية، ولاشك أن وجود السائق سيتيح فرصة أكبر لحركة الطالبة خارج المنزل خلاف الطالبات اللاتي يقل وجود السائق لديهن، ومن ثم تتقلص مساحة الحركة المتاحة مما يجعلهن يتجهن إلى ممارسة الترويح في المنزل بشكل أكبر من الطالبات ذوات الدخول المرتفعة.

تاسعاً – توصيات الدراسة:

1 – ضرورة العناية بإجراء المزيد من الدراسات حول وقت الفراغ والترويح لدى الطالبات في المجتمع السعودي، وبخاصة أن المؤشرات تظهر التزايد المستمر في وقت الفراغ لديهن.

2 – عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي تبحث في موضوع أوقات الفراغ وما يمارس فيها من ترويح لدى الشباب بشكل عام والفتيات بشكل خاص.

3 – من الواضح تركز الممارسات الترويحية للطالبات في عدد محدود من المناشط، مما يتطلب العمل على إيجاد منافذ ترويحية جديدة لهن تلبي رغباتهن من جانب وفق استطلاعات مسحية، وتأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع وعاداته حتى لا تصدم معها وتذهب هدراً من جانب آخر.

4 – ضرورة العمل على إبراز الأنشطة الثقافية من خلال المؤسسات العامة في المجتمع وعلى رأسها الجامعات لما لوحظ من قلة في ممارسة هذا النوع من البرامج في ترويح الطالبات الجامعيات.

5 – إيلاء موضوع عدم تريض الفتاة المزيد من الاهتمام، ولعل ما يدعم التوسع في تلك البرامج وضمان إقبال الطالبات عليها الأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع والضوابط الشرعية لهذا المنشط بصورة خاصة، وذلك حين تصميم البرامج والفعاليات والمنشآت للبرامج الحركية.

6 – العمل على التوسع في البرامج والأنشطة غير الصفية في الجامعات، لتهيئة الطالبات للانخراط فيها، حيث ستكون أكثر اطمئناناً لأسر الفتيات، فضلاً عن أن تولي الجامعات هذا الأمر عبر الطالبات أنفسهن تخطيطاً وتنفيذاً سيجعل الإقبال عليها كبيراً وموجهاً إلى برامج أكثر فائدة للطالبة نفسها.

المراجع:

إبراهيم العبيدي، وعبد الله الخليفة (1995). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر المستخدمة وغير المستخدمة للعمالة النسائية. **مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود**، 12: 370 – 406.

إبراهيم خليفة، و إدريس الحسن (1990). **الترويح في المجتمع العربي السعودي**. الرياض: مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود.

إبراهيم قنديل وحامد عبد السلام زهران و عبد العزيز الجلال و فاروق عبد السلام ومحمد شامي (1978). **الأوقات الحرة لدى الشباب السعودي**. مكة المكرمة: مركز البحوث التربوية بجامعة أم القرى.

إحسان الحسن (1986). **الفراغ ومشكلات استثماره**. بيروت: دار الطليعة.

آمال بنت عبد الله الفريح (1991). العوامل المؤثرة في مدى استفادة الفتاة من وسائل الترويح المتاحة لها في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

آمال صلاح (2002). اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية حول بعض القيم الاجتماعية. **مجلة شؤون اجتماعية**، 77 (20): 9 – 47.

آمنة خليفة (1995). وقت الفراغ وكيفية استغلاله لدى الشباب في الإمارات. **مجلة شؤون اجتماعية**، 46 (12): 23–51.

إياد العزاوي، وإبراهيم مروان (2002). **علم الاجتماع التربوي الرياضي**. عمان: دار الثقافة.

بدر الدين علي (1990). **قضاء وقت الفراغ لدى الشباب العربي**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

جمعة علي الخولي (1992). **فلسفة الترويح في الإسلام**. الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

حكمت العرابي (1991). **النظريات المعاصرة في علم الاجتماع**. الرياض: مطابع الفرزدق.

زايد بن عجير الحارثي و أحمد النجار و باقر النجار و منير العتيبي و سعاد سليمان و أمينة الكاظم و عبد العزيز الدعيج و عادل بابطين (2003). **شباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضاياهم وسبل رعايتهم**. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سالم بن سعيد القحطاني و أحمد العامري و معدي آل مذهب و بدران العمر (2001). **منهج البحث في العلوم السلوكية**. بدون ناشر.

صالح بن حمد العساف (1989). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. بدون ناشر.

صالح بن محمّد الصغير (2001). وقت الفراغ لدى الشباب الجامعي ونوع النشاطات الممارسة فيه وأهميتها: دراسة استطلاعية مطبقة على طلبة وطالبات جامعة الملك سعود. الرياض، **مجلة جامعة الملك سعود**، (13): 409 – 431.

عبد الباسط محمّد حسن. (1989). **أصول البحث الاجتماعي**. القاهرة: مكتبة وهبة.

عبد الله بن ناصر السدحان (2005). الحياة الترويحية في المجتمع السعودي في عهد الملك

عبدالعزيز، ضمن أعمال ندوة (البناء الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز)، الرياض: دارة الملك عبد العزيز.

عبد المنعم محمّد بدر (1995). أوقات الفراغ، الترويح الإيجابي والتطوع: مدخل لوقاية الشباب من الانحراف. **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 9 (18): 33-55.

فادية الجولاني (1993). **التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

كمال ظاهر، وسعاد ختلان (2001). الأنشطة الترويحية التي تفضلها طالبات جامعة بغداد خلال الإجازة الصيفية، في مؤتمر (الرياضة والعولمة) جامعة حلوان.

كمال عمران (1999). الشباب وفوائد استثمار وقت الفراغ. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 125-153.

محمد علي (1985م). **وقت الفراغ في المجتمع الحديث**. بيروت، دار النهضة.

محمّد غالي وسلوى الملا (1987). **التنمية في مجال انشطة وقت الفراغ بين طلاب جامعة الكويت**. البحرين: مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية: سلسلة الدراسات الاجتماعية.

مها زحلوق، وعلي وطفة (1995). توظيفات وقت الفراغ عند الشباب في سوريا. **مجلة شؤون اجتماعية**، 46 (12):115-152.

وائل هاشم (1997م). الاهتمامات الترويحية لطلاب جامعة حلوان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة.

وزارة الأشغال العامة والإسكان (2000م). **أطلس الخصائص السكانية في ست مدن رئيسية بالمملكة العربية السعودية**. الرياض.

يحيى بسيوني (1990م). **البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

Dumazedier, J. (1984) *Sociology of leisure*. New York: Collier MacMillan.

قدم في: ديسمبر 2005
أجيز في: مارس 2006



The Effect of Social and Economic Elements on Leisure Time Activities of Female University Students in Riyadh City

Abdullah N. a-Al-Sadhan*

The purpose of this study is to identify the amount of leisure time that female university students in Riyadh have, the activities that they do in their leisure time, and the effect of social and economic elements regarding leisure time activities. From this study it is clear that there is an increasing amount of leisure time (on average, four hours and twenty minutes daily) for these students. In terms of priority of leisure time activities, the study shows that amusement activities are the first priority for female university students, followed by cultural activities, emotional activities, and finally, physical activities. It is clear that the quantity of leisure time affects the kind of activity that a student does. In terms of social status, being married has an effect on the amount of leisure time and the type of activity. Another notable effect is the students area (specialization or major) of study. Another variable, economic status, also affects the type and place of activity. It is evident that the students study specialization and economic status are the two variables which most affect leisure time activities.

Keywords: Amusement, Leisure time, Female university student, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh city.

* Ministry of Social Affairs, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

أثر الاستقصاء الموجه في تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية والتحصيل في العلوم لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي بالكويت*

صلاح أحمد مراد**
فوزية عباس هادي***

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى فعالية أسلوب الاستقصاء الموجه في تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية والتحصيل. وقد برمجت وحدتان من مادة العلوم بالصف الرابع الابتدائي بأسلوب الاستقصاء الموجه. كما أعدّ اختباران لقياس حب الاستطلاع اللفظي والشكلي، ونتج عن تجريبهما مرتين الحصول على معاملات ثبات مناسبة (72,، 76,) لحب الاستطلاع اللفظي، و(78,، 80,) لحب الاستطلاع الشكلي. واختير أربعة فصول من مدرستين (ن = 141؛ 75 طالبا و66 طالبة)، وحددت مجموعتان تجريبيتان (بنين وبنات) لتدريسهما البرنامج، كما أعد اختبار تحصيلي بلغ معامل ثباته 91,، وطبق اختبار حب الاستطلاع واختبار تورانس للابتكار الشكلي قبل تطبيق البرنامج وبعده. وأثبتت النتائج تفوق المجموعتين التجريبيتين على المجموعتين الضابطتين في حب الاستطلاع اللفظي وحب الاستطلاع الشكلي وفي المرونة والأصالة والتحصيل. وقد تفوق الذكور على الإناث في كل من: حب الاستطلاع اللفظي والمرونة والأصالة، كما وجدت علاقات دالة بين حب الاستطلاع اللفظي والطلاقة والمرونة والتفاصيل، وبين حب الاستطلاع الشكلي والتفاصيل، بينما ارتبط التحصيل ارتباطاً دالاً بكل من حب الاستطلاع وأبعاد الابتكارية.

* تم تمويل هذه الدراسة من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت برقم TP01/00
** أستاذ بقسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت
*** أستاذ مساعد بقسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت.

المصطلحات الأساسية: الاستقصاء الموجه، حب الاستطلاع اللفظي، حب الاستطلاع الشكلي، القدرات الابتكارية، التحصيل في العلوم، الصف الرابع الابتدائي، النوع.

مقدمة:

يُعد الاستقصاء الموجه من أساليب التدريس الحديثة التي تهتم بمشاركة التلميذ في عملية التعلم ومساعدته في التوصل إلى المعلومات المقصودة عن طريق توجيهه نحو البحث والتنقيب عن تلك المعلومات، ويكون ذلك بوضع المتعلم في مواقف حقيقية تحتاج منه إلى السعي وبذل الجهد والتوصل إلى المعلومات ذات العلاقة بهذه المواقف. ويكون دور المعلم في هذا الأسلوب هو توجيه المتعلم وإرشاده إلى البحث عن المعلومات وإتاحة الفرصة أمامه للمشاركة الفعالة في عملية التعلم. حيث يقوم المعلم باختيار مشكلات تثير تفكير المتعلمين وتجذب انتباههم، ثم يترك لهم حرية إبداء الرأي والمناقشة، ويوجههم نحو البحث عن حلول للمشكلات المقدمة لهم. وتُركز طريقة الاستقصاء الموجه على المتعلم، فتجعله محوراً لعملية التعلم عن طريق المشاركة الإيجابية له، والاعتماد على النفس، والبحث عن المعلومات والأفكار المناسبة للمواقف التعليمية.

وعملية الاستقصاء هذه يقودها حب الاستطلاع والاهتمام والرغبة في الفهم وحل المشكلات. وهي تبدأ عندما يلاحظ المتعلم شيئاً مهماً أو غريباً يثير تساؤلاته، أو شيئاً متناقضاً مع خبراته السابقة.

ويمثل حب الاستطلاع أحد الدوافع المرتبطة بالبحث عن المعرفة، حيث يستطيع الكبار استثارة حب الاستطلاع والاستكشاف لدى الأطفال، كما أنهم- في الوقت ذاته- يستطيعون إعاقته أو تيسير فعاليته (Chak, 2002). ولكون حب الاستطلاع يتضمن رغبة الفرد الملحة في المعرفة والتوصل إلى إجابات لتساؤلاته، كما أنه يتضمن الفضول والبحث عن حلول للمشكلات والاستكشاف، فإن الاستقصاء الموجه يُعد أسلوباً مناسباً لتنمية حب الاستطلاع.

وتهتم الدراسة الحالية باستخدام الاستقصاء الموجه في تدريس وحدتين في العلوم والكشف عن أثر ذلك في تنمية حب الاستطلاع لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي بالكويت. وحيث إن حب الاستطلاع يؤدي إلى الاستكشاف والابتكار، فإنه

يُعد متطلباً أساسياً لهما (Arnone *et al*., 1994; Cecil *et al* 1985.; Maw & Maw, 1966; Torrance, 1965)، وبناء على ما تقدم يتضح أن هناك علاقة بين حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية، وتنمية إحداهما تؤدي إلى تنمية الأخرى، كما أنه من المتوقع أن المعلومات المكتسبة عن طريق الاستقصاء أكثر فهماً وثباتاً، مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الدراسي.

وتُعد دراسات تنمية التفكير بصفة عامة وحب الاستطلاع والابتكار بصفة خاصة من الدراسات ذات الأهمية للفرد والمجتمع، فهي تساعد على إتاحة الفرصة للتلاميذ لإشباع رغباتهم في المعرفة وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم التي تؤدي إلى استثمار الطاقات والإمكانات، وإعداد أجيال من المبدعين في شتى فروع المعرفة.

متغيرات الدراسة:

1 – الاستقصاء Inquiry:

يُعد الاستقصاء العلمي أحد أهداف تدريس العلوم، وهو مدخل للتعلم يتضمن الاستكشاف الفعلي للعالم المحيط، ويؤدي إلى إثارة التساؤلات والاستكشاف لفهم المعلومات. ويتطلب ذلك إتاحة فرص متعددة للتلاميذ لجمع المعلومات وتصنيفها، وملاحظة الأحداث وتدوينها، واستخلاص النتائج، ومن ثم فإن الاستقصاء يتضمن نشاط المتعلم، والتجريب، والتعلم من الخبرة والاكتشاف. فهو إذن مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها المتعلم لحل مشكلة معينة. ويتضمن عدة أنشطة ومهارات للبحث عن المعلومات لإشباع حب الاستطلاع (Haury, 1993). وتسمح أنشطة الاستقصاء بمشاركة المتعلم العقلية والجسدية في التعلم واستخدام الخامات المتاحة في بيئته للبحث عن إجابات للأسئلة والمشكلات موضع الدراسة، وهي بذلك تحسن اتجاهات المتعلم وتحصيله وفهمه واكتشافاته (North West Report, 1997).

ويتضمن الاستقصاء تنوع احتياجات المتعلمين، وتفعيل أساليب البحث عن المعلومات التي تساعد في اندماج المتعلمين، وتحمّل كل من المعلم والمتعلم لمسؤولية التعلم (North West Report, 1997).

والاستقصاء نوعان: الحر والموجه، ويرى يعقوب نشوان (1988 أ) أن الاستقصاء الحر يتمثل في اعتماد المتعلم على نفسه في وضع الأسئلة واختيار الطريقة والمواد اللازمة والتوصل لحلول للمشكلات التي يواجهها. أما الاستقصاء الموجه فهو يتطلب إشراف المعلم على أنشطة المتعلمين وتوجيهها.

ويختلف المعلمون في مدى إشراك تلاميذهم في البحث عن المعلومات، فالبعض يستخدم الاستقصاء الموجه (Igelsrud & Leonard, 1988) بينما يعطي الآخرون تعليمات محددة لتلاميذهم (Tinnesand & Chan, 1987). والتركيز على الاستقصاء يتضمن عادة جمع المعلومات وتفسيرها استجابة للاستطلاع والاستكشاف. والتدريس بطريقة الاستقصاء الموجه يشرك المتعلمين في البحث عن المعلومات لإشباع حب الاستطلاع، مما يؤدي – بعد ذلك – إلى توضيح الخبرات وفهمها (Haury, 1993).

ويتطلب الاستقصاء الموجه مستوى عالياً من التفاعل بين المعلم والمتعلم ومجال الدراسة والمصادر المتاحة وبيئة التعلم. ويكون التلاميذ أكثر نشاطاً في عمليات التعلم من خلال: النشاط لإشباع حب الاستطلاع والاهتمامات، ووضع التساؤلات، والتفكير لحل المشكلات، والنظرة التحليلية لعناصر المشكلات، واستقصاء المفاهيم والمعلومات المرتبطة بالمشكلات، والاستنتاج من المعلومات واستخلاص الحلول الممكنة. ويتضح أن التساؤلات هي قلب التعلم بالاستقصاء، والبحث عن إجاباتها هو الطريق للمعرفة.

ويستخدم المعلم الاستقصاء في التدريس، وفي عرض الموضوعات، وعليه أن يصوغ الأسئلة خلال مرحلة جمع المعلومات، ويشجع المتعلمين على وضع التساؤلات، ويستلزم ذلك توفير مصادر متنوعة مرتبطة بالموضوع أو بالمشكلة.

الاستقصاء Inquiry هو نوع من التعلم يستخدم مهارات التعلم للوصول إلى المعلومات وتنظيمها وتقويمها. ويعرفه فريدريك بل بأنه عملية فحص واختيار لموقف ما بحثاً عن معلومات وحقائق صادقة (فريدريك بل، 1989: 202). ويوجد نوعان من الاستقصاء هما: الاستقصاء الحر، والاستقصاء الموجه. ويقصد بالاستقصاء الحر عدم تدخل المعلم في الأنشطة التي يقوم بها التلاميذ، ويتركهم يعملون دون توجيه أو إشراف (خليل شبر، 1988: 15). ويرى يعقوب نشوان (1988 ب: 82) أن الاستقصاء الحر هو قيام التلميذ باختيار الطريقة وأنواع التساؤلات والمواد والأدوات اللازمة للوصول إلى حل مايواجهه من مشكلات وفهم مايحدث حوله من ظواهر وأحداث طبيعية.

أما الاستقصاء الموجه Directed Inquiry فيتطلب من المعلم الإشراف على أنشطة التلاميذ وتوجيهها توجيهاً محدداً عن طريق طرح التساؤلات على التلاميذ، التي تساعدهم على تنظيم أفكارهم (يعقوب نشوان، 1988 ب: 11).

2 – حب الاستطلاع Curiosity:

عُرّف حب الاستطلاع قديماً بأنه الرغبة في المعلومات، وهذا ما أشار إليه أرسطو (Aristotle)، كما رأى سيشرو (Cicero) بأنه حب التعلم أو الشغف به، وقد أكد بيرك Burke وكَانت Kant أن الاستطلاع هو شهية المعرفة، وقد استخدم أوجستين Augustine مصطلح الشهية للمعرفة في القرن التاسع عشر. ولذلك نرى أن الكُتّاب السابقين رأوا أنه دافع داخلي لشهية المعرفة. بينما رأى آخرون، مثل فرويد Freud، أنه التعطش للمعرفة. وقد ميز جيمس James بين نوعين من حب الاستطلاع: الاستثارة من الأشياء الجديدة في البيئة، والاستطلاع العلمي الموجه نحو معلومات معينة (Loewenstein, 1994).

ويُعد برلين (Berlyne, 1960) أول من قام بإجراء العديد من الدراسات عن حب الاستطلاع وحدد أبعاده في: الجدة، والتعقيد، والتناقض، والدهشة. وقد أكد في عام 1978 أن الجدة هي أكثر الأبعاد أهمية؛ لأنها موجودة في الأبعاد الثلاثة الأخرى (Berlyne, 1978). ويرى برلين (Berlyne, 1965) أن حب الاستطلاع نوعان: الأول معرفي، ويتعلق بالرغبة في المعرفة بصفة عامة، والثاني خاص أو نوعي، ويتعلق بالرغبة في معلومة معينة. كما تشير أرنون (Arnone, 2003) إلى أن حب الاستطلاع يمكن اعتباره سمة أو حالة. وقد حاول نايلور (Naylor, 1981) قياس حب الاستطلاع بوصفه حالة أو سمة، وهما الاستطلاع في موقف أو نشاط معين، والاستطلاع بصفة عامة. بينما ركز عدد من العلماء (Malone, 1981) على الجوانب المعرفية وتجهيز المعلومات في توضيحهم لحب الاستطلاع، حيث أشار (Loewenstein,1994) إلى نظرية نقص المعلومات لحب الاستطلاع النوعي؛ إذ عندما يشعر الفرد بالحرمان يصبح واعياً بالفرق بين ما يعرفه وما يجب عليه معرفته.

كما توصلت دراسة روبنستين (Rubenstein, 1986) على عينة من طلبة الصفين السابع والثامن إلى وجود خمسة مكونات لحب الاستطلاع هي: الاستمتاع بالتعلم، والاعتقاد بقيمة العلم، وحب الاستطلاع الأكاديمي، والرغبة في التعلم، والرغبة في المجالات التعبيرية، والانفتاح لنشاطات جديدة. ويبدو أن الشيء المشترك بين هذه العوامل هو حب (أو الرغبة في) المعرفة والتعلم.

وقد أكد تورانس (Torrance, 1965) وجود ترابط قوي بين حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية؛ حيث أشار إلى أن حب الاستطلاع ضمن مؤشرات الابتكارية

التي تساعد في تحديد سلوك الطفل المبتكر، ويكون تساؤل الطفل مستديماً وهادفاً، واستطلاعه لفظياً أو حركياً، وقد عدّ تورانس أن تنمية حب الاستطلاع تؤدي إلى تنمية القدرات الابتكارية. بينما يشير (Lee, 2005) إلى أن حب الاستطلاع إحدى الخصائص المميزة للفرد المبتكر.

ويتضمن الابتكار عدة مراحل تبدأ بالإحساس بالصعوبات وبالمشكلات وبالثغرات، أو أن وجود شيء ما مفقود يؤدي إلى إثارة داخلية للفرد بشأن تلك المشكلات والثغرات، ويلي ذلك مرحلة طرح التساؤلات عنها ووضع التخمينات لحلها. وعليه فإن حب الاستطلاع جزء أساسي من السلوك الابتكاري. كما وجد (Maw & Magoon, 1971) أن المرتفعين في حب الاستطلاع من تلاميذ الصف الخامس الابتدائي أفضل في الإبداع والذكاء وتحمل المسؤولية. وقد أشارت دراسات ماو وماو المتعددة إلى وجود فروق جوهرية لمرتفعي حب الاستطلاع، منها الذكاء والابتكارية (في: أحمد عبادة، 2001).

الأطفال هم الفئة المحبة للاستطلاع، فلأنهم يرغبون في استكشاف كل ما حولهم، فإنهم يتساءلون، وبذلك يتعلمون. فعندما نسعى لاستطلاع شيء جديد فإننا نرغب في استكشافه، وخلال ذلك يتحقق الاكتشاف، ومن ثم المتعة والتعلم، وبتكرار هذا الأداء يتعلم الأطفال علاقة السبب والنتيجة (Perry, 2001).

وإذا استمر الطفل محباً للاستطلاع فهو يستمر في الاستكشاف والاكتشاف، ويتساءل كثيراً ولا يخجل من ذلك، ومثل هذا الطفل يُكون صداقات عديدة. أما غير المستطلع فتكون صداقاته قليلة ومشاركاته الاجتماعية محدودة، كما أنه يصعب تعليمه؛ لأنه غير راغب في المعرفة (Perry, 2001). ومثل هذا الطفل يبحث في المألوف، ويبعد عن المخاطرة.

ويساعد السلوك الاستكشافي في الحفاظ على مستوى مناسب من الاستثارة، ويُعد المستوى المتوسط هو الأكثر ملاءمة في استمرار الرغبة في الاستطلاع. ويعمل الاستكشاف على خفض الاستثارة أو زيادتها للتوصل إلى المستوى المناسب منها.

ويرى ماو، وماو (Maw & Maw, 1962) أن حب الاستطلاع يتضح في مرحلة الطفولة الممتدة من 6 – 12 سنة، وفي خلال هذه الفترة يحاول الطفل الاستجابة للعناصر الجديدة والغريبة والمتناقضة في بيئته المحيطة. ويقوم بفحص الأشياء

بدقة وكذلك الموضوعات المتصلة بها، وعندما يرغب في استكشافها يتولد لديه حب الاستطلاع (أحمد عبادة، 2001).

كما أوضحت دراسات أخرى (Hogan & Greenberger, 1969; Maw & Maw, 1979) خصائص محبي الاستطلاع بأنهم: نشطون، مغامرون، فضوليون، متحمسون، خياليون، متعددو الهوايات، ميالون للتأكد من الأشياء، أذكياء، قلقون، استجاباتهم إيجابية للأشياء الغريبة والغامضة والمعقدة أو المتناقضة، كثيرو الأسئلة، لديهم جرأة في القيام بالأعمال المعقدة، يرغبون في تحدي المخاطر (أحمد عبادة، 2001).

ويعرف حب الاستطلاع في الدراسة الحالية بأنه الميل إلى المواقف الجديدة وتعرفها، أو الميل إلى المنبهات المركبة وغير المتجانسة لفحصها ومعرفة مكوناتها والعلاقات بينها (هانم أبو الخير، 1992).

3 – القدرات الابتكارية Creative Abilities:

منذ تعريف جيلفورد في الخمسينيات من القرن الماضي للابتكار بأنه عدد من القدرات العقلية المستقلة، وتعريف تورانس له في الستينيات بأنه عمليات عقلية لقدرات مترابطة، تنوعت تعريفات الابتكار وأصبحت مصنفة في أربع فئات: العمليات العقلية، والإنتاج الابتكاري، وسمات المبتكر، والمناخ الابتكاري. ويذهب العلماء إلى أن تفاعل هذه الجوانب يؤدي إلى تفعيل الابتكار(Isaksen *et al.*, 1993). وقد نشر حديثاً (101) تعريف متنوع للابتكار (Aleinikov *et al.*, 2000) توضح أساليب عديدة لقياسه. ويرى (Ochse, 1990) أن الابتكار هو قدرة الفرد على إنتاج أشياء جديدة ومناسبة للموقف.

وتأخذ الدراسة الحالية بتعريف تورانس (1967) للابتكار Creativity بأنه عملية الإحساس بالمشكلات وإدراك الثغرات أو أوجه القصور في المعلومات وعدم الاتساق وفجوات المعرفة وتحديد الصعوبة والبحث عن الحلول وتقديم التخمينات أو فرض الفروض واختبارها وتعديلها وإعادة اختبارها للتوصل إلى النتائج، وهناك عدد من القدرات الابتكارية، منها:

أ – الطلاقة Fluency:

وهي القدرة على إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار أو التلميحات أو الصور التي تنتمي إلى مجال معين أو أكثر من مجال في وحدة زمنية محددة (صلاح مراد، 1988).

ب – المرونة Flexibility:

وهي القدرة على إنتاج عدد متنوع من الأفكار المناسبة لمشكلة معينة أو موقف مثير خلال فترة زمنية محددة (صلاح مراد، 1988).

ج – الأصالة Originality:

وهي القدرة على إنتاج أفكار جديدة وغير مألوفة ونادرة بالنسبة للجماعة التي ينتمي إليها الفرد (صلاح مراد، 1988).

د – تفاصيل الأشكال Figural Elaboration:

وهي القدرة على إضافة خطوط أو أجزاء تؤدي إلى توضيح الشكل الناتج (صلاح مراد، 1988).

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهتم الدراسة الحالية بإعداد برنامج يعتمد على أسلوب الاستقصاء الموجه، ويكون مناسباً لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي بدولة الكويت، وتعرّف أثر هذا البرنامج في تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية والتحصيل، إضافة إلى إعداد مقياسين لحب الاستطلاع (اللفظي والشكلي) لتلاميذ المرحلة الابتدائية.

وقد أعيدت صياغة وحدتين في مادة العلوم بالصف الرابع الابتدائي وفق أسلوب الاستقصاء الموجه. وتُعد مادة العلوم أكثر المواد الدراسية اعتماداً على التجريب والمشاهدة وجمع المعلومات.

وتهدف الدراسة إلى:

1 – إعداد برنامج يعتمد على أسلوب الاستقصاء الموجه لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي من خلال تدريس وحدتين في مادة العلوم.

2 – إعداد مقياسين لقياس حب الاستطلاع (اللفظي، والشكلي) لتلاميذ المرحلة الابتدائية يتناسب والبيئة الكويتية.

3 – دراسة أثر البرنامج في تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية والتحصيل في مادة العلوم لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي.

4 – بحث الفروق النوعية في حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحثان فيما يلي عدداً من الدراسات العربية والأجنبية التي بحثت علاقة حب الاستطلاع بعدد من المتغيرات، ودراسات أخرى حاولت تنمية القدرات الابتكارية وحب الاستطلاع من خلال أساليب وبرامج معدة لهذا الشأن.

ومن الدراسات التي بحثت علاقة حب الاستطلاع بالابتكار وبعض المتغيرات، دراسة (Kreitler, Zigler & Kreitler, 1984) على تلاميذ الصف الأول الابتدائي، وقد توصلت إلى أن عوامل حب الاستطلاع ارتبطت سلبياً مع التحصيل والاحتفاظ Preservation، وارتبطت إيجابياً مع التغيير Variability. كما ارتبط التنميط النظامي إيجابياً مع أحد عوامل الاستطلاع وسلبياً مع الآخر. وقد وُجد أن الإناث أكثر نظامية من الذكور، كما وُجد أن استجابات الإناث متأثرة بالاستطلاع المفاهيمي في حين أن الذكور يميلون إلى التعقيد.

وقام محمد سلامة (1985) بإجراء دراسة كشفية على تلاميذ الصف الخامس الابتدائي، وتوصل إلى وجود ارتباط دال بين حب الاستطلاع والابتكار، وبين الاتجاه نحو السلوك الاستكشافي والابتكار، وبين حب الاستطلاع ودافعية الإنجاز، بينما لم يجد ارتباطاً دالاً بين حب الاستطلاع والتحصيل. كما تفوقت الإناث على الذكور في حب الاستطلاع.

وقد وجد شاكر عبد الحميد وعبد اللطيف خليفة (1990) ارتباطات منخفضة بين حب الاستطلاع وأبعاد الابتكار لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي، وارتباطات دالة بين حب الاستطلاع وكل من المرونة والأصالة لتلميذات الصف السادس الابتدائي.

وأجرى علاء الشعراوي (1997) دراسة لبحث علاقة حب الاستطلاع بالجنس والتوافق لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، ولم يجد فروقاً بين الجنسين في أبعاد حب الاستطلاع، بل وجد فروقاً لصالح الذكور في الدرجة الكلية لحب الاستطلاع، كما وجد علاقات دالة بين حب الاستطلاع والتوافق الشخصي والاجتماعي والمدرسي.

ووجدت أرنون وآخرون (Arnone *et al.*, 1994) أن مرتفعي الاستطلاع من الصفين الأول والثاني الابتدائي يفضلون درجة عالية من غير المألوف وعدم التحديد، وهم أعلى تحصيلاً من المنخفضين.

وقد درس أحمد عبادة (2001) العلاقة بين حب الاستطلاع وكل من القدرات

الابتكارية وسمات المبتكرين لتلاميذ الصفين الخامس والسادس الابتدائيين في البحرين، ووجد علاقة دالة بين حب الاستطلاع والمرونة والأصالة والابتكار، كما وجد علاقة دالة لسمات المرونة وتنوع الميول والمثابرة مع حب الاستطلاع.

أما الدراسات التي اهتمت بتنمية حب الاستطلاع والابتكار فمنها: دراسة رمضان الطنطاوي (1984) عن علاقة الطريقة الكشفية الموجهة في تدريس العلوم بتنمية القدرات الابتكارية لتلاميذ الصف الثاني الإعدادي في مصر، وأعد وحدة في موضوع الطاقة، وتوصل إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة في قدرات الطلاقة والمرونة والأصالة، كما توصل إلى تفوق الذكور على الإناث في المرونة والأصالة.

وأجرى فوزي الحبشي (1984) دراسة عن فعالية الابتكار مع طريقتي العرض والاكتشاف الموجه في التحصيل والابتكار بالمرحلة الثانوية، وتوصل إلى وجود تفاعل بين الابتكار وبين المعالجات، له تأثيره على التحصيل.

بينما أجرى محمد سعفان (1986) دراسته في الكويت عن علاقة طرق التدريس الابتكاري بالقدرات الابتكارية والتحصيل في اللغة الإنجليزية بالمرحلة المتوسطة، وتوصل إلى تفوق المجموعة التجريبية في الطلاقة والمرونة والأصالة، إضافة إلى تفوقها في أبعاد التحصيل.

وبحث أحمد شلبي (1987) أثر طريقة الاستقصاء على تنمية بعض المهارات الجغرافية لطلبة الصف الثاني الإعدادي، وقد وجد أنها أكثر فعالية من الطريقة التقليدية في تنمية المهارات الجغرافية.

بينما درس يعقوب نشوان (1988 أ) أثر الاستقصاء الموجه المكتوب (تعلم ذاتي) على تحصيل المفاهيم العلمية لطلبة المرحلة المتوسطة بالرياض، ولم يجد فروقاً دالة بين المجموعات التجريبية والضابطة.

وأجرى عمر خليل (1989) دراسة لبحث أثر الاستقصاء على تنمية مهارات الاستقصاء والتحصيل في العلوم لطلبة الصف الثالث الإعدادي في اليمن، وتوصل إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة في التحصيل ومهارات الاستقصاء.

كما درست نجاة اللحياني (1990) أثر الاستقصاء الموجه على مستويات التحصيل في العلوم لطالبات الصف الأول المتوسط في السعودية، وتوصلت إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة.

وأجرت صفية سلام (1990) دراسة عن أثر الاكتشاف (الاستقصاء) شبه الموجه في تدريس العلوم على تنمية المهارات العلمية والقدرات الابتكارية لطلبة المرحلة الإعدادية، وتوصلت إلى وجود فروق دالة لصالح المجموعة التجريبية.

وقامت إحسان غفوري (1992) بدراسة مدى فعالية الاستقصاء الموجه في تحصيل البنية العلمية في العلوم (الحقائق، والمفاهيم، والتعاميم، والقوانين، والنظريات) لتلميذات الصف الثاني المتوسط بجدة، ووجدت أن المجموعة التجريبية أعلى من الضابطة في مكونات البنية العلمية.

ودرس تمام إسماعيل (1992) أثر طريقة التعلم الذاتي بالاستقصاء الموجه في تدريس العلوم على تنمية التفكير الابتكاري لتلاميذ الصف السادس الابتدائي في السعودية، وتوصل إلى تفوق المجموعة التجريبية في التفكير الابتكاري.

وتوصلت نصرة محمد جلجل (1997) إلى وجود تأثير لنوع التعليم على القدرات الابتكارية لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي.

وقام أحمد شبيب (1990) بدراسة لتنمية حب الاستطلاع لتلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مصر باستخدام برنامج تدريبي مدته ستة أسابيع، وقد توصل إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة في حب الاستطلاع الشكلي، ولم يجد فروقاً دالة بين الجنسين.

كما أجرت هانم أبو الخير (1992) دراسة لتنمية حب الاستطلاع لطلبة الصف الأول الإعدادي باستخدام برنامج تدريبي مدته عشرة أسابيع، وتوصلت إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة في حب الاستطلاع اللفظي، كما وجدت أن الذكور أعلى من الإناث في حب الاستطلاع قبل إجراء البرنامج، ولم تجد أية فروق بين الجنسين بعد إجراء البرنامج.

وأجرى مازن زينان (1994) دراسة على تلاميذ الصف التاسع الأساسي في الأردن، لبحث أثر طريقتي الاستقصاء والاكتشاف في تدريس التربية الاجتماعية والوطنية في تنمية التفكير الابتكاري، وتوصل إلى وجود أثر للطريقتين في تنمية مهارات التفكير الابتكاري.

ودرس محمد هادي (2000) أثر الاستقصاء الموجه على تحصيل العلوم والاتجاهات نحو العلوم لتلاميذ الصف الخامس الابتدائي في البحرين، وتوصل إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة.

بينما درس (Lee, 2005) علاقة القدرات الابتكارية بسمات الشخصية المبتكرة لعينة من أطفال الروضة في كوريا الجنوبية، ووجد علاقات دالة بينها، وأهمها العلاقات المرتفعة بين حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية.

ويتضح مما سبق أهمية أسلوب التدريس بالاستقصاء الموجه في تنمية حب الاستطلاع وقدرات التفكير الابتكاري والتحصيل، كما يتضح ندرة مثل هذه الدراسات وعدم توافر مقاييس لحب الاستطلاع في المجتمع الكويتي.

فروض الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية اختبار مدى صحة الفروض التالية:

1 – لا توجد فروق دالة بين متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في حب الاستطلاع (اللفظي والشكلي) في القياس القبلي.

2 – لا توجد فروق دالة بين متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في القدرات الابتكارية في القياس القبلي.

3 – توجد فروق دالة بين متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في حب الاستطلاع (اللفظي والشكلي) في القياس البعدي.

4 – توجد فروق دالة بين متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في القدرات الابتكارية في القياس البعدي.

5 – توجد فروق دالة بين متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في تحصيل العلوم.

6 – لا توجد فروق دالة بين متوسطات الذكور والإناث في حب الاستطلاع (اللفظي والشكلي).

7 – لا توجد فروق دالة بين متوسطات الذكور والإناث في القدرات الابتكارية.

8 – توجد علاقات دالة بين حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية.

إجراءات الدراسة:

أولاً – أدوات الدراسة:

1 – حب الاستطلاع:

أعد مقياسان لحب الاستطلاع اللفظي والشكلي(المصور) للأطفال، وقد اعتمد

إعدادها على مراجعة الدراسات السابقة في المجال. حيث حددت أربعة جوانب لحب الاستطلاع اللفظي والشكلي وهي: الجدة، والفجائية، والتناقض، والتعقيد.

وتعني الجدة أن المثيرات تتضمن عناصر مألوفة جمعت في صورة جديدة، وعند عرضها على الطفل يكون شغوفاً بها، ويرغب في استكشافها وتعرّفها. وكلما كان المثير جديداً فإنه يثير تساؤلات تفتح أبواب البحث عن المعلومات (فؤاد أبو حطب، وآمال صادق، 1984، شاكر عبد الحميد، وعبد اللطيف خليفة، 1990; Maw & Maw, 1976).

وتعني الفجائية حدوث غير متوقع من المثير، ويتطلب استجابة للوصول إلى تفسير مقبول (هانم أبو الخير، 1992) و(Maw & Maw, 1964).

بينما يقصد بالتناقض أن المثيرات مخالفة للتوقعات بناء على خبرة الطفل السابقة، كما تكون عناصرها غير متسقة، وتؤدي إلى البحث عن الأسباب وتوسيع الآفاق (هانم أبو الخير، 1992).

أما التعقيد فيشير إلى زيادة عناصر المثير وتنوعها، ومن ثم يزيد من صعوبة تفسير المثير، وهو يستثير الأطفال في تعرف نتيجة التعقيد وإدراك الفرق بينه وبين المثير البسيط (Macaffee, 1977).

واعتماداً على هذه المكونات لحب الاستطلاع أعدت بنود المقياسين من الدراسات السابقة والمثيرات المستخدمة فيها:

أ – حب الاستطلاع اللفظي:

ويتكون من 30 بنداً تُغطي المكونات الأربعة السابق تحديدها، وهي مقتبسة من المقياس الذي أعدته هانم أبو الخير (1992) للمرحلة الإعدادية، وقد عدلت لتتناسب وتلاميذ المرحلة الابتدائية، وتُعطى البنود درجات على سلم مكون من ثلاث نقاط (3= دائماً، 1= قليلاً، 1= نادراً). وقد عرض المقياس على ثلاثة محكمين، وأدى ذلك إلى تعديل صياغة البنود 11،12، 15، 19، 24، 29. وجرب المقياس على 26 طالباً وطالبة في الصف الرابع الابتدائي، وبلغ معامل الثبات بطريقة كرونباك ألفا 0,72، وقد لوحظ أن بعض البنود تحتاج إلى إعادة صياغة اعتماداً على أسئلة الطلاب ونتائج التحليل، حيث عدلت البنود 1، 7، 11، 13، 23، 30 وألغي البند 16. وعليه جرب المقياس مرة أخرى على 28 طالباً وطالبة بالصف الرابع الابتدائي حيث بلغ معامل الثبات بطريقة كرونباك ألفا 76,، كما حسب كرونباك ألفا من التطبيق

القبلي على عينة الدراسة (ن= 141) وبلغ 76,، كما بلغ معامل ثبات إعادة التطبيق على المجموعة الضابطة (ن= 75) 58,.

ب – حب الاستطلاع الشكلي (المصور):

ويتكون من 30 مجموعة من الصور والأشكال، في كل منها ثلاث صور مختلفة في درجة الجدة أو الفجائية أو التناقض أو التعقيد (هانم أبو الخير، 1992)، وتأخذ الإجابات الدرجات (صفر، 1، 2)، كما عرض المقياس على ثلاثة محكمين، ووافقوا على بنود المقياس بنسبة أكثر من 80%.

وقد جرب المقياس على 26 طالباً وطالبة في الصف الرابع الابتدائي، وبلغ معامل كرونباك ألفا 80,، كما عدل تصحيح البندين 6، 16، وأعيد النظر في البنود 2، 6، 14، 16، 20 لضعف ارتباطها بالدرجة الكلية.

وجرب الاختبار مرة أخرى على عينة حجمها 28 طالباً وطالبة في الصف الرابع الابتدائي حيث وجد أن البنود 2، 6، 7، 11، 12، 14، 16، 20، 24 ضعيفة الارتباط بالدرجة الكلية، وعليه فقد حذفت. وبلغ معامل ثبات المقياس (21 بنداً) بطريقة كرونباك ألفا 78,، كما حسب كرونباك ألفا من التطبيق القبلي على عينة الدراسة (ن= 141) وبلغ 78,، في حين بلغ معامل ثبات إعادة التطبيق على المجموعة الضابطة (ن= 75)55,.

وحسب في الدراسة الحالية العلاقات بين درجات حب الاستطلاع اللفظي والشكلي ودرجات القدرات الابتكارية، وقد وجدت علاقات دالة (جدول 7)، وتعُد هذه العلاقات أدلة على صدق مقياسي حب الاستطلاع.

2 – اختبار الابتكار المصور:

أعد الاختبار تورانس، ونقله للعربية (فؤاد أبو حطب وعبد الله سليمان عام 1973). ويحتوي التراث السيكولوجي على بيانات وفيرة عن صدق اختبارات الابتكار لتورانس وكفاءتها في قياس القدرات الابتكارية، إضافة إلى قدرتها على التمييز بين المراحل العمرية المختلفة، وهو يصلح للاستخدام في المراحل التعليمية المختلفة. وقد اختير النشاطان الثاني والثالث (تكملة الخطوط، وتكملة الدوائر). والزمن المسموح لكل نشاط هو عشر دقائق. ويمكن الحصول من هذا الاختبار على درجات للطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل. وبلغت معاملات الثبات83,،73,،71, لكل من الطلاقة والمرونة والأصالة على التوالي. وقد حسب معامل ألفا للابتكار الشكلي من درجات التطبيق القبلي

على عينة الدراسة (ن= 141) وبلغ 86,، وراوحت معاملات الاتساق بين أبعاد الابتكار بين 60,، 89,، ومع الدرجة الكلية بين 78,، 96,.

جدول (1) – معاملات الاتساق بين أبعاد الابتكار الشكلي في التطبيق القبلي

أبعاد الابتكار الشكلي	الطلاقة	المرونة	الأصالة	التفاصيل	الكلي
الطلاقة	–	,89	,64	,73	,96
المرونة		–	,64	,73	,94
الأصالة			–	,60	,78
التفاصيل				–	,84

3 – الاختبار التحصيلي:

أعدّ اختبار تحصيلي موضوعي في وحدتي الماء والحياة، والهواء والحياة. حيث صيغت الأهداف السلوكية للوحدتين السابقتين وأعد جدول مواصفات للاختبار، ثم أُعدت الأسئلة لقياس هذه الأهداف. و يحتوي الاختبار على 37 سؤالاً: 14 سؤالاً من نوع الصواب والخطأ و23 سؤالاً من نوع اختيار من متعدد، وهي تقيس المعرفة والفهم والتطبيق مما يدل على صدق المحتوى للاختبار التحصيلي. وقد راوحت معاملات سهولة الأسئلة بين29, و90,، وبلغ معامل كرونباك ألفا على عينة الدراسة 91,.

ثانياً – برنامج تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية:

أعدّ البرنامج اعتماداً على نموذج الاستقصاء الموجه الذي قدمه يعقوب نشوان (1988 أ)، وطوره محمد هادي (2000)، ويتضمن النموذج العناصر التالية:

1 – اختيار المفاهيم العلمية.

2 – تحديد الأهداف السلوكية.

3 – التهيئة الذهنية للموضوع.

4 – تحديد الأنشطة التعليمية: حيث يصاغ الموضوع في سؤال رئيس يتبعه عدة أسئلة فرعية، وتكون إجابات الأسئلة الفرعية محتوى المعلومات المقصودة.

5 – تدريبات لاصفية.

وقد اختيرت وحدتان من كتاب العلوم للصف الرابع الابتدائي هما: الماء والحياة، والهواء والحياة. وأعيدت صياغة محتوى الوحدتين اعتماداً على الكتاب المدرسي ونموذج الاستقصاء الموجه المذكور.

وقد حددت الحقائق والمفاهيم العلمية، يليها الأهداف السلوكية (وبلغ عدد كل منها 14 لوحدة الماء والحياة، 15 لوحدة الهواء والحياة). وكذلك حددت الأدوات والخامات المطلوبة وأسلوب التهيئة الذهنية (الذي يركز على استثارة حب الاستطلاع لدى المتعلمين) لكل درس، كما حددت أنشطة صفية متنوعة (8، 19 نشاطاً للوحدتين على التوالي) وكذلك أنشطة لاصفية متنوعة (12، 13 نشاطاً للوحدتين على التوالي)، وحددت خطوات السير في الدرس ودور كل من المعلم والمتعلم. ويركز أسلوب التدريس على تنوع الأنشطة والخبرات العملية والمشاركة الفعالة للمتعلم. وبلغ عدد صفحات البرنامج 64 صفحة (40 صفحة في الكتاب المدرسي)، وقسم البرنامج إلى 9 جلسات نفذت في 17 حصة دراسية (والمقرر لها 13 حصة في الخطة الدراسية). وقد عرض البرنامج على اثنين من المتخصصين في الابتكار وتدريس العلوم حيث أضافا بعض الأنشطة اللاصفية. وحددت الوسائل والأدوات المطلوبة للأنشطة المحددة في البرنامج، وقام التلاميذ والتلميذات بإجراء أنشطتهم اللاصفية.

ثالثاً – عينة الدراسة:

اختيرت مدرستان لإجراء التجربة، هما مدرسة زكريا الأنصاري الابتدائية للبنين بمنطقة حولي التعليمية، ومدرسة أم المنذر الابتدائية للبنات بمنطقة الفروانية التعليمية؛ حيث اختير من كل مدرسة فصلان في الصف الرابع المتوسط، أحدهما مجموعة تجريبية والثاني مجموعة ضابطة، ويوضح جدول (2) توصيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع والمجموعة.

جدول (2) – توصيف عينة الدراسة وفقاً للنوع والمجموعة

المجموعة / النوع	بنين	بنات	المجموع
التجريبية	37	31	68
الضابطة	38	35	73
المجموع	75	66	141

خطوات تنفيذ الدراسة:

1 – إعداد برنامج لتنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية لطلبة الصف الرابع الابتدائي اعتماداً على الكتاب المدرسي ونموذج الاستقصاء الموجه، بالاستعانة بمتخصصين في الاستقصاء الموجه والابتكار.

2 – إعداد مقياسين لحب الاستطلاع اللفظي والمصور لتلاميذ المرحلة الابتدائية وتحكيمهما.

3 – تجريب مقياسي حب الاستطلاع وتعديلهما في تجربة استطلاعية أولية، ثم التعديل والتجريب مرة ثانية.

4 – اختيار مدرستين لإجراء البرنامج في منطقتي حولي والفروانية بعد مخاطبة وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم العام.

5 – الاتفاق مع معلم علوم ورياضيات متخصص في الابتكار والاستقصاء الموجه لتدريس البرنامج بمدرسة زكريا الأنصاري الابتدائية للبنين (المجموعة التجريبية)، بينما معلم آخر يدرس للمجموعة الضابطة.

6 – الاتفاق أيضاً مع مشرفة مادتي العلوم والرياضيات في مدرسة أم المنذر الابتدائية للبنات على تدريس البرنامج للمجموعة التجريبية، ومعلمة أخرى تقوم بالتدريس للمجموعة الضابطة.

7 – إجراء اختبارات حب الاستطلاع اللفظي والمصور والابتكار المصور على مجموعات الدراسة الأربع (التجريبية والضابطة للبنين والبنات) قبل تدريس موضوعات الوحدات المختارة في البرنامج.

8 – تدريس البرنامج للمجموعتين التجريبيتين، وتدريس محتوى الكتاب للمجموعتين الضابطتين.

9 – إعادة تطبيق اختبارات حب الاستطلاع اللفظي والمصور والابتكار المصور بعد الانتهاء من تدريس الموضوعات المحددة في البرنامج.

10 – تطبيق الاختبار التحصيلي على مجموعات الدراسة بعد الانتهاء من تدريس موضوعات البرنامج.

11 – تصحيح الاختبارات وإدخال البيانات وإجراء التحليل الإحصائي.

نتائج الدراسة:

أولاً – الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس القبلي:

أجريت مقارنة متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس القبلي لكل من: حب الاستطلاع اللفظي والشكلي، والطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل.

جدول (3) – المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم "ت" بين المجموعتين التجريبية والضابطة في حب الاستطلاع والابتكار (القبلي)

المجموعة / المتغير	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة		قيمة ت
	م	ع	م	ع	
حب الاستطلاع اللفظي	65,20	6,25	63,36	7,51	1,52
حب الاستطلاع الشكلي	27,11	7,42	27,80	6,98	,55
الطلاقة الشكلية	12,68	5,82	11,74	4,45	1,03
المرونة الشكلية	8,58	3,07	7,86	2,42	,75
الأصالة الشكلية	2,80	2,60	2,47	2,43	,75
تفاصيل الأشكال	4,60	2,21	4,47	1,93	,36

يتضح من جدول (3) عدم وجود فروق دالة بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس القبلي لكل من حب الاستطلاع اللفظي والشكلي وأبعاد الابتكار. ويدل ذلك على تجانس المجموعتين في متغيرات الدراسة قبل إجراء برنامج تنمية حب الاستطلاع والقدرات الابتكارية.

ثانياً – الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في التطبيق البعدي:

أجريت مقارنة متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي لكل من: حب الاستطلاع اللفظي والشكلي، والطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل، والتحصيل الدراسي.

جدول (4) – المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم "ت" بين المجموعتين التجريبية والضابطة في حب الاستطلاع والابتكار (البعدي) والتحصيل الدراسي

المجموعة / المتغير	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة		قيمة ت
	م	ع	م	ع	
حب الاستطلاع اللفظي	71,35	10,42	61,94	9,30	*5,29
حب الاستطلاع الشكلي	30,44	5,98	25,73	5,94	*4,44
الطلاقة الشكلية	21,71	5,20	20,69	6,88	,94
المرونة الشكلية	15,97	3,19	11,67	2,64	*8,24
الأصالة الشكلية	7,98	2,98	3,98	2,75	*7,83
تفاصيل الأشكال	7,40	2,15	7,23	3,24	,35
التحصيل	27,75	6,44	17,34	6,87	*8,80

* p > ,001

يتضح من جدول (4) وجود فروق دالة بين المجموعتين التجريبية والضابطة في كل من حب الاستطلاع اللفظي والشكلي والمرونة والأصالة والتحصيل وذلك لصالح المجموعة التجريبية. بينما لم تصل الفروق إلى مستوى الدلالة في كل من الطلاقة الشكلية وتفاصيل الأشكال.

ثالثاً – الفروق النوعية في التطبيق القبلي:

أجريت مقارنة متوسطات الذكور والإناث في التطبيق القبلي على عينة الدراسة لمتغيرات حب الاستطلاع اللفظي والشكلي، والطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل.

جدول (5) – المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم "ت"
بين الجنسين في حب الاستطلاع والابتكار (القبلي)

المتغير / المجموعة	ذكور		إناث		قيمة ت
	م	ع	م	ع	
حب الاستطلاع اللفظي	69,39	11,74	63,42	9,02	*4,72
حب الاستطلاع الشكلي	24,86	6,80	30,35	6,49	**3,12
الطلاقة الشكلية	10,22	4,18	14,42	5,31	*5,00
المرونة الشكلية	7,42	2,55	9,11	2,76	*3,64
الأصالة الشكلية	1,77	2,13	3,60	2,56	*4,46
تفاصيل الأشكال	3,83	1,17	5,32	2,16	*4,36

* p > ,001 ** p > ,002

يتضح من جدول (5) وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في درجات التطبيق القبلي لجميع متغيرات الدراسة، وعليه يجب عزل أثر القياس القبلي من البعدي لتعرف الفروق بين الجنسين في درجات التطبيق البعدي. ولذلك أجري تحليل التغاير للتطبيق البعدي مع عزل أثر التطبيق القبلي. وفيما يلي نتائج تحليل التغاير.

رابعاً – تحليل التغاير لعزل أثر القياس القبلي من القياس البعدي:

أجري تحليل التغاير الثنائي (المجموعة × النوع) لدرجات القياس البعدي وعزل أثر القياس القبلي في كل من حب الاستطلاع اللفظي والشكلي والطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل.

جدول (6) – قيم "ف" لتحليل التغاير الثنائي (المجموعة × النوع) لدرجات القياس البعدي مع عزل أثر القياس القبلي

مصادر التباين / المتغير	قيم (ف)		
	المجموعات	النوع	التفاعل
حب الاستطلاع اللفظي	***27,06	***31,36	***40,74
حب الاستطلاع الشكلي	***36,66	1,01	,56
الطلاقة الشكلية	,21	3,28	***20,06
المرونة الشكلية	***53,08	*6,55	1,94
الأصالة الشكلية	***56,21	**7,35	*6,73
تفاصيل الأشكال	,01	3,88	***29,68

* p >,02 ** p >,01 *** p >,001

أجري تحليل التغاير لدرجات القياس البعدي لمتغيرات الدراسة مع عزل أثر القياس القبلي، ويتضح من جدول (6) وجود فروق دالة لصالح المجموعة التجريبية في كل من حب الاستطلاع اللفظي والشكلي والمرونة والأصالة. كما يتضح أن الذكور أعلى من الإناث في حب الاستطلاع اللفظي والمرونة والأصالة، ولا توجد فروق دالة بينهما في المتغيرات الأخرى.

وقد لوحظ من التفاعلات الدالة أن متوسط حب الاستطلاع اللفظي لذكور المجموعة التجريبية (77,79) أعلى من متوسط الإناث (61,44) ومن متوسط ذكور المجموعة الضابطة (62,15)، بينما متوسط إناث المجموعة الضابطة (62,92) أعلى من متوسط إناث المجموعة التجريبية.

والتفاعل الدال في الطلاقة نتج عن كون متوسط إناث المجموعة التجريبية (19,69) أعلى من متوسط ذكور المجموعة الضابطة (17,21)، ومتوسط إناث المجموعة الضابطة (24,40) أعلى من متوسط ذكور المجموعة التجريبية (22,84).

كما نتج التفاعل الدال في الأصالة عن ارتفاع متوسط ذكور المجموعة التجريبية (8,86) عن بقية المتوسطات، وارتفاع متوسط إناث المجموعة التجريبية (6,85) عن متوسطي المجموعة الضابطة (3,90، 4,06). أما التفاعل الدال في تفاصيل الأشكال فقد نتج عن ارتفاع متوسط إناث المجموعة الضابطة (8,91) على متوسطات المجموعات الأخرى، وانخفاض متوسط ذكور المجموعة الضابطة (5,45) عن المتوسطات الأخرى.

خامساً – معاملات الارتباط بين حب الاستطلاع والابتكار:

حسبت معاملات الارتباط البسيط بين درجات حب الاستطلاع اللفظي والشكلي وأبعاد الابتكار الشكلي (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والتفاصيل) من القياس القبلي على عينة الدراسة.

جدول (7) – معاملات الارتباط بين حب الاستطلاع وأبعاد الابتكار في التطبيق القبلي

المتغير	حب الاستطلاع	
	اللفظي	الشكلي
الطلاقة	,22**	,21*
المرونة	,18*	,17
الأصالة	,11	,18*
التفاصيل	,28***	,20*
الابتكار الكلي	,22**	,20*

p >,05 *   p >,01 **   p >,001 ***

ويتضح من جدول (7) وجود معاملات ارتباط دالة بين حب الاستطلاع اللفظي وكل من الطلاقة والمرونة والتفاصيل والدرجة الكلية للابتكار، في حين يوجد ارتباط دال بين حب الاستطلاع الشكلي وكل من الطلاقة والأصالة والتفاصيل والدرجة الكلية للابتكار، وتُعد هذه العلاقات أدلة على صدق مقياسي حب الاستطلاع.

كما حسبت معاملات ارتباط التحصيل الدراسي مع درجات التطبيق البعدي لكل من: حب الاستطلاع اللفظي والشكلي وأبعاد الابتكار الشكلي، وقد بلغت معاملات الارتباط 29,، 32,، مع حب الاستطلاع اللفظي والشكلي، بينما بلغت 3,، 47,، 39,، 24,، مع كل من الطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل. وجميع هذه المعاملات دالة عند 01,.

تفسير النتائج:

توصلت الدراسة إلى تفوق المجموعة التجريبية على الضابطة في حب الاستطلاع اللفظي والشكلي وفي كل من المرونة والأصالة والتحصيل. وتدل هذه النتائج على فعالية البرنامج في تنمية كل من حب الاستطلاع وبعض أبعاد الابتكار والتحصيل في العلوم. ويرجع ذلك إلى أن البرنامج يعتمد في تنفيذه على المشاركة الفعالة للمتعلمين في عملية التعلم وجمع البيانات وإجراء التجارب والتوصل إلى المعلومات، مما يؤدي إلى تنوع الأفكار وإشباع الرغبة في المعرفة، إضافة إلى ثبات المعلومات بدرجة أكبر من الطريقة العادية التي يكون دور المتعلم فيها قليلاً وربما سلبياً.

وتتسق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصل إليه الطنطاوي (1984) في تنمية الطلاقة والمرونة والأصالة لتلاميذ الصف الثاني الابتدائي، وقد أيد ذلك محمد سعفان (1986) في المرحلة المتوسطة بالكويت. كما توصلت صفية سلام (1990) إلى أن الاكتشاف الموجه في تدريس العلوم ينمي القدرات الابتكارية، وأكد النتائج نفسها مازن زينان (1994) بطريقتي الاستقصاء والاكتشاف في تدريس التربية الاجتماعية، وكذلك تمام إسماعيل (1992) حيث وجد أن الاستقصاء الموجه في تدريس العلوم ينمي الابتكارية.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى ارتفاع تحصيل المجموعة التجريبية على الضابطة، ويتفق ذلك مع ما توصل إليه كل من: عمر خليل (1989) ونجاة اللحياني (1990) وإحسان غفوري (1992) ومحمد هادي (2000)، بينما تتعارض مع نتيجة دراسة يعقوب نشوان (1988 أ) حيث إنه لم يجد فرقاً دالاً في التحصيل بين المجموعتين التجريبية والضابطة باستخدام الاستقصاء المكتوب.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى تفوق الذكور على الإناث في درجات القياس البعدي لحب الاستطلاع اللفظي والمرونة والأصالة، بينما تفوقت الإناث على الذكور

في الطلاقة والتفاصيل. وتتفق هذه النتائج جزئياً مع ما توصلت إليه هانم أبو الخير (1992) من تفوق الذكور على الإناث في حب الاستطلاع قبل البرنامج، بينما تختلف عما توصل إليه محمد سلامة (1985) في دراسته الكشفية من تفوق الإناث على الذكور، وما توصل إليه أحمد شبيب (1990) وهانم أبو الخير (1992) من عدم وجود فروق بين الجنسين في حب الاستطلاع بعد تعرضهم لبرنامج تدريبي.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود علاقات دالة بين حب الاستطلاع اللفظي وكل من الطلاقة والمرونة والتفاصيل، وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه محمد سلامة (1985) وأحمد عبادة (2001). بينما تتعارض نتائج دراسة محمد سلامة (1985) مع نتائج الدراسة الحالية في عدم توصله إلى علاقة دالة بين حب الاستطلاع والتحصيل، وقد وجدت الدراسة الحالية علاقات دالة بين التحصيل وكل من حب الاستطلاع اللفظي والشكلي وأبعاد الابتكار.

وتدل النتائج الحالية على فعالية الاستقصاء الموجه في تدريس العلوم للصف الرابع الابتدائي الذي أدى إلى تنمية كل من حب الاستطلاع اللفظي والشكلي والمرونة والأصالة الشكلية والتحصيل في برنامج واحد، وهذا يعني أن الاستقصاء الموجه فعال في التدريس، حيث إنه يتضمن المشاركة الإيجابية للمتعلمين التي تزيد من اهتماماتهم، وتلبي رغباتهم في المعرفة وحب التعلم، واتجاهاتهم نحو المادة الدراسية (محمد هادي، 2000).

ويبدو من ذلك ضرورة استخدام الاستقصاء الموجه في مدارسنا، والاهتمام بحب الاستطلاع داخل الصفوف الدراسية وخارجها. ويستطيع المعلمون وأولياء الأمور التعاون معاً في تفعيل طريقة الاستقصاء الموجه التي تتطلب توافر العديد من المصادر التعليمية داخل المدرسة وخارجها، لمساعدة المتعلم في المشاركة والقيام بدوره الإيجابي في عملية التعلم. كما أن المعلمين وأولياء الأمور يستطيعون تيسير حب الاستطلاع، من خلال تشجيع المتعلمين والاستماع لتساؤلاتهم المستمرة وتوجيههم نحو مصادر المعرفة، وتقدير جهودهم وآرائهم التي توصلوا إليها بمفردهم. بينما عدم الرعاية والتعليمات والقيود المستمرة على الأنشطة، والتقيد بأسلوب محدد وأفكار ثابتة، تقلل من حب الاستطلاع، إضافة إلى أن تهديد المتعلم يقتل حب الاستطلاع ويدفعه إلى البعد عن المخاطر والأفكار الغريبة أو الجديدة، وهذا ما نخشى مخاطره على مستقبل الوطن.

المراجع:

أحمد شبيب (1990). أثر استخدام برنامج تدريبي على تنمية حب الاستطلاع لدى تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية: جامعة الأزهر.

أحمد شلبي (1987). أثر استخدام طريقة الاستقصاء على تنمية بعض المهارات الجغرافية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. **مجلة كلية التربية**، العدد 11:82 – 102. جامعة المنصورة: جمهورية مصر العربية.

أحمد عبادة (2001). **حب الاستطلاع والابتكار لدى الأطفال**. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

إحسان غفوري (1992). مدى فاعلية طريقة الاستقصاء الموجه في تدريس (البنية العلمية في مادة العلوم) على التحصيل الدراسي لتلميذات الصف الثاني المتوسط بجدة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية.

تمام إسماعيل (1992). أثر استخدام طريقة التعلم الذاتي بالاستقصاء الموجه في تدريس العلوم على تنمية المفاهيم العلمية والتفكير الابتكاري لتلاميذ الصف السادس الابتدائي. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، 4 (5): 349 – 403، جامعة المنيا، كلية التربية.

خليل شبر (1988). نحو أساليب حديثة لتدريس العلوم. ورقة عمل نوقشت في الحلقة الدراسية الإقليمية حول تدريس العلوم الأساسية المنعقدة في البحرين في الفترة 10 – 14 سبتمبر.

رمضان الطنطاوي (1984). العلاقة بين استخدام الطريقة الكشفية في تدريس العلوم وتنمية القدرة على التفكير الابتكاري لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة: جمهورية مصر العربية.

شاكر عبد الحميد، و عبداللطيف خليفة (1990). العلاقة بين حب الاستطلاع والإبداع في المرحلة الابتدائية: دراسة مقارنة بين الجنسين. بحوث المؤتمر السنوي السادس لعلم النفس في مصر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المنصورة، 22 – 24 يناير.

صفية سلام (1990). أثر استخدام الاكتشاف (الاستقصاء) شبه الموجه في تدريس العلوم على تنمية المفاهيم العلمية والمهارات العقلية والتفكير الابتكاري لتلاميذ التعليم الأساسي. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، 3 (3): 401 – 446. جمهورية مصر العربية.

صلاح مراد (1988). الابتكار الشكلي والأداء العقلي وأنماط التعلم والتفكير لمستخدمي اليد اليسرى ومستخدمي اليد اليمنى من تلاميذ المرحلة الإعدادية. في صلاح مراد ومحمد عبد الغفار: **بحوث وقراءات في علم النفس**، القاهرة: دار النهضة المصرية.

علاء الشعراوي (1997). حب الاستطلاع وعلاقته بالتوافق لدى عينة من تلاميذ الصف الثالث بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي. **مجلة كلية التربية**، 1 (3): 33,1 – 37. جمهورية مصر العربية، جامعة المنصورة.

عمر خليل (1989). أثر استخدام مدخل الاستقصاء في التحصيل الدراسي وتنمية مهارات الاستقصاء في العلوم لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في الجمهورية العربية اليمنية. **مجلة كلية التربية**، العدد (5): 308 – 399.

فريدريك بل (1989). **طرق تدريس الرياضيات**، ج1، ترجمة محمد المفتي وممدوح سليمان. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

فؤاد أبو حطب، و آمال صادق (1984). **علم النفس التربوي** (ط3). القاهرة: الأنجلو المصرية.

فؤاد أبو حطب، و عبدالله سليمان (1973). **اختبارات تورانس للتفكير الابتكاري**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

فوزي أحمد الحبشي (1984). فعالية استخدام الألعاب التعليمية لتدريس العلوم في التحصيل الدراسي وتنمية التفكير الابتكاري والاتجاه نحو العلوم لدى تلاميذ الصف السابع من التعليم الأساسي. **مجلة كلية التربية** العدد 227، الجزء الثالث. جمهورية مصر العربية: جامعة الزقازيق.

مازن زينان (1994). أثر طريقتي الاستقصاء والاكتشاف الإستراتيجي لتدريس التربية الاجتماعية والوطنية في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

محمد إبراهيم سعفان (1986). العلاقة بين بعض طرق التدريس الابتكارية وقدرات الطلاب على التفكير الابتكاري والتحصيل في اللغة الإنجليزية بالمرحلة المتوسطة بالكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

محمد أحمد سلامة (1985). حب الاستطلاع عند الأطفال. المؤتمر الأول لعلم النفس، كلية التربية، جامعة حلوان: 521 – 553.

محمد عباس هادي (2000). أثر التدريس بأسلوب الاستقصاء الموجه على تنمية المهارات العقلية العليا في مادة العلوم والاتجاهات نحو المادة لدى التلاميذ المتفوقين عقلياً وغير المتفوقين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، البحرين.

نجاة اللحياني (1990). أثر استخدام طريقة الاستقصاء الموجه في تدريس وحدة (التغيرات الطبيعية) على التحصيل الدراسي لتلميذات الصف الأول المتوسط لمقرر العلوم. رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

نصرة محمد جلجل (1997). الابتكار وتعلم اللغة الأجنبية لدى عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية، المؤتمر الثالث عشر، للجمعية المصرية للدراسات النفسية. الأقصر: جمهورية مصر العربية.

هانم أبو الخير (1992). دراسة تجريبية لتنمية دافع حب الاستطلاع لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية: جامعة المنصورة.

يعقوب نشوان (1988 أ). أثر استخدام طريقة التعلم الذاتي بالاستقصاء الموجه على تحصيل المفاهيم العلمية لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض. **رسالة الخليج العربي**، العدد 26، السنة الثامنة: 79 – 103. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

يعقوب نشوان (1988 ب). **اتجاهات معاصرة في مناهج وأساليب طرق تدريس العلوم**. عمّان: دار الفرقان.

Aleinikov, A.G., Kackmeister, S. & Koenig, R. (2000 Eds.).101 Definitions: Creativity.Midland,Michigan:Alden B. Dow Creativity Center Press.

Arnone,M.P. (2003). *Using instructional design strategies to foster curiosity. ERIC Digest, ED* 479842.

Arnone, M.P. & Grabowski, B.L., Rynd, C.P. (1994). Curiosity as a personality variable influencing learning in a learner controlled lesson with and without advisement. *Educational Technology Research & Development*, 42(1), 5-20.

Berlyne, D.E. (1960). *Conflict arousal and curiosity*. New York: McGraw-hill.

Berlyne,.E. (1965). Curiosity and education. In J.D. Krmbottz(Ed.), *Learning and educational process*. Chicago: Rand McNally.

Berlyne, D.E.(1978).Curiosity and learning. *Motivation and Emotion*, 2, 97-175.

Chak, A. (2002). Understanding childrens curiosity and exploration through the Lenses of Lewins Field theory: On developing an appraisal framework. *Early Child Development Care*, 172(1), 77-87.

Cecil, L.; Gray, M.; Thornburg, K. & Ispa, J. (1985). Curiosity- exploration-play-creativity: The early childhood mosaic. *Early Childhood Development and Care*, 19: 199-217.

Haury, D.L. (1993). Teaching science through inquiry. *ERIC/CSMEE Digest*,]ED-359048.

Hogan, R. & Greenberger, E. (1969). *The development of curiosity scale*. Baltimore: John Hopkins University, Center for the Study of Social Organization of Schools.

Igelsrud, D.& Leonard, W.H. (1988). What research says about biology laboratory instruction. *American Biology Teacher*, 50(5), 303-306.

Isaksen,S.C., Murdock, M.C., Firestein, R.L.& Treffinger, D.J. (1993 Eds.). Nurturing and developing creativity: The emergence of a discipline. Norwood,NJ:Ablex.

Kreitler, S.; Zigler, E. & Kreitler,H. (1984). Curiosity and demographic factors as determinants of children probability-learning strategies. *Journal of Genetic Psychology*, 145: 61-75.

Lee,Kyung-Hwa.(2005). The relationship between creative thinking ability and creative personality of preschoolers. *International Education Journal*, 6(2): 194-199.

Loewenstein, G. (1994). The Psychology of curiosity: A review and reinterpretation. *Psychological Bulletin*, 116(1): 75-98.

Macaffee, J.J. (1977). *The effects of curiosity training on second and fifth grade boys and girls*. Los Angles: University of California.

Malone,T.W.(1981). Toward a theory of intrinsically motivating instruction. *Cognitive Science*, 4: 335-369.

Maw, W.H. & Magoon (1971). The curiosity: Dimension of fifth grade Children. *Child Development*, 42, 2023 - 2031.

Maw, W. H. & Maw, E. W. (1962). Childrens curiosity as an aspect of reading comprehension. *The Reading Teacher Journal*: 140-263.

Maw, W. H. & Maw, E. W. (1964). *An exploratoey study into the measurement of curiosity in elementary school children.* Cooperative Research Project # 801. Delaware University: New York.

Maw,W.&Maw,E.(1966). Childrens curiosity and Parental attitudes. *Journal of Marriage and Family*, 28, 343-345.

Maw, W.H. & Maw, E.W. (1970) Nature of Creativity in high and low Curiosity boys. Developmental Psychology, 2: 325 - 329.

Maw, W.H & Maw, S.W (1976). Nature and assessment of human creativity. In M. Paul (Ed.,): *Advances in psychological assessment.* San Francisco: Javrey Boss Press.

Maw, W. H. & Maw, E. W. (1979). Self concepts of high and low curiosity. *Child Development*, 41, 123-129.

Naylor, F. D. (1981). A state-trait curiosity inventory. *Australian Psychologist*, 16, 172-183.

North West Report, Regional educational laboratory (1997). File://A:\Report provides insights into Inquiry-Based Teaching.

Ochse,R.(1990). *Before the gates of excellence: The determinant of creative genius.* New York:Cambridge University Press.

Perry, B.(2001).Curiosity: The fuel of development. http://teacher.scholastic.-com

Rubenstein, A. S. (1986). *An item-level analysis of questionnaire type measures of intellectual curiosity.* DAI, 47 (2B), 844.

Tinnesand, M. & Chan, A. (1987). Step1: Throw out the instruction. *Science Teacher*, 54(6), 43-45.

Torrance, E.P. (1965). *Rewarding creative behavior.* New Jersey: Englewood Cliffs, Prentice Hall.

Torrance, E.P. (1967). *Guiding creative talent.* New Jersey: Englewood Cliffs, Prentice Hall.

قدم في: يونيو 2005

أجيز في: مايو 2006



The Effect of Directed Inquiry in Developing Curiosity, Creative Abilities, and Science Achievement on 4th Grade Elementary School Students in Kuwait

Salah Mourad*; Fawziyah Hadi**

The study aimed at promoting curiosity, creativity, and scientific achievement by using a directed inquiry method in teaching 4th grade students. Two units from the 4th grade science curriculum were prepared according to directed inquiry. Two scales for measuring verbal and figural curiosity were developed and piloted twice, and their reliabilities were (.72,.76) and (.80,.78) respectively. An achievement test was developed with a reliability of.91. Four classes of 4th grade students were chosen from two schools (one male school, and one female school). The program was administered in two classes used as experimental groups. Curiosity scales and creativity tests were administered to all four classes before and after the program.

Results showed that the experimental groups scored higher than the control groups regarding curiosity, flexibility, originality, and achievement. Boys scored higher than girls in verbal curiosity, flexibility, and originality. Significant relationships were found between verbal curiosity, and fluency, flexibility, and elaboration, while figural curiosity correlated only with elaboration. Achievement correlated highly with curiosity and all creative abilities.

Key Words: Directed inquiry, Verbal curiosity, Figural curiosity, Creative abilities, Scientific achievement, Gender, Fourth grade students

* Dept. of Educational Psychology, College of Education, Kuwait University, Kuwait.

** Dept. of Educational Psychology, College of Education Kuwait University, Kuwait.

مراجعات الكتب:

سياسة

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق

تأليف: د. نايف علي عبيد
الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004
عرض: محمد السيد سليم*

يتناول هذا الكتاب رصد السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتحليلها عبر ثلاثين عاماً تمتد من سنة 1971 مع تأسيس دولة الإمارات حتى 11 سبتمبر سنة 2001. وهذا الكتاب هو رابع كتاب يصدر باللغة العربية عن السياسة الخارجية لدولة الإمارات بعد كتاب الدكتور/ سعد بن محمد آل نهيان الصادر عام 1985، وكتاب الدكتور/ عبدالرحمن بن حارب الصادر سنة 1999، وكتاب الدكتور/ عبدالخالق عبدالله الصادر سنة 2001. ومن ثم، فإنه يكمل سلسلة من الدراسات العلمية عن السياسة الخارجية الإماراتية خلال العشرين عاماً الأخيرة. ويقع الكتاب في 373 صفحة تشمل 340 صفحة من المتن، بالإضافة إلى عدد من الملاحق والمراجع.

وقد قسم المؤلف الكتاب إلى سبعة فصول، بدأها بفصل تناول التعريف النظري والمنهجي للسياسة الخارجية. وقد تضمن هذا الفصل عرضاً للموضوعات المنهجية المرتبطة بتحليل السياسة الخارجية، ومال إلى تفضيل تعريف موسوعة السياسة للسياسة الخارجية بأنها «تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية». وهذا التعريف لا يستوعب الخصائص الجوهرية للسياسة الخارجية، ويقصر السياسة الخارجية على

---

* أستاذ العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الدول؛ فقد استقر في علم السياسة الخارجية في ربع القرن الأخير أن الدول ليست وحدها الكيانات التي يمكن أن يكون لها سياسة خارجية. كذلك تناول هذا الفصل مؤسسات صناعة السياسة الخارجية، وأهداف تلك السياسة وأدواتها ومحدداتها، وقد حصرها في العوامل الطبيعية الدائمة نسبياً، والعوامل المادية المتغيرة (كالقدرات الاقتصادية)، والعوامل البشرية (كالنظام السياسي)، والبيئة النفسية لصانعي القرار، والنظام الدولي. كذلك تناول المؤلف مناهج دراسة السياسة الخارجية وركز على منهج النظم، ومنهج صنع القرار، ومنهج دراسة الحالة. ونلاحظ هنا أن منهج دراسة الحالة يمكن تطبيقه باستعمال منهج النظم أو صنع القرار، فهو ليس منهجاً مستقلاً في ذاته كما أشار المؤلف. وأخيراً، قدم المؤلف الإطار النظري الذي سيتبعه لدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات، والذي أوضحه في شكل 3، وهو ينص على تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية في التأثير عليه والتأثر بقيم صانعي القرار وتصوراتهم، مما يسفر عن صياغة الأهداف واتخاذ القرار. وانطلق في التحليل من فرضية «تكيف» دولة الإمارات مع المحيط الخارجي، وفرضية «التأثير»؛ أي توظيف القدرات للتأثير في المحيط الخارجي، إلا أنه لم يوضح في خاتمة الكتاب أي الفرضيتين كان أكبر تأثيراً في السياسة الخارجية الإماراتية، وإن كان يستشف من التحليل أن الفرضية التكيفية أكثر تأثيراً.

بعد أن قدم د. نايف عبيد المفاهيم والأطر النظرية راح بدءاً من الفصل الثاني يرصد السياسة الخارجية لدولة الإمارات انطلاقاً من تلك المفاهيم والأطر. ففي الفصل الثاني، رصد المؤلف المحددات الأساسية لتلك السياسة، وهي العوامل الجغرافية والتاريخية، والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والتقدم العلمي والتقني والصحي، والبنية السياسية والاتحادية لدولة الإمارات، ودور القيم وتصورات صانع القرار، وأخيراً دور الرأي العام والإعلام. وقد تضمن هذا القسم عدة جداول إحصائية مهمة. ولكنه لم يوضح العلاقة بين تلك المحددات والسياسة الخارجية الإماراتية، فبدا هذا القسم مستقلاً بذاته عن جميع التحليلات التالية. كما أن رصد قيم صانع القرار الإماراتي وتصوراته في الفترة التي يشملها الكتاب، وهو الشيخ زايد بن سلطان، جاء بشكل انتقائي؛ بحيث لم يقدم الصورة الكلية لتلك القيم والتصورات. وأخيراً، عالج المؤلف أهداف السياسة الخارجية الإماراتية وأدواتها.

وفي الفصل الثالث، تناول الباحث بالدراسة وزارة الخارجية الإماراتية ودورها

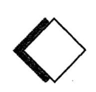
في صنع القرار، فعرض لتنظيم الوزارة الرسمي ودورها في صنع السياسة الخارجية. والحق أن التحليل الوارد في هذا القسم يعطي الانطباع بأن وزارة الخارجية هي جهاز صنع السياسة الخارجية الإماراتية، على الرغم من أن شكل 2 (ص143) يشير إلى أن وزارة الخارجية الإماراتية بعد رئيس الدولة، والمجلس الأعلى، ومجلس الوزراء. ومن ثم، فإن أدوار المؤسسات الثلاث تعلو دور وزارة الخارجية.

في الفصل الرابع، تناول المؤلف رصداً عاماً «للعلاقات الإقليمية والدولية» لدولة الإمارات. ولعل أبرز ما نلاحظه هو أن التحليل انتقل في هذا الفصل إلى مستوى «العلاقات»، بينما الكتاب يرصد الظاهرة على مستوى «السياسة». إن هذا الانتقال من مستوى السياسة (وهو مستوى أحادي) إلى مستوى العلاقات (وهو مستوى تفاعلي) في حاجة إلى تفسير نظري. ولكن تأمل التحليل الوارد في هذا الفصل يشير إلى أنه يتناول سياسة الإمارات تجاه الدول الأخرى، وإن هذا الأمر بحاجة إلى تعديل عنوان الفصل في هذا الاتجاه. وقد عرض المؤلف في هذا الفصل لسياسة الإمارات تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، وإيران، ثم سياستها تجاه الدائرة العربية، وشملت جامعة الدول العربية، والقضايا العربية (كالصراع العربي – الإسرائيلي، وسياسة الإمارات تجاه تسوية النزاعات العربية كالحرب الأهلية اللبنانية، والحرب بين دولتي اليمن، وغيرهما)، وتناول كذلك السياسة الاقتصادية الإماراتية تجاه الدول العربية. وأخيراً، أشار المؤلف إلى سياسة الإمارات تجاه القوى الدولية، وهي بريطانيا، وروسيا، والولايات المتحدة، واليابان، وباكستان، والهند، والصين. ولعل من أبرز المعلومات التي يشير إليها في هذا الفصل أن التبادل الدبلوماسي بين الإمارات وكل من الاتحاد السوفيتي والصين لم يبدأ إلا عام 1985، وهذا أمر يحتاج إلى التفسير ولا سيما أن الدولتين كانتا تناصران القضايا العربية بقوة قبل هذا التاريخ، فما الذي أخر هذا التبادل الدبلوماسي؟ كذلك لم يشر هذا القسم إلى سياسة الإمارات تجاه تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة منذ سنة 1971. والحق أن التوسع في هذا القسم يمكن أن يلقي أضواء مهمة على سياسة الإمارات الخارجية. هذا بالإضافة إلى معرفة سياسة الإمارات تجاه قضية كشمير؛ فباستثناء الإشارة إلى حل النزاع الهندي – الباكستاني بالطرق السلمية، فإن للإمارات سياسة معروفة، قوامها تأييد المطلب الباكستاني لحل النزاع من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

وقد خصص المؤلف الفصول من الخامس إلى السابع لتناول سياسة الإمارات تجاه الحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وأحداث 11 سبتمبر سنة 2001. وتضمنت تلك الفصول معلومات مهمة عن القضايا الثلاث. بيد أن تحليل سياسة الإمارات تجاه تلك القضايا احتل مكانة محدودة بالمقارنة مع عرض القضايا ذاتها. فسياسة الإمارات تجاه الحرب العراقية – الإيرانية احتلت 15 صفحة من 50 صفحة، كما أن دراسة سياسة الإمارات تجاه الغزو العراقي للكويت احتل 14 صفحة من 40 صفحة، كما احتلت دراسة سياسة الإمارات تجاه أحداث 11 سبتمبر وما نتج عنها من تطورات عسكرية في أفغانستان والعراق 10 صفحات من 30 صفحة. والحق أن المعلومات الواردة في تلك الفصول تتسم بالشمول، ولكن كان يمكن اختصارها لصالح التوسع في قضايا أخرى تهم الإمارات مثل دور الإمارات في المؤسسات الإقليمية الجديدة كتجمع دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي الذي انضمت إليه الإمارات سنة 1999. ودورها في الحوار الأوروبي – الخليجي، ورؤيتها لمشروعات الربط القاري الآسيوي، ودورها في آسيا الوسطى. وهي قضايا جديدة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات.

وقد ختم المؤلف كتابه بخاتمة تفصيلية لخصت أهم نتائجه، وبقائمة من الملاحق الإحصائية والمراجع.

ويمثل كتاب د. نايف عبيد إضافة مهمة إلى أدبيات دراسة السياسة الخارجية الإماراتي، وهو جدير بأن يكون مرجعاً في موضوعه.



اجتماع

رقمنة الأخبار، مجالات الابتكار في الصحف الإلكترونية

تاليف: بابلو ج. بوكزكوسكي

الناشر: Digitalizing the News Innovation in Online Newspaper, Cambridge, MA: The MIT Press

عرض: عبدالرحمن محمد الشامي*

يعد الكتاب من أحدث الكتب التي تتناول الصحافة الإلكترونية، وقد نال جائزة أفضل كتاب من «الجمعية الدولية للإعلام» "ICA"، في مؤتمرها السنوي المنعقد في مدينة «نيويورك»، في شهر «مايو» من عام 2005، وتألف الكتاب من 243 صفحة من الحجم المتوسط، كما اشتمل على سبعة فصول.

يدور موضوع الكتاب الأساسي حول الممارسات العملية التي تتم من قبل العناصر المؤثرة في وسائل الاتصال الحالية، وذلك فيما يتعلق باختيار الأنسب من التكنولوجيا الحديثة، وما ينتج عن هذه الخطوات من ظهور وسائل اتصال جديدة، وقد قام «المؤلف» بدراسة هذه الظاهرة من خلال مقابلات أجراها مع 142 شخصية من الشخصيات ذات العلاقة؛ فضلاً عن مئات المحادثات غير الرسمية، وذلك للوقوف على توجهات «الصحف الأمريكية» اليومية، لتوسيع مكينة التوزيع خارج نطاق الحبر والورق، مع تركيز خاص على الصحف المتاحة على شبكة «الإنترنت» "Online"، ويمكن اختزال النتيجة العامة لهذا الاستقصاء - وفقاً للمؤلف - في الرؤية التي تذهب إلى أن وسائل الاتصال الجديدة قد انبثقت من بروز البنى «الاجتمادية» "Sociomaterial" الحالية، في ظل القدرات التقنية المتنامية، وقد تأثرت هذه الثورة بمجموعة من الظروف التاريخية المحلية منها والطارئة، وبعمليات

* أستاذ الاتصال المساعد - جامعة الحديدة، اليمن.

ديناميكية أخرى عديدة، ولتوضيح هذه الرؤية العامة بطريقة أعمق، فقد ركز الاختبار «الإمبيريقي» المتعلق بظهور الصحف الإلكترونية، في بعدين أساسيين، هما: نماذج الابتكار التي تشكل الممارسات المختلفة التي يقوم بها الأشخاص الفاعلون في هذه الصحف، وتحليل متعمق للكيفية التي يتم من خلالها تشكيل هذه المواد، والمنتجات الناشئة عنها؛ فضلاً عن كيفية استخدام وسائل الاتصال، مع إيلاء عناية خاصة لكل من: ثقافة إبداع الصحف المطبوعة، وطرق الابتكار الجارية في غرف الأخبار التي تبث على شبكة «الإنترنت».

يستعرض «الفصل الأول» من الكتاب البدايات الأولى التي تعرفت من خلالها الصحف اليومية الأمريكية على التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، من خلال عدسة الطباعة، واتجاهاتها للتأقلم مع هذه التطورات في ضوء الافتراض الذي يرى أن المستقبل سوف يؤدي إلى حدوث تحسينات في هذا المجال، ولكن ليس إلى إحداث اختلاف جذري فيها، وبمعنى آخر نسخة أخرى عن الواقع الحالي، فعلى سبيل المثال؛ غالباً ما كانت تتم الاستفادة المحدودة من التوجهات الهادفة إلى انسياب المعلومات على نطاقات عديدة بوساطة الحاسبات الشبكية، ولهذا كان يتم توسيع أسلوب غير مباشر يسود الصناعة، وغالباً ما يتم المحافظة عليه.

أما الفصلان: «الثاني» و«الثالث» فقد ركزا على الكيفية التي تعاطت من خلالها الصحف الأمريكية مع التوجه الاستهلاكي بين الجمهور للنشر الإلكتروني، في حقبتي: «الثمانينيات» و«التسعينيات»، وقد اهتم «الفصل الثاني» بمحاولات الصحف الأمريكية اليومية الذهاب إلى خارج نطاق الحبر والورق، بدءاً من الجهود الأولى المعتمدة على الحاسوب، ووصولاً إلى مرحلة الانتشار على شبكة المعلومات العالمية "World Wide Web"، وهناك تطوران رئيسان ميزا هذه المرحلة؛ **الأول:** حدث إبان حقبة الثمانينيات، التي مثلت حقبة الانفجار المعلوماتي، حيث بدأت هذه الصحف اليومية مراحل العمل الأولى على نطاق التوزيع المتعدد، وإقامة البنية التحتية اللازمة للمعلومات، واختيار مجالات المضمون، كما تعلم القائمون على الاتصال في هذه المرحلة أشياء تتعلق بالجدوى الاقتصادية لهذه المساعي الجديدة، من خلال دراسة كيفية استجابة المستخدمين لهم، واتجاهات المستهلكين نحو النشر الإلكتروني، أما **الثاني**: فقد حدث في النصف الأول من حقبة التسعينيات، حيث استقرت الصحف اليومية الأمريكية على شبكة «الإنترنت»، التي جاءت تلبية لرغبة مستهلكيهم، في ظل البيئة القائمة على اختيار الحصول على المعلومات، كما

استمرت الصحف بعد ذلك في استكشاف أكثر الخيارات الأخرى، ومن الواضح أن هذه المرحلة تعد المرحلة الوسيطة لهذه الصحف على «الشبكة»، وقد أفاض هذا الفصل – كذا الفصل الثالث – في تتبع النماذج المختلفة لتطور هذه الصحف، ولكن الأهم من ذلك تسليطه الضوء على الممارسات الأساسية التي من خلالها أسست الصحافة تشابكاً مع الأفق الجيد المتاح في الشبكات الرقمية في بيئة المعلومات.

ويعنى «الفصل الثالث» بتحليل المرحلة الأولى من عمر الصحف الأمريكية اليومية على «شبكة الإنترنت»، والكيفية التي سارت عليها في بداية سنواتها الخمس الأولى، حيث شهدت هذه المرحلة نشاطاً صحفياً محموماً، قامت من خلاله هذه الصحف بتبني طرق مختلفة، كما بذلت مجهودات عديدة من أجل إتاحتها على الشبكة، غير أن بعض هذه الجهود كانت مجرد إعادة إنتاج مضمون الصحف المطبوعة، ووضعه على المواقع الخاصة بها، ومنها ما كان يتم دعمه ببعض المعلومات والمزايا الملموسة، والبعض الآخر كان مجرد مواد جديدة تستخدم التفاعل والوسائط المتعددة، وقد نتج عن هذه الممارسات والابتكارات المختلفة أن صارت الصحف بعد ذلك في اتجاهات مختلفة.

ومن «الفصل الرابع»، حتى «الفصل السادس» قدم الكتاب ثلاث دراسات حديثة لمبادرات حالية قامت بها صحف إلكترونية، وهدفت من خلالها إلى استغلال تفاعلية «الشبكة»، وما تتيحه الوسائط المتعددة في هذا المجال، وقد اختيرت بعض هذه الممارسات من خلال تقديم دراسة حالات متعمقة للمبادرات المتخذة من قبل الصحف المتاحة على شبكة «الإنترنت»، بهدف تقديم محتوى محدد من خلال قواعد منتظمة، استفادت من الميزات الواعدة لهذه الشبكة. وقد ركز تحليل الحالات المدروسة على الممارسات المتبادلة من خلال ثلاثة أبعاد؛ **الأول**: تم من خلال اختيار استراتيجية الاتصال عبر الخط في غرف الأخبار، مركزاً بصفة أساسية على طرق الجمع والمعالجة وتوجهات مضامين المقالات الافتتاحية. أما **الثاني**: فقد أخذ في الاعتبار طريقة ترتيب المعلومات وبنائها، وذلك بالتركيز على اختيار وسيلة الاتصال وتصميم الواجهة، وانسياب المعلومات والمراسلات، واستخدام أدوات نشر معينة وتطويرها، أما البعد **الثالث**: فقد ناقش الخطوات التنسيقية التي تتم بين العاملين في الصحف الإلكترونية، وعلاقات العمل التي تربطهم بنظرائهم في غرفة أخبار الصحف المطبوعة، وزملائهم في أقسام: الإعلانات والتسويق في قسم وسائل الاتصال الجديدة والمستخدمين لها، في حالات الإنتاج المشترك، الذي يتم إبرازه على الصحف الموضوعة على الشبكة.

أما «الفصل الرابع» فقد ألقى نظرة على قسم التكنولوجيا في مجلة «نيويورك تايم» على «شبكة الإنترنت»، وهو القسم الجديد اليومي الذي يجمع كل قصص التكنولوجيا التي تظهر في أكثر من قسم في الصحف المطبوعة، ويوضع مع المضمون الأصلي المعد خصيصاً لنشره على هذه الشبكة، ويتطرق «الفصل» إلى بداية هذا «المشروع» في عام 1996، كمجهود أولي، مع التجديد المحتمل لصحافة «الإنترنت». وبمرور الوقت دخل الحقل الاتصالي بعد مضي أكثر من سنتين، وكان قد تحول إلى منتج يشارك كثيراً من مزايا الصحافة المطبوعة، وعلى الرغم من أن بداية هذا المشروع كانت محاولة للتحرك خارج ترجمة الصحافة المطبوعة إلى لغة النصوص الفائقة، من خلال سبر المناطق الجديدة للصحافة الإلكترونية، فإنه تحول إلى ترجمة النص الفائق إلى صحافة، وكان ذلك غالباً من خلال إعادة طرق إنتاج الصحافة المطبوعة لخلق المضمون الأصلي للبيئة الشبكية.

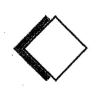
وركز «الفصل الخامس» على مشروع «هيوستن للرحلات الفضائية عبر الزمن» Houston Chronicle’s Virtual Voyager، الذي أطلق في عام 1995، مستخدماً وسائط متعددة لتعزيز تجارب بديلة، في هيئة رحلات مفترضة، تمكن المستخدمين بالإحساس بالقرب من المشهد بقدر الإمكان، دون الوجود الفعلي في المكان، واستطرد «المؤلف» في شرح أسباب إخفاق هذه الثورة السياحية الافتراضية على المستوى التجاري، في الوقت الذي نجحت فيه على مستوى الاستخدام من قبل الشركات المناظرة. في حين اهتم «الفصل السادس» بدراسة المحاولة الرامية إلى الارتباط بالمجتمع، وهو مشروع بادرت به «نيوجرسي أون لاين» New Jersey Online، لتوفير خدمة نشر مجانية على الشبكة للمنظمات التي لا تهدف للربح، والعاملة في ولاية «نيوجرسي»، وذهب «المؤلف» في هذا الصدد؛ إلى أن إتاحة الفرصة للمستخدم للاشتراك مباشرة في إنتاج المضامين، ينتج عن توفير نظام بديل للمعلومات، لتميزه عن النموذج الشديد المركزية المتبع في وسائل الاتصال التقليدية، ووفقاً لرؤية «المؤلف»؛ فإن هذا النظام البديل يتضمن إيجاد علاقة مع أشكال إنتاجية جديدة، تستوعب المستخدمين فيها كشركاء في الإنتاج، وهو ما ينتج عنه تفعيل في الانسياب المتعدد للمعلومات، ويؤدي إلى ممارسات عملية أكبر، للانطلاق نحو الانفتاح أكثر من السيطرة على بوابات الموقع، وإحداث آليات تدعم العلاقات المتبادلة، وتتيح المجال لعلاقات متعددة.

أما «الفصل السابع» والأخير؛ فقد أفرده «المؤلف» لعرض الاستخلاصات العامة للدراسة، وتقديم نماذج من ردود الأفعال من أرض الواقع، حول التحولات التي أحدثتها وسائل الاتصال الجديدة في المشهد الاتصالي، وبدأ هذا «الفصل» بتلخيص نتائج الدراسة «الإمبيريقية» حول أنماط المستحدثات في مواقع الصحف على شبكة «الإنترنت»، والتحليل المتعمق لما يتعلق بآليات التركيب، والمنتج الاتصالي، وتبني وسائل الاتصال الجديدة، وبناء على استخدام هذه الأدوات انتهى «المؤلف» إلى اتجاهين عامين، يسجلان مشهد الاتصال الحالي الجديد عن كثب؛ هما: ديناميكية التقارب "convergence"، وإعادة تشكيل الأخبار، فانتشار تقنية الاتصال، من جهة، وأنماط التنظيم المتاحة فيما يتعلق بتطور «الصحف الإلكترونية» من جهة أخرى مرتبط بقضايا اندماج وسائل الاتصال، الذي يعد واحداً من أكثر المجالات اتساعاً "pervasive"، ولكنه أقلها اختباراً إمبيريقياً فيما يتعلق بدراسة الخطاب الاتصالي.

وفي النهاية؛ يشير «المؤلف» إلى الاتجاه الغالب فيما يتعلق بالاندماج، الذي يفترض أن التغيرات التقنية سوف تقود جميع وسائل الاتصال إلى نموذج موحد يحكمه منطق واحد، ومن ثم يدور الحدس حول البحث عن أفضل تشخيص لهذا المنتج، وعواقبه الاجتماعية المحتملة، وهو ما ذهب «المؤلف» إلى العكس منه في دراسته هذه، التي أظهرت أن الصحف الإلكترونية قد نمت من خلال دمج طرق الطبع القديمة مع الإمكانات الجديدة لهذه الشبكة، في خطوات متصلة، هي مجموعة من الواقع الفعلي لهذه الصحف، مع احتمالات محلية، أدت جميعها إلى مسار الاندماج، إضافة إلى ذلك فإن «الأخبار» في الصحف الإلكترونية قد أحدثت تحولاً في إنتاج الأخبار نفسها، والمنتجات الاتصالية الأخرى، فالاستهلاك المنتظم لهذه الأخبار قد أثر في إعادة صياغتها، سواء من حيث الشكل أو المضمون، حيث أصبحت أكثر تركيزاً على الجمهور "Audience Centered"، الذي غدا على اتصال أكثر بالمحادثات الجارية، وأضاف بعض الاهتمامات المحلية، وبهذا فقصص الأخبار التي على «شبكة الإنترنت» هي من بين الأشياء التي يبدو أنها في حد ذاتها تتغير لتتوسع من مجرد «الخبر» على الورق إلى أن أصبحت «بكسل» على الشاشة.

ويمثل الكتاب قيمة علمية، تصب في خانة الإضافة المتميزة التي تحسب للدراسات الأمريكية في حقل الاتصال بشكل عام، ومتابعتها لكل جديد فيه بشكل خاص، بدءاً من موضوعه الذي كرس لأحد موضوعات الساعة، وهي الصحافة

الإلكترونية، إضافة إلى الأدوات العلمية التي استخدمها المؤلف في هذه الدراسة، حيث لم يكتف بعدد المقابلات العديدة التي أجراها (142)، بل استخدم إلى جانب ذلك الملاحظة العلمية، فضلاً عن البحث الأرشيفي الذي شمل تجارة النشر الصحفي من عام 1969 وحتى عام 1999، غير أن الملاحظ غلبة الجانب الوصفي على ما عداه من الجوانب التحليلية الأخرى، إضافة إلى أن المؤلف لم يقدم في نهاية المطاف – انطلاقاً من تجربته الغنية، ورحلته الثرية في هذا الموضوع – مقترحات مستقبلية لكيفية المضي مستقبلاً في دراسة الصحافة الإلكترونية، والمناهج والأدوات اللازمة لدراستها، وبخاصة أن هذه القضية تعد إحدى الإشكاليات المنهجية المطروحة على الساحة بقوة، منذ نشأة هذا النوع من الصحافة، ومدى الحاجة إلى مشاريع بحثية مشتركة في هذا المجال، فضلاً عن مدى الحاجة إلى مقارنة التجربة الأمريكية في مجال الصحافة الإلكترونية بغيرها من التجارب الأخرى، لما يمثل ذلك من إضافة أخرى لحقل الدراسات الاتصالية الحديثة، ورؤية تكاملية لهذا المجال.



اقتصاد

العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

تأليف: اعتماد محمد علام
الناشر: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة 2004
عرض: ياسمين كمال محمد*

على الرغم من أن قضية العولمة التي كانت إحدى القضايا المحورية في هذا الكتاب قد غطيت في كثير من الأدبيات الاقتصادية والسياسية، العربية والأجنبية، فإن الجديد الذي يأتي به هذا الكتاب، والذي يعد بمنزلة إضافة حقيقية له داخل الأدبيات العربية، يتمثل في تناوله للتحولات التي أتت بها تلك الظاهرة على العلاقة بين العمال والدولة من الناحية السياسية، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والآثار الاجتماعية التي طرأت على الطبقة العاملة، إضافة إلى دور المنظمات الدولية (وعلى رأسها منظمة العمل الدولية) في ضمان حقوق العمال في العالم.

وبداية، يؤكد الكتاب أن عقد الستينيات من القرن العشرين قد شهد اهتماماً متنامياً من جانب المجتمعات المتقدمة بعملية العولمة وتداعياتها. وتزامن ذلك، مع زيادة القلق بشأن قضايا تتعلق بما يمكن أن تخلفه الثورة التكنولوجية من آثار ومن أهمها تفاقم مشكلة البطالة، وعدم الاستقرار داخل سوق العمل والأضرار البالغة التي ستلحق بالطبقة العاملة؛ حيث يصفها – أي هذه الطبقة – بعصب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة في آن واحد.

ويعرض الكتاب تلك القضية من خلال ثلاثة أبواب؛ تناولت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الترتيب، واشتملت على ثمانية فصول

* باحثة في إدارة الأعمال، مصر.

تسعى لمناقشة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت ظاهرة العولمة إلى ظهورها في سوق العمل، ومن ثم أثرت على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمال. فيأتي الفصل الأول ليتناول اتجاهات التشغيل والأجور في المشروعات الصغيرة بوصفها مجالاً اقتصادياً يأخذ في التنامي مع بدء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي. وتنهض هذه المناقشة داخل الفصل، بناء على ما يتوافر من بيانات وإحصاءات تتعلق بحجم المشروعات الصغيرة وقوة العمل بها، وأكثر أنواع النشاط الاقتصادي تركزاً في هذا المجال، سواء من حيث الاستثمارات، أو على أساس النوع، وقدرة المشروعات على امتصاص العمالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تحيط بتلك المشروعات.

أما الفصل الثاني، الذي أتى بعنوان دراسة تحليلية لأوضاع البطالة والتشغيل في مصر فيتناول – من خلال طرحه لرؤية تحليلية – دراسة لأوضاع البطالة والتشغيل على ضوء إمكانات الاقتصاد المصري وقدرته على خلق فرص عمل كافية. وفي هذا الإطار، فقد تم تقسيم المناقشة إلى أربعة محاور، وذلك على النحو التالي: (1) الإطار النظري لمشكلة البطالة وسياسات التشغيل، (2) تحليل ملامح (وهيكل) سوق العمل خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، ثم (3) بعض الحلول المقدمة لمواجهة مشكلة البطالة، وزيادة التشغيل. أما المحور الأخير (4)، فيطرح تصوراً للاستراتيجية المقدمة لحل مشكلات البطالة.

من ناحية أخرى، يهتم الفصل الثالث – منظمة العمل الدولية وحماية العمال – بدور منظمة العمل الدولية، وما تتبناه من مفهوم «للعمل اللائق». حيث ظهر هذا المفهوم على يد مدير عام المنظمة نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين. وهو مفهوم يقدم على أنه غاية للتنمية، والمقصود به أن لكل الناس والبلدان حقاً في الثمار التي تنتج عن عملية التنمية في العالم، والتي تأخذ شكل ما سُمي بالعولمة، كما يسعى هذا المفهوم – «العمل اللائق» – إلى تجنب العيوب الكامنة في هذا النظام الاقتصادي العالمي، وما يتفرع عنه من أنظمة وطنية.

ويتعرض الفصل الرابع – أبعاد وإشكاليات العلاقة بين العمل والدولة والتنظيم النقابي في ظل سياسات التحرير الاقتصادي – لمناقشة مجمل الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل، وفقاً لما تنص عليه اتفاقيات العمل الدولية وتوصياتها. ويشير الكتاب في هذا المجال، إلى أن الطبقة العاملة من أكثر الطبقات التي تعاني تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي؛ وذلك لأن التكلفة الحقيقية لتنفيذ هذه السياسة تقع على

عاتقها. ويمكن حصر الآثار الضارة التي تلحق بالطبقة العاملة في مجموعتين: **الأولى**، وهي تلك المتعلقة بتوزيع الدخل، أما **المجموعة الأخرى**، فتتعلق بمستوى المعيشة.

من ناحية أخرى، فإن الفصل الخامس – أوضاع العمال في مصر بين علاقات عمل جديدة وتنظيم نقابي قديم – يأخذ منحى تطبيقياً، من خلال تناوله للحالة المصرية أيضاً. ويقوم بتتبع تاريخ الحركة العمالية، وأوضاع العمال في مصر، وما اتصفت به هذه الحركة من حالات راوحت بين القوة والضعف، كما يتعرض لدور هذه الطبقة على الصعيد السياسي من خلال مشاركتها في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الأجنبي لمصر فترات زمنية طويلة.

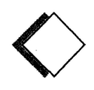
ثم يتناول الفصل السادس بالمناقشة الكشف عن الثابت والمتغير في بناء الطبقة العاملة المصرية عبر مسيرتها التاريخية. ويلجأ إلى منهجية تحليلية تناقش الأبعاد البنائية في كل مرحلة تاريخية من مراحل الحركة العمالية منذ نشأتها في عام 1818، وحتى نهاية القرن العشرين.

أما الفصل السابع – مشكلات الطبقة العاملة في مصر – فيحاول التطرق لما ينجم عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من آثار سلبية على الطبقة العاملة في مصر بشكل عام، كما يركز على الشريحة الدنيا منها بشكل خاص. ومن خلال هذا الفصل يتم الاستشهاد بعدد من الأدلة والبراهين على ما حدث لهذه الطبقة من تغيرات أدت إلى اختلاف ملامحها الأساسية. وعلى سبيل المثال، تعاني هذه الطبقة – بشكل كبير – انخفاضاً في الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (كالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والإسكان الشعبي)، وفي الوقت نفسه ترتفع أسعار هذه الخدمات ورسومها ارتفاعاً كبيراً.

ثم يأتي الفصل الثامن والأخير من فصول هذا الكتاب – الثقافة لدى بعض شرائح الطبعة العاملة: بين ثقافة الصلف وثقافة الظلف – بمحاولة تعرف بعض مظاهر الثقافة للعمال وتحديداً لدى شريحتين من الطبقة العاملة وهما: عمال الصناعة، وعمال الخدمات في القطاع غير الرسمي. وفي هذا الإطار، يرى الكتاب أن ثقافة العمل تتمحور عند العمال حول مفهومين مرتبطين بطبيعة العمل، وهما: الاستقرار (أو الصلف)، ويظهر لدى عمال الصناعة، وعدم الاستقرار أو مشقة العيش وقسوته (ظلف العيش) ويوجد لدى عمال القطاع غير الرسمي. ويشكل كل مفهوم موضوعاً أساسياً تتبلور حوله الثقافة العمالية.

وختاماً، فإن هذا الكتاب – الذي تنوعت خلفيته بين السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الثقافية – قد سعى إلى تعريف مفاهيم نظرية مثل، مفهوم الطبقة، والطبقة العاملة، وثقافة العمال، بالإضافة إلى الجزء التطبيقي الذي تضمنه الكتاب والذي أشير من خلاله إلى الحالة المصرية من حيث تاريخ الطبقة العاملة، والدور السياسي الذي لعبته خلال مرحلة الاستعمار التي مرت بها مصر. بالإضافة إلى ذلك فقد تطرق إلى البعد الدولي لحقوق العمال، المتمثل في دور منظمة العمل الدولية في طرح تصور لحقوق العمال وضماناتهم وسبل الحصول عليها. من ناحية أخرى، فقد عرض الكتاب لعدد من المفاهيم الجديدة، منها مفهوم العمل اللائق.

وفي النهاية، فإن القضايا التي تناولتها فصول الكتاب تلفت النظر إلى تساؤل محوري يدور حول مستقبل العلاقة بين طرفي النظام الاقتصادي: العمال من جهة، والدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى، وبخاصة في ظل التحولات التي تطرأ على طبيعة النظام الاقتصادي الدولي بشكل متسارع.



اقتصاد

التنمية والقيم: مناقشات لنخبة من خبراء البنك الدولي

تأليف: ديفيد بيكمان وآخرون
ترجمة: محسن يوسف – المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2004
عرض: نيللي كمال الأمير*

تعد مؤسسات بريتون وودز – التي يمثل البنك الدولي إحداها – من أهم المؤسسات المالية في العالم منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعلى سبيل المثال، فإنه بعد تعرض دول جنوب شرق آسيا للأزمة المالية سنتي 1997 و1998، أدى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور المعالج لتلك الأزمة من خلال تقديمه لحلول وبرامج اقتصادية تبنتها الدول المتضررة (باستثناء ماليزيا التي رفضت تدخل هذه المؤسسات)، وفي هذا الإطار، تأتي أهمية هذا الكتاب نظراً لكونه يعبر عن خلاصة للأفكار التي طرحت داخل واحدة من أكبر المؤسسات التنموية والمالية وأهمها في العالم، وهي البنك الدولي، وهي أفكار تعبر – وفقاً لوجهة نظر أصحابها – عن الأهمية المحورية للقيام بعملية التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أربعة مؤلفين اشتركوا في تأليف هذا الكتاب تنوعت خلفياتهم الأصلية بين آسيا وأفريقيا وأمريكا وبين الإسلام والمسيحية والهندوسية، إلا أنهم اشتركوا في كونهم خبراء عملوا داخل البنك الدولي، وجاء هذا الكتاب ليعبر عن خبراتهم في هذا المجال.

ومن خلال الكتاب يطرح سؤال محوري يدور مضمونه حول: هل حقق البنك الدولي نجاحاً في رسالته؟ بخاصة أن الفقر لا يزال مستمراً بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية لا تزال مستمرة أيضاً، وهناك بعض العوائق مثل ارتفاع معدلات الأمية وصعوبات التبادل التجاري التي تواجه الدول النامية.

* باحثة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

ويؤكد الكتاب ضرورة ألا تقاس التنمية الحقيقية بالإحصاءات الاقتصادية العامة ولكن عن طريق التحسن الحقيقي في مستوى معيشة الأفراد. وبالمفهوم نفسه فإنه يمكن القول إن التنمية ليست قوة تعمل في فراغ أو ليس لها علاقة بالأفراد، وإنما هي جهد فردي يدعمه تعاون الآخرين، ويؤدي الفهم المتبادل والتشجيع إلى زيادة التفاهم بين الكفاءات وتحقيق التنسيق بين الدوافع العالية لدى الأفراد.

طبيعة عمل البنك الدولي بوصفه مؤسسة مالية دولية:

يجمع الكتاب بين الجانب الوصفي لعمل البنك الدولي من خلال التعريف به وبمهامه، والجانب التحليلي له - الذي يعبر عن الإضافة الأهم لهذا الكتاب - من خلال تعرضه للمشكلات التي تتعرض لها عمليات التنمية في العالم وتناول البنك الدولي لها. وفي هذا الإطار، لا يعد البنك الدولي بنكاً بالمعنى المعروف، ولكنه مؤسسة مصرفية للتنمية لا تهدف إلى تحقيق الربح المالي، ولكن تهدف إلى إزالة أسباب المعاناة من الفقر أو الحدّ منها، ويعد البنك الدولي من المؤسسات البيروقراطية الكبيرة؛ حيث يضم أناساً من جميع أنحاء العالم، لهم خبراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم. إضافة إلى ذلك، يعد البنك الدولي من أكبر المؤسسات الدولية في العالم التي تعمل لتدعيم التنمية الدولية، حيث يقوم بالاستثمار في المشروعات التي تشجع على تبني السياسات الرامية إلى التنمية الاقتصادية وتقليص الفقر في الدول النامية، وتتفق جماعة الخبراء في البنك الدولي على أن العمل في البنك يدفعها بصفة يومية إلى الربط بين المبادئ والأخلاق والدين وبين الاستثمارات الكبيرة والسياسات الاقتصادية التي يتعامل معها البنك.

أهم المشكلات الدولية المعاصرة وتناول البنك الدولي لها:

مرة أخرى، يؤكد الكتاب الارتباط الوثيق بين القيم والتنمية؛ حيث يرجع مشكلاتنا المعاصرة إلى أزمة في القيم أكثر من رجوعها إلى أزمة في الطاقة أو ما شابه ذلك من موارد اقتصادية؛ فالدول المتقدمة تعاني الوفرة الزائدة أو ما يطلق عليه أحياناً «تعاسة الاستهلاك المفرط»، ويتضح هذا في حالة استهلاك الطعام؛ إذ يشكل الإفراط في الأكل مشكلة خطيرة تؤدي إلى السمنة وسوء التغذية والعديد من الأمراض المزمنة في تلك البلدان. ولقد أدى السعي الذي لا يتوقف نحو التقدم المادي إلى فقدان متعة العمل كما أدى إلى تفكك روابط الأسرة وبخاصة بين الأزواج والأبناء والوالدين، كما أدى ذلك إلى انتشار الجريمة والعنف وتعاطي

المخدرات والاتجار فيها، ومن ثم، ستؤدي هذه النزاعات إلى وقوع الفوضى، كما أنها في النهاية ستهدد الرفاهية المادية ذاتها.

من ناحية أخرى، فإن هناك قضايا رئيسة تلخص الوضع الحالي للدول في النظام الدولي، وهي على النحو التالي: **أولاً**: يوجد في العالم اليوم ست قوى نووية على الأقل، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين والهند وفرنسا والمملكة المتحدة، ومن المحتمل وجود قوى أخرى. وعلى قدر ما كان الأمر مخيفاً فإن ميزان الرعب بين القوتين العظميين قد حافظ على الاستقرار في العالم. ويمكن مع امتلاك بلاد أخرى ذات مصالح سياسية شديدة التباين للأسلحة النووية، فإن الخطر من أن تقدم واحدة منها أو أكثر على استخدام تلك القوة يزداد.

ثانياً: قد يؤدي استخدامنا الراهن للبيئة إلى دمارنا في النهاية. وعلى سبيل المثال تشكل الأمطار الحمضية وتدمير الغابات وتآكل الأوزون وارتفاع حرارة الكون علامات واضحة على أننا نسيء استخدام الموارد الموجودة على كوكب الأرض ونستنفدها. ويدور النقاش بين علماء الاقتصاد حول إمكانية إيجاد بدائل للموارد التي نفتقدها أو عدم وجود هذه الإمكانية، وعلى الرغم من أهمية هذه المناقشات فإن المقولة المهملة فيها تدور حول حقيقة كون كل الموارد محدودة في النهاية.

ثالثاً: الارتفاع الزائد والمستمر في النمو السكاني في العالم وفي البلاد الأقل نمواً على وجه الخصوص، فحين يزداد النمو السكاني عن النمو الاقتصادي يصبح الناس أكثر فقراً، ويعد مستوى المعيشة في معظم بلدان أفريقيا وكثير من بلدان جنوب شرقي آسيا غير مقبول بالمرة، وذلك تحت أي معيار، مع العلم بأنه لم يحرز أي تقدم مادي ملموس بالنسبة لهذا الوضع. هذا، ويعد متوسط دخل الفرد في كل البلدان الأفريقية جنوب الصحراء أقل تقريباً مما كان وقت حصولها على الاستقلال السياسي منذ نحو ثلاثين عاماً، وفي مثل هذه الظروف فإن خطر الاضطراب السياسي والاجتماعي يكون من الأمور ذات الاحتمالات الكبيرة.

رابعاً: يعاني النظام الاقتصادي والمالي العالمي حالة اضطراب، كما تخيم على العالم بشدة مشكلات ديون البلاد الفقيرة والغنية على حد سواء. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل مثالين واضحين على ذلك، وما زال الوضع فيهما أبعد ما يكون عن الحل. وعلى الرغم من أهمية هذا الوضع فهو أقل تهديداً من الأخطار

النووية والبيئية الأخرى. وما زال من الممكن اتخاذ سياسات حكومية لإنقاذ الوضع، وستنجح في الأغلب إذا ما قمنا باتخاذها.

خامساً: هناك خوف من أن تصبح مؤسساتنا الوطنية والدولية عاجزة عن متابعة الإيقاع في التغيير. ففي الولايات المتحدة الأمريكية فشل الرئيس الأمريكي والكونجرس على الرغم من العديد من المحاولات في خفض الضرائب أو إحداث زيادة فيها بما يكفي لحل مشكلات الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عدد من الدول الأوروبية نجد أن عدد الأحزاب السياسية قد تضاعف، بحيث لم يعد من الممكن – في كثير من الحالات – تشكيل حكومة أغلبية، ولعل كلاً من الدانمارك وإيطاليا وهولندا أفضل مثال على ذلك. وإذا كنا فخورين بالموازنات والمراجعات التي تقوم بها النظم الديمقراطية فإننا نعترف بأنها في الغالب تؤدي إلى ورطة.

استراتيجية جديدة للتنمية:

بعد تعرض الكتاب لأهمية عمل البنك الدولي عالمياً من جهة، وإلى المشكلات التي تواجهها الدول النامية والدول المتقدمة التي تطرح نفسها، على أجندة عمل البنك، يقدم الكتاب «استراتيجية جديدة للتنمية». تنطلق هذه الاستراتيجية من أن فكرة سد الفجوة الفاصلة عن البلدان المتقدمة لا تزال تحظى بجاذبية سياسية كبيرة في البلدان النامية. ولقد جعلت تكنولوجيا النقل والمواصلات بقاء أساليب الحياة المختلفة جذرياً في أجزاء مختلفة من العالم أمراً غير محتمل ولا يمكن استمراره إذا حدث.

وعلى أي حال، يجب ألا تحاول البلدان النامية تقليد أساليب الحياة القائمة حالياً في البلدان المتقدمة. فهي مهما كانت غير مرضية للكثير في تلك البلدان وغير قابلة للبقاء على نطاق عالمي. وإنما يجب على البلدان النامية أن تجعل الحركة في الاتجاه الذي تحاول البلدان المتقدمة السير فيه وليس في اتجاه نحو ما هي فيه اليوم. وعلى البلدان النامية أن تتبع استراتيجية وقائية للتنمية. فهي – على سبيل المثال – يجب أن تتجنب نموذج البلدان المتقدمة الذي يجعل النمو الاقتصادي يرتكز على الاستخدام المكثف للطاقة. كما يجب عليها أن تكبح نمو أنشطة الرفاهية والرعاية الاجتماعية الباهظة التكاليف، والمشكّلة على نمط تلك التي وجدت البلدان المتقدمة الآن وجوب تقليصها والتخلص منها.

الواقع أن كل البلدان تحتاج الآن إلى أن تتجه نحو أساليب الحياة التي تجمع

بين التقدم المادي واستخدام العقل والنهج والحس الداخلي، ويتمثل هذا الأسلوب الذي يتم التركيز عليه في آسيا، فإن استراتيجيته تستند بقوة إلى كل ما قال به آدم سميث بشأن آلية السوق وما أتى به المهاتما غاندي من نظام للقيم تعد بالكثير. ومن الممكن تسميتها فلسفة آدم – غاندي. ولقد أوضح آدم سميث قبل 200 عام أن هناك توافقاً أساسياً بين مصالح كل من يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة وأن اليد الخفية للسوق تقدم لهذا التوافق أفضل مساندة. ومنذ ذلك الحين والاقتصادات القومية تنمو مترابطة، وما قاله آدم سميث بشأن الأفراد داخل المجتمع يمكن أن يقال الآن عن البلدان داخل إطار الاقتصاد العالمي. وأفضل وسيلة لمساندة المصالح الاقتصادية للأمم منفصلة ومجتمعة هو آلية السوق التي تعمل بحرية مع تجارة حرة في البضائع وعوامل الإنتاج.

وبينما لا يتناقض السعي إلى المصلحة الذاتية مع تقرير المصالح العالمية فإن مهمة قوى السوق تصبح أسهل إذا كان نظام القيم السائد كابحاً للأفراد في المصالح الذاتية قصيرة الأمد. فإفراط الرأسمالية لا يرجع إلى آليات الأسعار والأسواق وإنما إلى نظام قيم يغلب عليه الصراع.

رؤية مسلم لمجتمع التوازن والعدل:

يتعرض الكتاب من خلال أحد مؤلفيه – الدكتور إسماعيل سراج الدين – إلى مفهوم التنمية في الإسلام، وهو بذلك يقدم نموذجاً مغايراً للنموذج الغربي للتنمية الذي يتبناه البنك الدولي. وفي هذا الإطار، يرى الكتاب أن نموذج التنمية الذي يماشي أسس الإسلام سوف يتطلب موقفاً جديداً تماماً يختلف اختلافاً جوهرياً عن المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي الجديد في الغرب في ناحيتين مهمتين. **أولاً**: أنه يتطلب رؤية كلية وشاملة للتنمية؛ بحيث تتضمن النواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية والطبيعية والاقتصادية.

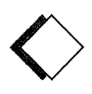
ثانياً: أن يكون التركيز فيها على الإنسان وليس على الناحية الاقتصادية فقط. إن هذا التركيز على البشر يعد تخلياً عن التيار السائد في الفكر الاقتصادي حيث يكون النمو الاقتصادي أساساً مشتقاً من العمل وليس من خلال الاستثمار، ولا تعد النفقات على الموارد البشرية أكثر من كونها نفقات اجتماعية رأسمالية غير مباشرة.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذا الكتاب قد دار حول فكرة محورية مفادها أن القيم – على اختلافها – يمكن استخدامها وتطويعها في حصول الشعوب على

وضع أفضل ومن ثم مستقبل أفضل. على الوجه الآخر، يطرح الكتاب وجهة نظر حول إمكانية حل المشكلات الدولية التي تشترك في المعاناة من آثارها الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، حيث يرى أن مشكلات العالم معقدة وخلافية، إلا أن هذا التعقيد يجب ألا يخفي جوانبه الأخلاقية، فالورطة التي يعيشها كوكب الأرض وسكانه لا تدور أساساً حول تعقد مشكلاته وإنما هي بالأحرى تتمثل في أنه لا توجد لدينا الدوافع الأخلاقية الكافية لمعالجة المشكلات التي تهدد العالم بكل القوى والإمكانات المتاحة أو لاقتناص الفرص الواعية لمعالجتها.

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من الإسهامات التي قدمها هذا الكتاب من خلال تقديمه للفكر الذي يعمل على أساسه خبراء مؤسسة مالية دولية مهمة وهي البنك الدولي، إضافة إلى الربط الذي دار حوله الكتاب بين القيم والتنمية فإن من الضروري أيضاً إدراج عدد من الملاحظات، منها: الأخذ في الاعتبار أهمية قراءة عمل تلك المؤسسة من خلال المراجعة النقدية المقارنة لبعض الأدبيات التي تناولت عملها، أو من خلال معرفة نتائج تطبيق برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي التي قدمها البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للعديد من الدول النامية، سواء كانت دولاً عربية مثل مصر، أو آسيوية مثل إندونيسيا، أو أمريكية مثل الأرجنتين. كما يؤخذ على الكتاب تركيزه على تناول الأبعاد أو الأهداف النظرية لعمل البنك أكثر من استعراض بعد الحالات التي طبقت من خلالها تلك الأفكار. وعلى سبيل المثال، يرى الكتاب أن البلدان النامية عليها أن تجعل حركة عملية التنمية الخاصة بها في الاتجاه الذي تحاول البلدان المتقدمة السير فيه وليس في اتجاه ما وصلت إليه الدول المتقدمة اليوم، ولكنه لم يوضح استراتيجيات الوصول إلى ذلك.

إضافة إلى ذلك يلاحظ أن محاور عمل البنك الدولي وسياساته قد تناولها الكتاب بمثالية شديدة تتنافى – في بعض الأحيان – مع المشكلات التي تواجهها بعض الدول التي تبنت برامج الإصلاح وحزمه التي قدمها لها البنك الدولي. كما غلب على الكتاب استخدام بعض التعبيرات والألفاظ غير الموضوعية.



علم نفس

الشرق الأوسط: ثقافة علم النفس

The Middle East: A Cultural Psychology

تأليف: Gary S. Gregg

الناشر: Oxford University Press, New York, p.458, 2005

عرض: أحمد عبدالخالق*

على الرغم من أن الدكتور «جاري جريج» قد تعلم وتدرب في إطار علم النفس بوصفه نظاماً علمياً وتعليمياً أمريكياً، ومع أنه ليس مواطناً عربياً أيضاً ولا من أصل عربي، فقد كتب كتاباً رائعاً، وبذل غاية جهده في هذا الكتاب عن هذا الجزء المضطرب من العالم؛ ألا وهو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا NENA. وتجدر الإشارة - مع ذلك - إلى أن الدكتور «جريج» قد قضى خمس سنوات في دولة عربية هي المغرب؛ حيث أجرى دراسات وبحوثاً إثنوجرافية. ويثني كاتب هذه السطور على التعليق الذي سطره الأستاذ الدكتور «جيلين» على الغلاف الخلفي للمجلد، حيث قال: «إن هذا كتاب أصيل صدر في الوقت المناسب». كما أثنى على الكتاب - في الموضع نفسه - أعلام في المجال هم: «ماري جود» Good وهي عضو في مركز دراسات الشرق الأوسط والشؤون الدولية في جامعة هارفارد، وكذلك «روبرت لي فين» Le Vine، أستاذ التربية والتطور الإنساني في جامعة هارفارد، و«فاتالي مقدم» Moghaddam أستاذ علم النفس في جامعة جورج تاون. وفضلاً عن ذلك فقد قدم لهذا الكتاب عالم شهير هو الأستاذ «دافيد ماتسوموتو» Matsumoto، حيث سطر مقدمة مهمة للكتاب.

* أستاذ علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه لأمر مهم لعلماء النفس العرب أن يقرؤوا هذا الكتاب الرائع بقلم عالم نفس من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فكثيراً ما يحدث ألا يتفهم الأشخاص أو المجتمعات بشكل دقيق بعض أمور حياتهم الداخلية، وأن المشاهد الخارجي يمكنه أن يضيف ملاحظات مهمة لهؤلاء الأشخاص والمجتمعات. وهذا ما يصدق على الكتاب الذي نعرض له. ومن جوانب القوة في هذا الكتاب أيضاً أن « د. جريج» قد أمدنا بعرض شامل للبحوث والدراسات السابقة التي كتبت في إطار نظم علمية عدة هي: علم النفس، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، التي نشرت سابقاً بالإنجليزية والعربية والفرنسية.

ويشتمل هذا الكتاب على قسمين: يقدم القسم الأول منهما للسياق الثقافي للتطور النفسي في بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدأ بعرض ومناقشة لمختلف القوالب النمطية والصور العقلية المنشورة في الغرب عن العالم العربي المسلم، وهي صور عقلية مشوهة وعلى درجة كبيرة من السوء، يأتي على رأسها الإرهاب بطبيعة الحال، الذي يرى بعض الغربيين أنه نبع عن التعصب Fanaticism في الثقافة العربية والنفس العربية. وكان بعض الكتّاب والمؤلفين الغربيين قد قدموا هذه القوالب النمطية بوصفها تفسيرات للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية لهذه المنطقة. ويفند المؤلف هذه الأفكار.

وبعد ذلك يعرض للخلفية الاجتماعية والبيئية (الإيكولوجية) للتطور النفسي والتنظيم الاجتماعي والقيم الثقافية لأبناء هذه المنطقة من العالم تحت عنوان: «الشرف والإسلام: تشكيل الانفعالات والسمات والذوات».

وعنوان القسم الثاني من هذا الكتاب المهم هو «مراحل التطور النفسي»، ويقدم نموذجاً للتأثيرات الثقافية على تطور الشخصية، وقد تقبل المؤلف إطاراً مرجعياً يعتمد على ست مراحل تطورية وثلاثة مستويات من التنظيم النفسي. وبعد ذلك يعرض للكتابات المرتبطة بذلك، التي تعرض للتطور النفسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقسمة إلى مراحل الحياة الآتية: المهد، والطفولة المبكرة، والطفولة المتأخرة، والمراهقة، والرشد المبكر، والرشد الناضج. ويختتم هذا الجزء بفقرة مهمة تحت عنوان: «أجندة بحثية للمتخصصين في علم النفس الثقافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ويقترح المؤلف عدة أولويات بحثية مستقبلية لكل مرحلة تطورية، ويبرز من بينها ثلاثة مجالات هي: الفردية في مقابل الجمعية، والتشكيل الثقافي للانفعالات، والتبادل الثقافي بين الشعوب Acculturation والثقافة الثنائية Biculturalism.

ومن الممكن أن يوجه النقد إلى هذا الكتاب، حيث قام مؤلفه بالتعامل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما لو كانت بلداً واحداً. ولكن المؤلف كان واعياً لهذا الاعتراض ورد عليه بما يلي: «تضمن العرض الذي قدمته بحوثاً على مجموعات من المسلمين من المغرب إلى باكستان، ومن تركيا إلى السودان، وهي منطقة ضخمة ومعقدة، تكونت ثقافاتها منذ آلاف السنين من شعوب مختلطة، ولغات عدة، وطرق للحياة مختلفة، وأديان كثيرة، ولا توجد ثقافة متجانسة يشتركون فيها، كما لا توجد بالتأكيد «شخصية» أو «عقلية» نتجت عن هذا الخليط، ومع ذلك فسوف أعالجها على أنها "منطقة ثقافية " A culture area (ص4). وغالب الأمر أن بعض الباحثين لن يقتنعوا بهذا المسوغ».

ويختلف مقدم هذا العرض مع مؤلف الكتاب بخصوص هذا المدخل، نظراً للتنوع الكبير للشعوب التي تقطن هذه المنطقة الجغرافية الشاسعة، وعلى الرغم من أن باكستان وتركيا بلدان مسلمان في المقام الأول فإنهما لا يتحدثان العربية. وبالإضافة إلى ذلك توجد ثقافة فرعية نامية في بلاد الخليج العربي، لدول ذات موارد بترولية تجعل أبناءها يتمتعون بدخل قومي مرتفع عندما تقارن ببقية الدول العربية غير المنتجة للبترول. كما أن دولة المغرب – التي قضى فيها المؤلف خمس سنوات – لا تعد مثالاً نموذجياً لمنطقة شمال أفريقيا وحدها. وأضيف أن المؤلف لم يكن دقيقاً عندما كتب بعض المراجع العربية بحروف لاتينية؛ إذ يحتاج هجاء بعضها إلى مراجعة، فضلاً عن أن بعض هذه المصادر لا يمثل وجهة نظر موضوعية دقيقة.

ومع ذلك فإن هذا الكتاب الشامل والشائق جدير بالقراءة، ويرشح للاطلاع من قبل طائفة عريضة من المتخصصين في علوم مختلفة منها: علم النفس، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، ولا سيما أنه لا يتاح حتى الآن مصدر آخر باللغة الإنجليزية – فيما نعلم – يقدم مدخلاً سيكولوجياً ثقافياً شاملاً للبحوث في مراحل الحياة والتطور النفسي في بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



التقارير:

ثقافة الخوف

المؤتمر العلمي السنوي لكلية الآداب والفنون - جامعة فيلادلفيا - عمان - الأردن 26-2006/4/28م

إعداد: فادية المليح حلواني*

لقد أعطى الفلاسفة والمثقفون تفسيرات واسعة ومتنوعة للثقافة سواء من حيث المفهوم أو التطور أو الأبعاد أو النتائج، وأجمع معظمهم على أن الثقافة هي أحد جوانب الحضارة التي أنتجها شعب ما بجانبيها المعنوي والمادي؛ بحيث تشمل الإنتاج الأدبي وإبداعاته بأجناسه المختلفة وقيم المجتمع ومعتقداته ومعارفه وعلومه وفنونه، بما فيها طرائق التفكير ونظرياتها واتجاهاتها.

والمثقف وفق هذا التعريف الواسع للثقافة، هو حالة اجتماعية تنتجها حضارة شعب بمستويات مختلفة متوائمة مع مستوى الارتقاء الحضاري من جهة والإمكانات الذاتية من جهة أخرى.

وقد قام المثقفون والدارسون بتقسيم أنواع الثقافة إلى فروع وميادين وتخصصات، فنتج عن هذا التقسيم تعميق وتفريع لميادين جديدة، خصصت لها الجامعات ومراكز البحث المؤتمرات وحلقات البحث.

وفي هذا المجال عقدت كلية الآداب والفنون بجامعة فيلادلفيا بالأردن في الفترة بين 26-2006/4/28م مؤتمرها العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان:

«ثقافة الخوف» بعد مؤتمرها العاشر الذي عقدته في العام الماضي بعنوان: «ثقافة المقاومة».

أثار عنوان المؤتمر (ثقافة الخوف) الكثير من التساؤلات المستغربة بل المعترضة على العنوان، وبخاصة أن التمهيد الذي وضعه منظمو المؤتمر في الدعوة إليه لم يقدم جواباً شافياً لهذه التساؤلات والتخوفات.

* أستاذة مساعدة في جامعة دمشق - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجمهورية العربية السورية.

في الدعوة إلى المؤتمر أوضح المنظمون (أن ثقافة الخوف تؤثر في المجتمعات والحضارات، كما أنها مرتبطة بملابسات وأسباب كثيرة، بعضها مرتبط بالأنا الحضارية وظروفها وتحولاتها التاريخية، وتظهر ثقافة الخوف على مستوى الفرد والمجتمع والسلطة، وعلى مستوى العلاقة بين الثقافات المختلفة، ويمكن أن توفر الآداب والفنون المختلفة ووسائل الإعلام الجماهيري فرصة مناسبة لمعاينة أنماط هذه الثقافة وأسبابها وتأثيراتها.

وبما أن الحرية شرط مسبق للإبداع والإنجاز الثقافي، ولأن الفرد والمجتمع الخائف يتعطل إبداعه، وترتبك إنجازاته، فإن من أولويات أي مجتمع حر التفكير في ثقافة الخوف ومصادره ومخاطره والسعي للتحرر من سطوته.

شارك في المؤتمر واحد وثمانون باحثاً وباحثة تقدموا بخمسة وستين بحثاً أجازتها لجنة تحكيم المؤتمر، منها خمسة عشر بحثاً لباحثات من النساء الأردنيات والعربيات، ويمثل المشاركون والمشاركات تسع عشرة دولة عربية وإسلامية من إحدى وخمسين جامعة ومركز بحث.

تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من د. صالح أبو أصبع عميد كلية الآداب ورئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر، ود. مروان كمال رئيس جامعة فيلادلفيا الأمين العام السابق لاتحاد الجامعات العربية، ود. ليلى شرف رئيسة مجلس أمناء الجامعة، التي عقد المؤتمر برعايتها.

وقدّم د. طاهر لبيب (تونس) رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع المدير العام للمنظمة العربية للترجمة مساهمة في تعريف ثقافة الخوف بعنوان: "من الخوف إلى التخويف"، وقد شكلت هذه المساهمة مدخلاً علمياً إلى موضوع المؤتمر، أزالت الكثير من اللبس، ونشرت في الوقت نفسه ظلالاً من الخوف على الواقع العربي القائم، متوقفاً عند الخصائص المتلازمة لثقافة الخوف والنصوص المؤسسة في العصر الحالي ولا سيما مفهوم صراع الحضارات، والعداوة مع العرب والإسلام ومقاومة أمريكا منكراً بأنه على الرغم من كون الخوف إحساساً إنسانياً طبيعياً ووسيلة دفاع أولى للعيش والبقاء فإن تأسيس ثقافة تخويفية شكّلت حالة لا طبيعية في المجتمع المعاصر، عملت على إعادة إنتاجه ضمن مجتمع المخاطر؛ بحيث تأسس علم اجتماع خاص به، أو فرع لعلم الاجتماع سمي علم اجتماع المخاطر

مستنكراً في الوقت نفسه لاأخلاقية التخويف السياسي الذي تتبعه الدول لفرض هيمنتها وطغيان ثقافتها التخويفية.

بدوره قدم البروفيسور دومينيك شوڤاليه من جامعة السوربون في فرنسا بحثاً بعنوان "إزاء ثقافة الخوف هل كان هناك أمل في القومية العربية؟"، عبّر فيها عن آماله الكبيرة التي علقها على حركة القومية العربية بوصفها مقوماً أساسياً من مقومات النهضة العربية في العصر الحديث، موضحاً عناصر الخوف التي قاوم بها الاستعمار والمتضررين من حركة النهضة العربية التي تمثلت في القومية العربية.

بعد هذه الجلسة الافتتاحية الحاشدة انتقل المشاركون إلى نشاطات المؤتمر المرافقة التي تضمنت معرضاً للفنان محمد الجالوس وآخر لكتب ومؤلفات لأساتذة الجامعة في مختلف الاختصاصات، عبرت عن غنى ثقافي ومعرفي مميز.

حاول المنظمون تفكيك عناصر ثقافة الخوف عبر مناقشة أربعة محاور هي:

1 – الإطار النظري والفكري.

2 – تجارب الشعوب والخوف.

3 – التربية والتعليم وثقافة الخوف.

4 – تجليات ثقافة الخوف في الأدب والإعلام والفن.

وتوزع رئاسة الجلسات كبار الأساتذة الأردنيين من رؤساء جامعات حاليين وسابقين، بدأت بالدكتور محيي الدين توق رئيس المعهد الدبلوماسي الأردني، وتوالت مع د.هشام غصيب رئيس جامعة الأميرة سمية، ود.معاوية إبراهيم من جامعة الإسراء، ود.عزمي طه السيد من جامعة آل البيت، ود. محمد حور من الجامعة الهاشمية، ود. تيسير أبو عرجة من جامعة البترا، ود. خليل الشيخ من جامعة اليرموك، ود.عز الدين المناصرة من جامعة فيلادلفيا.

في محور الإطار النظري والفكري:

قدم د. أحمد برقاوي أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق بحثاً بعنوان: «الإيديولوجيا والخوف»، عرّف فيها الخوف والإيديولوجيا، وتوصل إلى أنه ليس كل إيديولوجيا مخيفة، كما تحدث عن الوعي الإيديولوجي مبيناً أن فرض الوعي بالخوف ليس وعياً.

كما قدّم الأستاذ موفق محادين من الأردن عرضاً متسلسلاً لتطور أنماط

الخوف في إطار الأزمنة الفلسفية موضحاً أن ظاهرة الخوف ترتبط بناظم منهجي موحد مشتق من الثلاثية الفرويدية المعروفة : الخطيئة – العقاب – الندم، مستنداً إلى دراسات فرويد في التوتم والتابو، وأريك فروم في الخوف من الحرية، وديزمونت موريس في القرد العاري، كما تستند إلى ثلاثية الجابري (محمد عابد) في القبيلة، العقيدة، الغنيمة.

د. أحمد حلواني (سورية) عضو اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية ومدير عام المركز العربي للدراسات المستقبلية.. تحدث عن الظروف السياسية لإنتاج الخوف في المجتمع متوقفاً عند براعة الدولة في تحويل الخوف من المطلب الاجتماعي إلى الأمني مبيناً أن العولمة هي في جانب منها مرحلة متقدمة من ثقافة الخوف إلا أن المجتمعات التي تمتلك القدرة الكبيرة في الاستجابة تستطيع أن تواجه تحدي ثقافة الخوف استناداً إلى نظرية أرنولد توينبي في التحدي والاستجابة.. كما بيّن أن الإيديولوجيا التي تقبل الحوار مع الآخر وفكرة تبادل الآراء تنتقل من إيديولوجيا إلى نظرية، وهو ما تحاول الوصول إليه المجتمعات التي حُكمت بأنظمة إيديولوجية شمولية.

أما د. عبد الحليم عطية أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة فقد ركز بحثه على الأسباب التي تدفع للهروب والخوف من الحرية متناولاً عمل أيريك فروم في الخوف من الحرية في كتابه الصادر عام 1942، وتحليله العوامل الدينامية في تكوين الإنسان المعاصر التي جعلته يرغب في الكف عن الحرية في الدول الفاشية مركزاً على أسئلة معمقة مثل هل يمكن أن تصبح الحرية عبئاً بحيث لا يستطيع الفرد تحمله، ويعمل على التخلص منه؟

ونستطيع أن نستخلص من أبحاث المحور الأول أن صناعة بيئة الخوف تستند إلى تضافر أكثر من عامل هي: العامل الاجتماعي، والعامل الإيديولوجي، والعامل السياسي.

وإشاعة ثقافة الخوف بوصفها إحدى وسائل الردع الداخلية في إخماد مشاعر السخط والاحتجاج مشفوعة بطائفة من النصوص الدينية والجنوح الفارط إلى استعمال آليات القمع الفردي والجماعي يراد منها تشكيل ثقافة الخوف، وبهذا يقول د. فؤاد إبراهيم من جامعة لندن في بحثه المعنون "صناعة البيئة الثقافية للخوف":

(إن ظاهرة الدول التسلطية كما أطلق عليها خلدون النقيب مسؤولة عن ولادة جمهورية الخوف).

أما في محور تجارب الشعوب والخوف فتحدث كل من:

د. إبراهيم أبراش من جامعة الأزهر في غزة بفلسطين، ود. ليلى رعد من الجامعة اللبنانية فرع طرابلس، ود. مسعود ضاهر من الجامعة اللبنانية فرع بيروت، ود. كمال مورينا من كلية الدراسات الإسلامية في كوسوفو، ود. محمد ابتسام فهد من جامعة بغداد في العراق، فشرحوا عناصر الخوف من الاحتلال وأساليبه القمعية، ورسموا صوراً ومفردات لثقافة المقاومة التي أسستها المقاومة، فانتصرت على الخوف بفضل عناصر التكوين في المجتمع العربي والإسلامي المعتمدة على الوطنية وقيم الإخلاص والإيمان المندمج بالحق والشرعية والأساليب التربوية التي تستخدم سواء عن طريق المنظمات والجمعيات والأحزاب أو عن طريق الإعلام المخصص والعام.

وقدم المتحدثون صوراً مؤثرة للشجاعة التي يبديها المقاومون في انتصارهم أو تحديهم لعناصر الخوف التي يحاول المحتلون نشرها وترسيخها.

ولقد شكل هذا المحور نقطة ارتكاز للانتقال إلى المحور الآخر المخصص للخوف في مفهومه السيكولوجي والسلوك الفردي ودور التربية في مواجهته. وهو المحور الذي تحدث فيه د. محمد جاسم ولي من جامعة بغداد، ود. سوسن مبارك من جامعة القدس المفتوحة، ود. رقية السيد طيب من جامعة الخرطوم، ود. محمد نعيم فرحات من جامعة بيت لحم، ود. سوسن شاكر مجيد من جامعة بغداد.

وفي هذا الإطار خصصت جلسة بعنوان: «الوعي الزائف بالغرب»، تحدث فيها: د. يحيى الشيخ صالح من جامعة قسطنطينة بالجزائر، ود. مازن مطبقاني من جامعة الملك سعود، ود. إيمان الصالح من جامعة حلب، ود. محمد جعيدي من جامعة مدريد، والباحث خالد سليمان من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

وتركزت أبحاث هذه الجلسة في ثلاثة محاور:

1 – الخوف من الغرب سياسياً ممثلاً بالاستعمار والاحتلال بمسميات مختلفة.

2 – الخوف من الغرب فكرياً وثقافياً ممثلاً بمشاريع نشر ثقافته عن طريق التبشير والتعليم والهيمنة الإعلامية والتقنية.

3 – الخوف من الغرب اقتصادياً عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والتقدم التكنولوجي والمشاريع الاقتصادية المقدمة تحت غطاء الجات أو الشراكة مع أوربا وغيرها.

يقول د. يحيى الشيخ صالح في بحثه الذي قدمه في هذه الجلسة بعنوان: الإسلام بعيون غربية «الخوف والتزييف»: (إن المنهجية العلمية تقتضي ضرورة التفريق الدقيق بين الإسلام باعتباره ديناً بالمفهوم المجرد ورسالة سماوية مقدسة وبين سلوكيات معتنقيه لأن سلوكيات المعتنقين ليست إلا مجرد قراءات له تتفاوت في درجة الاقتراب منه والابتعاد عنه لكنها لا يمكن بأي حال أن تصل إلى حد المطابقة الكلية معه، ومن ثم فلا يمكن لسلوك أي فرد أو أي جماعة أن يكون حجة على الإسلام سلباً أو إيجاباً، بذريعة الانتساب أو تحديد المرجعية، والأمر نفسه يصدق على الديانات السماوية الأخرى، بل يصدق إلى حد كبير على مختلف الإيديولوجيات والفلسفات، فالطرح المنهجي يميز دائماً بين الجانب العقائدي أو الإيديولوجي أو الفكري التنظيري، وبين تجليات كل ذلك على مستوى السلوك وشتى مجالات الحياة.

ويحدد الدكتور الشيخ صالح أن الخطورة لا تتجلى في تبني السياسيين والإعلاميين لفكرة الخوف من الإسلام ومحاربته كعقيدة فقط وإنما في تبني المفكرين والأكاديميين أيضاً).

وركز المحور الثالث على:

دور التربية والتعليم وثقافة الخوف، وقدمت فيه بحوث عن مقاومة الخوف والسلوك الفردي عند الأطفال والعوامل المؤدية للخوف لدى الطفل الفلسطيني قدمها د. عبدالفتاح الهمص من الجامعة الإسلامية في فلسطين، ود. أحمد الزبون من جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، والمدرسة وثقافة الخوف للدكتور ماجد حرب من جامعة الزيتونة في الأردن، وظاهرة الخوف من الإرهاب في المدارس الأردنية قدمتها د. سلمى الناشف من جامعة الزيتونة.

أما الجلسة الأخيرة في هذا المحور فكانت بعنوان: «سلطة الدين والموروث» ترأسها بجدارة الأستاذ د. عزمي طه السيد من جامعة آل البيت، فقدمت فيها أبحاث د. خالد الجبر من جامعة البتراء في الأردن بعنوان: «سيميائية الخوف في القرآن الكريم»، ود. عبد اللطيف الخياط من جامعة فيلادلفيا بعنوان: «حين يعبث الناس

بالتاريخ»، ود. محمد عزيملي من جامعة دجلة في تركيا بعنوان: «هل كان الفتح الإسلامي سبباً لإخافة السكان»، والباحثة غيدا ضاهر من لبنان بعنوان: «ثالوث الخوف: الله السلطان والأب».

وقد قدمت أبحاث هذه الجلسة صورة عما يحمله الباحثون الإسلاميون ولا سيما من جامعات الدول الإسلامية غير العربية فكرة واضحة عن التكوين الإيجابي في بناء الشخصية الإسلامية لتجاوز عناصر الخوف التي تحاول جهات غربية معادية نشرها عن الإسلام وتحويلها إلى عوامل بناء ذاتي إيجابي يسهم في بناء المجتمع الإسلامي وتعاونه لما فيه خير الإنسانية جمعاء اعتماداً على كونه ديناً إنسانياً يحمل مبادئ الخير والسلام والطمأنينة، كما وجه المؤتمرون تساؤلات نقدية كبيرة للباحثة غيدا ضاهر عن بحثها المعنون بـ "ثالوث الخوف" نظراً للبس الذي قدمته في بحثها حول مفاهيم الخوف في ثالوثها المذكور.

في المحور الرابع والأخير:

قدم الباحثون صوراً أدبية رسمت ما أنتجته أقلام فيها الكثير من الإبداع وتجلياته عن الخوف ومظاهره في الأدب العربي قديمه وحديثه مركزين بشكل خاص على تجلياته السياسية مفسحين المجال لمظاهر الخوف وتجلياته في الإعلام العربي أيضاً ولا سيما عبر الصحافة والتلفزيون، حيث قدم د.عبد الرحمن عزي أستاذ الإعلام في جامعة الإعلام بحثاً معمقاً عن تجليات الخوف في الصحافة، ود. حلمي ساري من الجامعة الأردنية عن صناعة الخوف في المؤسسة الإعلامية، والباحثة ريم عبيدات عن استخدام الصناعات الترفيهية في الإعلام الغربي كأداة تخويف واستلاب وهيمنة موضحة – عبر عرض نماذج عن هذا الإعلام – التزييف والتحريف في عرض صور الحضارة العربية والإسلامية.

ولم يترك الباحثون الشعر والرواية دون دراسة مظاهر لثقافة الخوف فيها؛ فقدم د. مقداد رحيم «تجليات الخوف في الشعر الأندلسي»، ود.علي جعفر العلاق «قراءة في شعرية الخوف عند يوسف الصائغ»، كما قدم د. علي نظري من جامعة لورستان بإيران «تجليات الخوف في الشعر الإيراني الحديث» ود. رشيد بوشعير من جامعة الإمارات «هاجس الخوف في الرواية الخليجية»، ود. إبراهيم السعافين من جامعة الشارقة عن «ثقافة الخوف في الرواية العربية الحديثة»، وكانت المفاجأة البحث الذي قدمه د. فاروق بوزكوز من جامعة دجلة في تركيا بعنوان «الديمقراطية ضد الخوف والعنف عند عبد الرحمن المنيف»؛ حيث أوضح بوصفه باحثاً تركياً

اهتمامه بدراسة الفكر الديمقراطي لدى أديب عربي صاحب (مدن الملح) من خلال الخوف الذي يعيشه المواطن العربي في حياته المعاصرة وبحثه عن الحرية والديمقراطية.

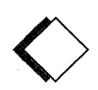
كما كان لأبحاث الفنانين التشكيليين التي قدمها كل من د. محمد السيد من جامعة عمان الأهلية، ود. عدنان خوجه من الجامعة اللبنانية، ود. أحمد عبد المحسن من جامعة عمان الأهلية، ود. رانية صادق من الجامعة نفسها، ود. عرفات النعيم من الأردن – أثرها في تحقيق تشكيل من نوع آخر فيه حالة إبداعية تشكيلية دارت في أجواء تجليات الخوف، وأعطت ألواناً مميزة أزالت مع التجليات الأدبية الأجواء الداكنة للخوف، فقدمت الخوف بصيغ إبداعية ملوّنة، فبقي الخوف مخيّماً على أجواء المؤتمر لكنه أفسح مجالاً لتليين قسوته الداكنة.

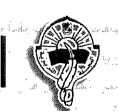
ما أود استخلاصه – بغض النظر عن التوصيات التي أصدرها المؤتمرون ضمن البيان الختامي على أهميتها – هو أن تحليل مصادر واتجاهات الخوف المركب الذي تحمله العولمة لأمتنا هي أن هذا الخوف لم يتكون بشكل عصري جديد بل أستطيع القول عن إعادة إنتاجه بصيغ وأشكال وأبعاد معولمة جديدة تتراكم فيه التوترات والعجز والإحباط في علاقات الصراع والتضاد والتشارك مع الغرب التاريخي مشكلاً مع المخزون الكبير في الذاكرة العربية الجمعية حاجزاً سميكاً يجعل وعينا مسكوناً بأنواع شتى من الخوف منه، بدلاً من استيعابه والتشارك معه أو الاستجابة له وفق نظرية قبول التحدي، وهو ما أعتقد بإمكانية الوصول إليه إذا ما حللنا إمكانات الأمة وطموحاتها المشروعة وصدق النية مع فاعلية نوعية جديدة تنتصر على الخوف وتستشرف المصلحة المستقبلية لأجيالنا العربية القادمة ودورها الإنساني المأمول.

في التوصيات خرج المؤتمر بمجموعة توصيات أكدت ضرورة التنبه إلى سلبية العلاقة بين المجتمع والدولة ورفض عسكرة العولمة وهيمنة الثقافة الاستهلاكية التي تعمل على تهميش خصوصيات الثقافة الوطنية.

كما قدّر المؤتمرون المقاومة الوطنية في فلسطين ولبنان والعراق التي كسرت جدار الخوف، ودور المثقفين العرب في الدفاع عن حق أمتهم العربية في تقرير مصيرها بنفسها، كما أوصوا بالعمل من أجل تعزيز شخصية الطفل العربي وبناء ثقته بنفسه وتحصينه بقيم تسهم في بناء شخصية وطنية متماسكة في مواجهة

الخوف.. ورأى المؤتمرون أن أسباب تأزم العلاقة بين العرب والغرب هي بسبب الانحياز الكامل الذي يبديه الغرب في تبنيه لـ «إسرائيل» واعتماد الكيل بمكيالين. ويؤكدون أهمية فتح قنوات الحوار الإيجابي باستمرار بين الشرق والغرب، كما ينبه المؤتمرون إلى مخاطر تغير البرامج والمناهج التعليمية استجابة لضغوط خارجية، مع التأكيد على أهمية التمسك باللغة العربية لغة ثقافة وفكر، تعلماً وحواراً وإبداعاً في كل المجالات، وبشكل خاص في التربية والتعليم والإعلام مع عدم إهمال اللغات الأجنبية الأخرى تعلماً وترجمة وحواراً.





المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة



بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣
- First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية
- A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (ينـاير، مـايو، سبتمبر)
- Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها
- The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية
- Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

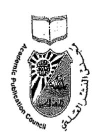
	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .
- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc




مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

يصدر عن المركز مايلي :

- سلسلة الإصدارات الخاصة.
- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي .
- مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي .
- سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات .
- مطبوعات خاصة بنشر ملخصات الأطروحات العلمية (الماجستير ، الدكتوراه) .

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة - صدر العدد الأول عام ١٩٩٧ م .

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية.

قواعد النشر :

أولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معنياً بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ،اللغة العربية وآدابها ، البيئة ، القانون ، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : الا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٠٠ صفحة ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

الاشتراكات

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥د.ك	١٥د.ك	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مديرة المركز

ص. ب ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي (٧٠٤٦٠)

هاتف : ٤٨١٦٧٩٩ - ٤٨١٦٨٠٧ - ٤٨١٦٨٢٤ - المفتاح الدولي : ٠٠٩٦٥ - فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ - ٤٨١٠٤٧٤

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.cgaps.net

البريد الإلكتروني للمركز gulf_center@yahoo.com

الأبعاد المؤثرة على التحول لإنجاب المولود الثاني والثالث في الأردن

عبد الخالق يوسف الختاتنة*
منير عبدالله كرادشة**

ملخص: تبحث هذه الدراسة في المراحل البنائية المبكرة للعائلة الأردنية (الانتقالية إلى مرحلة إنجاب الطفل الثاني والثالث). وبالتحديد فإن هذه الدراسة تحاول أن تبحث الاتجاهات والفوارق في سرعة الانتقال لإنجاب الطفل الثاني والثالث، وفي تفسير أثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية والثقافية على سرعة الانتقال إلى هذه المراحل الإنجابية.

اعتمدت هذه الدراسة بصورة أساسية على تحليل بيانات مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2002، الذي أعد من قبل دائرة الإحصاءات العامة ووزارة الصحة، مستعينة بنموذج التحليل المتعدد المتغيرات (نموذج الخطر Hazard Model) لتقويم تأثير كل متغير مستقل على سرعة الانتقال لإنجاب الطفل الثاني والثالث. هذا، وقد أظهرت الدراسة أن لبعض المتغيرات التي أدخلت في التحليل علاقة مهمة مع سرعة الانتقال لإنجاب الطفل الثاني والثالث، وتمثلت هذه المتغيرات في: مستوى تعليم الزوجة، ومكان الإقامة في الأصل، والعمر الحالي للزوجة، وعمرها عند الزواج، ووفيات الطفل السابق، وحجم الأسرة المرغوب فيه، والحالة العملية للمرأة، واستخدام موانع الحمل.

المصطلحات الأساسية: الانتقال لإنجاب الطفل الثاني، الانتقال لإنجاب الطفل الثالث، المتغيرات الاجتماعية، المتغيرات الديموغرافية، مرحلة التكوين الأسري، المباعدة بين المواليد.

* قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك – الأردن.
** قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك – الأردن.

family size in Jordan. University of Jordan, *Dirast* (Series A: The Humanities), 18 (4). (Arabic): 131-144.

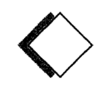
Warren C., F. Hiyari, A. Phyllis, A. Wingo, A. Abdallah. (1990), Fertility and family planning in Jordan: Results from the 1985 Jordan husbands fertility survey. *Studies in Family Planning*. 21(1): 33-39.

World Population Data Sheet (2004). Demographic Data and Estimates for the Countries and Regions of the World Population Reference Bureau.

Yousef .N (1971). Social structure and famale labour force. The case of women working in the moslem Middle East Countries. *Demography*, (8): 257-289.

قدم في: فبراير 2005.

أجيز في: فبراير 2006



Easterlin, Richard A. (1983). Modernization and fertility: A critical essay in determinants of fertility in developing countries: Summary of Knowledge, edited by Bulatao and Lee, Washington D.C: National Academy Press.

Gilks W.R. (1986). The Relationship between birth History and current fertility in developing countries. *Population Studies*. N.40:437-455. London.

Hobcraft J.N, J.W. McDonald & S.O. Rutstein (1985). Demographic determinants of infant and early child mortality: A comparative Analysis. *Population Studies*. No. 39: 4-46.

Hobcraft, J and J. McDonald (1984). Birth Intervals. *WFS Comparative Studies*, No. 28, Voorbing International Statistical Institute: 5-27.

Hoem. B. & J. Hoem (1989). The impact of women's employment on second and third births in modern sweden. *Population Studies*. No 43: 108-141.

Hoem. B .& J. Hoem.(1989). The impact of women's Employment on Second and Third Births in Modern Sweden." Population Studies. No. 43: 47-67.

Lasern, U. (1990). An assessment of the one-child policy in China from1980-1985. *Eur Population*, No. 6: 257-284.

Lioyd Cynthia .B. (1991). The Contribution of the world fertility survey to an understanding of the relationship between women's work and fertility. *Studies in Family Planning*, 22 (3): 104-134.

Lindert.P. (1980). Child costs and economic development. In Esrerlin (Ed.) *Population and Economic Change in Developing Countries*, Chicago: University of Chicago Press.

Omran, A & F. Roudi. (1993). The Middle East population puzzle. *Population Bulletin*. Washington DC: Population Reference Bureau. Inc., July. 8(1): 4-33.

Rindfuss R., L. Bumpass, J. Plamore , M. Concepcion , D. Abu Bakar, S. Gamage , C. Saengtienchai & N. Kim (1984). Child Spacing in Asia: similarities and differences. *WFS Comparative Studies*, No. 29: 10-34.

Rizk. H. (1978). Fertility trends and differentials in Jordan. In *Women Status and Fertility in the Muslim World*, New York: 113-130.

Rindfuss R.R, J.A. Palmore & L.L. Bumpass. (1987). Analyzing birth intervals: implications for demographic theory and data collection. East-West Population Institute. *East West Center Sociological Forum*, 2(4): 87-104.

Rodriguez G. and J. Cleland (1981). The Effects of socioeconomic Characteristics. *International Family Planning Perspectives*. 7(3): 33-45.

Rodriguez G, J. Hobcraft, M.C. Donald, J. Menken, & J. Trussell (1984). A comparative analysis of determinants of birth intervals. *Comparative Studies*, No.30 *WFS*. London: 4-23.

Sahawneh. F,& M. Karadsheh. (1994). Factors limiting investment in children's education and their relationship with desired family size in Jordan. University of Jordan, *Dirast* (Arabic), 21A(2) 236-259.

Sahawneh. F, Karadsheh. M (1992). The characteristics of contraceptive users and their effects on fertility in Jordan. University of Jordan, *Dirast* (Series A: The Humanities), 19(2) (Arabic): 235-255.

Sahawneh. F. & M. Karadsheh. (1991). Social status of women and their impact on

ever observed in the national population. Very short birth interval have been found to be associated with elevated risks of infant mortality and impaired child health. In fact, the effect of cultural factors on the hazard of having a subsequent birth persistent present significant effects on likelihood transition to second and third parities. Therefore, these factors have a substantial effect on the risk to progression to a subsequent birth.

References

Abdel-Aziz, A. (1983). A study of birth intervals in Jordan. *Scientific Reports*, No (46): (3-32)

Almasarweh, I. (1991). Postpartum in fecundability in Jordan: Evidence from the Open birth interval. *Dirasat*, University of Jordan. 18a. (4): 7-44.

Anderson, J, E. and A. Abdel- Aziz (1985). Fertility trends and determinants in Jordan. *International Family Planning Perspectives*. No.2: 47-51.

Arrnold, F, and Z. Lui (1986). Sex Preference, Fertility and family planning in China. *Population & Development Review*. 12. (2): 221-246.

Bumpass L.L, R.R. Rindfuss, & J.A. Palmore. (1986). Determinants of Korean birth interval: The confrontation of theory and data. *Population Studies*, 40: 67-88.

Caldwell John. Caldwell (1987). The cultural context of high fertility in Sub-Saharan Africa. *Population & Development Review*. 13 (3) September: 201-229.

Casterline. J. B. & J. Trussell (1980). Age at first birth. *WFS Comparative Studies*. No. 15, 4-25.

Carrasco E. (1981). Contraceptive practice. *WFS World Fertility Survey Comparative Studies*. No.9: 1-22.

Choe. M, Fei. GWU. Jianming. & Ruyue. Z (1992). Progression to second and third births in China: Patterns and covariates in six provinces. *International Family Planning Perspectives*, No. 18. 130-143.

Choe MK, fei, G Wu j, Zhang R (1991) Covariates of second and third birth in China: Analysis of in-depth fertility survey, Phase 11. Paper presented at 1991 PAA, Washington D.C.

Cleland. J, J. Verrall, & V. Martin(1983). Preferences for the sex of children and their influence on reproductive behaviour. *WFS, Comparative Studies* No .27, p: 6-41.

Cox D.R. (1972). Regression Models and Life Tables. *Journal of the Royal Statistical Society*. B.N 25: 187-202.

Department of Statistics (2003). Jordan population and family health survey 1990. Jordan: Amman.

Department of Statistics (1998). Jordan population and family health survey 1997. Jordan: Amman.

Department of Statistics (1992). Jordan Population and Family Health Survey 1990. Jordan: Amman.

Department of Statistics (1982). Housing and Population Census 1979. Summary Result for Localities in the East Bank. Jordan: Amman.

factors, in addition to cultural factors would contribute the move rapid occurance of second births.

The relative risks of having a third birth are associated with one unit of change in the cavorts, as well as the estimated probability of having third birth by selecting cavorts. The result of the third birth is similar to those for second births, with a few expectation. The effect of child mortality on the likelihood of having a third child was somewhat stronger than it was on having a second child. The factor that varied most in its effect on the progression to second and third births was the gender of the second birth. Having daughters in the second interval had much greater influence on the progression to have a third birth. In general, our results support other previous studies that found a persistent strong son preference in Jordan in the recent years and the important impact of other factors (education, childhood place of residence, religion, length of previous birth, and infant mortality) on going on to having a third childbirth. As observed from Table (1), the variable with the most important effect on the relative hazard having third birth seems to be the education of women, in which the risk of having a third birth is negative and significant statistically. The husband's level of education is compared with the wives education on second and third birth intervals. Moreover, the findings suggest that the majority of cultural factors are unimportant for second and third childbirth, excluding the religion factor, when the other factors are controlled. At these stages of family building, other determinants of demographic and socio-economic factors are particularly important in fertility. Childhood urban residence seems to present an interesting finding at third birth interval. This is due to the existence of a negative and significant effect of cities and town's childhood place of residence at this stage of family building. Thus, we observe from the results that the pattern effect of these variables is weaker in the second interval but it returns to have negative significance effects on the third birth interval. Considering influence of the other variables like age at marriage, it appears that all these variables have significance on the risk to go to have the third birth. Increasing age at marriage has a positive effect on the risk of having a second and third childbirth, probably the fact that this variable captures latent variables with effects "fecundability catch up effects".

In addition, average birth spacing in Jordan is among the shortest

2.16. Cohort

The findings in Table (1) suggested that all female cohort categories are remarkably homogenous with respect to their pattern of family building at this early stage. Though insignificant statistically of cohort women younger than 29 years at the second and third birth intervals, there is a positive and insignificant relative hazard for transition to second and third birth intervals among much older cohorts (30-34) and above. This may be explained by the fact that older cohorts are more influenced by traditions and norms to continue their reproduction and have second and third births. This trend is attributed to the fact that children are of considerable economic support to aging parents and also render prestige values for their parents by carrying on the family line, particularly in agricultural areas, where the size of labor force in each family is a most important factor in family prosperity.(10)

2.17. Watching Television:

The mass media in general enhance personal modernity promoting the adoption of a small family size. Despite the fact that this variable has presented insignificant effects among women who make transition to second or third birth intervals as seen from Table (1), this result is clearly in contradiction with our previous hypothesis.

Summary

The results, of hazard analysis shown in Table (1) indicate that couples' socioeconomic characteristics measured by their level of education, occupation and rural -urban residence have significant effect on the timing of the lowest parities (second and third intervals). Higher hazard of second births is very clear in Jordan. The selective rapidity of second births can be associated with several possible causes. There is evidence that younger women breast-feed for shorter a duration on average, which would bring about shorter periods of infecundity. After the first birth, Fecundity is somewhat higher at younger ages. These

(10) The result by the current age of women at the time of the survey represents a cross-section of the experiencess of women of reproductive age. Thus the cohort effects in our model can be interpreted to summarize the effects of secular changes other than increased education, later age at marriage and urbanization which can lead to substantial effects in the fertility behavior.

As shown from Table 1, the length of interval between marriage and first birth has a strong correlate with relative risk to transition to second birth. In the second intervals the risk of the short subsequent birth intervals among women who have previous child duration (24-35 months) is (0.755) more than among women who have last child in 24 months and less (baseline function). Thus, it is not surprising that women who have shorter previous intervals are more likely to have relatively lower hazard rates and, in other words they tend to have a short interval. This result is somewhat consistent with the findings of (Gilks, 1986). In general, those women who had a first interval in less than 24 months reproduce more rapidly at all durations than do women whose previous interval at less than 24 months.

For women who have the first birth interval in interval less than 36-48 months, the risk of having the second birth has increased to (1.090), while women who have higher previous birth interval (48 months and above) have a lower risk to have second birth. At third birth interval, women who experienced a previous interval of over 42 months are far less likely to proceed to a subsequent birth. Hence women who have a second birth interval in longer duration (36-48 and above) have higher relative hazard to go on to have a third birth.

2.15. Use of Contraceptives

In Jordan there is little attempt by couples to postpone the birth by use of contraceptives unless they had at least one or two children. Women who didn't experience contraceptive use display a lower relative risk to transition to second and third childbirth. It is expected that the length of the first and second birth interval depends mainly on fecundity and coital frequency[9] (Gilks, 1986). All these trends may be explained by the higher characteristics of women who use contraceptives such as higher level of education, cities as childhood place of residence, higher age at marriage, more discussion about the size of desired family (Anderson et al., 1985; Carrasco, 1981).

(9) Contraceptive use is associated with longer waiting time to conception but short postpartum amenorrhea. In short, the effect of modestly increasing contractive use for spacing is producing offset changes in breastfeeding practices.

2.11. Number sons wanted:

Since there is an insignificant effect of this variable on the second childbirth, this effect remains insignificant among women who make progress to the third childbirth. Those women who prefer a greater number of male sons in the family tend to have marginal and undifferential hazard to have second or third childbirths compared with those who prefer less than three male sons baseline function. It is (significant that) women continue childbearing after first and second births regardless of the number of sons wanted.

2.12. Desired family size:

This variable shows insignificant statistical effects on hazards of having second childbirths. The same variable appears to have stronger effects among women who go on to have a third birth. For example women who indicated that they wanted a large family (6 > children) tend to have positive significant statistical relative risks (1.180 time) compared with baseline function. In other words, women who prefer more children tend to have higher hazard rates than those who prefer less children (that is, the stronger the preference of more sons, the shorter the duration of spacing). This finding supports our expectation and other previous studies which indicated that the couples who want to have a large family tend to have shorter length intervals between births (Gilks, 1986).

2.13. Age at start of previous interval:

Table (1) shows that all age categories at the beginning of the previous birth have an insignificant statistical hazard effect to go on to have second and third birth intervals. Moreover, women's age at the beginning of the previous interval is an inconsistent predictor compared with transition rate between the second and third intervals. After the second birth, the hazard for women who start the interval at an older age (23 >) decreases gradually, though with statistically insignificant effects.

2.14. Length of previous birth interval

Another variable which partially captures fecundity, but also includes effects of breastfeeding and contraceptive behavior, is the length of the previous birth interval (Gilks, 1986), which means that our analysis could only begin with the transition from first to second birth. The first birth interval is divided into fourth categories (mentioned in the Table 1).

of a subsequent birth. The death of an only child would leave parents with no living offspring. Thus, those parents who lose a first child would try harder to have another than those who do not experience such event. Meanwhile, women whose first child survived were less likely to have a shorter interval between the first and second birth(8). The timing of the second child in Jordan, as mentioned previously, is influenced by the survival status of the first birth. The pressure, which emanates from a strong pronatalism in Jordan is culture bound i.e. to have children may have forced women who have lost one of their children to conceive as quickly as possible (Rodriguez, 1984). Moreover, the effect of the death of a second child on the length of the subsequent birth interval through its effect on breast-feeding was expected to be very significant. (Almasarweh, 1991)

The relative risks among women who have first or second previous birth death are much higher to have second or third births where the relative hazards are (1.245 and 1.451) respectively. As noted, previous child mortality has a substantial effect on progression to a second or third child. It is much stronger with the death of the third child compared to that of the second child.

In many parts of Jordan women continue to marry earlier and have their first children during their teen years. Their inexperience in caring for their children combined with lower education and lower family income may contribute to increase first infant deaths. Nonetheless, cultural factors may also contribute to reduce the mortality of first births in Jordan .The first child is very important for Jordanian families. Grandmothers generally play a very important role in taking care of their grandchildren, especially in small cities and rural areas. Their participation, advice, and supervision can overcome some of the disadvantages that face first birth experience such as difficult labor and possible concomitant illness, as well as mothers' lack of previous child care experience. (Rizk, 1978) Thereby, one of the significant covariates for predicting a second and third birth was the death of the previous child.

(8) Given the presistence of the pronatalist values in Jordanian society, couples whose first child died were under a strong pressure to produce another child as soon as possible.

that the sex composition of the previous child has an extremely significant effect on the likelihood of having a second birth for women whose first child is a girl where the relative risk is (1.076) time, while the hazard of having a third for women whose second child is girls was (1.122) times than for women whose second child is a boy. This may be explained by the fact that couples whose first or second child is a female are expected to be even more likely in favor of having a subsequent child as quickly as possible for fear of losing another chance to conceive a son.

Therefore, women whose first child was a girl were more likely to hasten the timing of their second and third birth. This alternative explains that these trends may be due to the fact that sons are not only allegedly advantageous to their natal family line, but they are also an important source of labor and can provide protection against destitution in old age (Caldwell, & Caldwell, 1987). The birth of daughters, nonetheless, cannot enhance the status of mothers within the family. Only after the birth of a son, is the mother accepted as a full-fledged member of the husband's family (Caldwell & Caldwell, 1987). However, the birth of sons has a negative effect on subsequent fertility by suppressing ovulation through intensive or extended breastfeeding and by diminishing the desire to have another child soon. As a result, this study is supported by other previous studies which indicate that the interval following the birth of a boy is less likely to be short, although the coefficient does not quite attain statistical significance (Cleland et al., 1983; Rindfuss et al., 1987).

2.10.The death of previous birth:

We study here the interval from one to the next birth according to the survival of a previous child. The death of a previous birth can affect the likelihood of having subsequent births for both social and biological reasons. Some couples may respond to the death of a child by trying to conceive again as quickly as possible by avoiding contraception and increasing coital frequency. Biologically, the death of an infant terminates the contraceptive effects of breast-feeding and insurance motive (Rodriguez, 1984). Because a review of past literature suggests a strong positive relationship between infant mortality and fertility we included the survival status of the previous child because we hypothesized that the death of the previous child would increase the probability

probability of having a second birth does not differ substantially by religion although this probability appears significantly different at the third interval where the relative hazard of having a third birth among Christians is greater. The coefficient corresponding to Christian women who make a transition to the third childbirth is 0.653. Our expectations about the role of religion are ambiguous. Christianity is the religion of a minority (3% in JFHS 1990) (Department of Statistics, 1992), and has introduced new ideas on the family and new views on the use of contraceptives (Yousef, 1971). As women opportunities outside the household increase, breastfeeding decline and contraceptive use increases. Results from hazard models show that there is consistency between Christians and Muslims about the length of the lower parities (first two children) but exhibited a negative effect at the third birth interval.

2.7. Kinship between couples:

The relative hazards among related couples, i.e. first cousins, are statistically insignificant to having second and third births. Thus, the baseline function was found not significant related to the women who marry outside the family (exogamy). This result is in contradiction with our previous hypothesis which indicated that the pressure which emanates from parents and the Jordan culture i.e. to have at least one child soon and continue to having a second child, may have forced women who marry inside their families to conceive quickly. Therefore all the above trends as we assumed previously were enhanced when the marriage occurred inside the family.

In general, despite the above results, kinship remains a fundamental element of social organization in Jordan and reproductive behavior appears to be strong by family structure and household composition and we can understand this importance for this variable in correlation with other socioeconomic, cultural and proximate variables (Rizk, 1978).

2.8. Gender of Previous Birth:

In some cultures, there exists a preference for sons, who consequently attract positive discrimination (Cleland et al., 1983). To test for son-preference, we included the sex of the previous child in the hazard models.

One of the interesting findings that could be noted from Table (1) is

"second birth" decisions because previous working experience may motivate a woman to press for continuing her working career which may, in turn, delay her childbearing. In other words, housewives (non-working women) are more likely than others to have second children because of the relatively lower costs and high benefits of having children. While working experience for women, particularly if in the modern wage sector, may be expected to absorb a mother's time, raise the costs of bringing up children, delay marriage, and reduce lifetime fertility. Thus mothers' work represents both a constraint on their rearing as well as on the productive resources for their support (Lioyd, 1991)

These marginal effects of women's working status on fertility behavior suggest that a small part of this impact might work through delays in marriage. Non working women had insignificantly relative hazard on third interval. Moreover it's important to mention here that the changes in attitude towards work have led to motivate mothers of even young children to participate in the labor force. These changes have been brought about by the public sensitizing and support women to continue their education and have a more effective role in the Jordanian society. We believe that these developments are best understood as reflecting comprehensive changes in women's roles and personal values which have had a profound impact on family situation and would lead to the emergence of the fertility decline behavior (Hoem, & Hoem, 1989). In this context, we can observe that once a woman has married, the working status is somewhat less important in determining when she has her first but not second birth.

Therefore, we hypothesize that in Jordan, a women's occupation has a significant effect on her reproductive behavior particularly at lower parities. As women's opportunities outside the household increase, breastfeeding declines and contraceptive use increases. However, the positive effect of non-working women on the second birth spacing is evident. In general, in Jordan a woman's occupation determines her status within and outside her family, her social environment, the values that she is subject to, and the principal source of her support in old age.

2.6.Religion of couples:

As shown from Table (1) religion attitudes have insignificant effect on the timing of the second birth. Both Muslims and Christians have a similar risk in having second births. As evident from the above table, the

respectively. Women with the highest education are likely to be the more broad minded and tend to make the largest investments in their children (Sahawneh, & Karadsheh, 1994). Thus highly educated parents may be more likely to desire a small number of children and a longer spacing between them. At third interval, the most common tendency we observed was that the relative risks being lower with increasing education. This pattern partly reflects stronger fertility control among the more educated women. After the second interval more educated women exhibit lower propensities to have an addition birth.

The result here is a common tendency that is consistent with other previous studies which indicated that higher education has a significant negative effect on the risk of pregnancy (Abdel - Aziz, 1983; Anderson et, al., 1985; Hoem, & Hoem, 1989; Rizk, 1978). In short, it's interesting to note here that the third childbirth is planned in Jordan. This result supports our previous expectation.

2.4. Husband's Education:

Women whose husbands have more than primary school education are more likely to progress quickly to the third birth with relative hazard of 1.054 and 1.196 respectively. There is, however, a remarkable positive effect of the level of education of husband on the second and third birth intervals. This result conflicts with path effect of women's level of education at the same stage of family building (second and third birth intervals). This result may reflect a strong desire to have a big family in Jordan and is consistent with previous studies (Warren et al., 1990).

2.5.Women's labor force participation

Work often presents a conflict between a woman's role as mother and wife and her role as a career woman. Once a woman is married, the working status she holds becomes somewhat less important in determining when she has her first pregnancy and quite often she may wish to catching up with 'lost time'. (Sahawneh, & Karadsheh, 1991).

Results from Table (1) show that women outside labor force have higher, though insignificant, relative risk of transition to the second stage of family building compared with currently working women (Baseline function). The relative hazard among non-working women who progress to the second birth is about 1.185. This means that employment status may have some influence on wives at earlier stages of family building and

fertility behavior among cities and towns childhood place of residence after bearing the second birth in Jordan can be explained by the fact that women who spent their childhood in cities are more likely to adopt forms of behavior that have opposite effect on the progress of the third birth. They are less likely to breastfeed and at the same time they use contraception to reduce fertility (Rindfuss *et al.*, 1984). Cities, which include the capital city, are highly urbanized with a relatively high literacy rate and a lower infant and child mortality than rural areas and also have easier access to birth control methods which could lead to lower fertility in these areas (Rodriguez. & Cleland 1981; Lindert, 1980). Therefore, it would not be surprising to see negative effect of urban residence on a third birth.

However, compared with women in urban areas, women in rural areas were more likely to have a short interval at second and third birth interval. This finding seems to be consistent with demographic transition theory (Easterlin, 1983): higher risks of fertility are closely associated with low socio economic development and are strongly affected by social background in rural areas. Hence, childhood place of residence proved to be a broad indicator of the type of environment in which the respondent spent her formation years. Thus it's expected to have a clear effect on the subsequent reproductive behavior.

2.3. Educational level of women:

Women's educational level seems to have a positive though insignificant effect on the baseline function at the second birth interval. The lack of statistical significance for women who have the highest educational level is probably associated with their preference to have a second child sooner than women with other educational levels. Moreover, this tendency is generally explained by the fact that fertility increases the effects of shorter breastfeeding by more educated women not being fully offset by the increased contraceptive use at this earlier stage of family building with increasing educational level (Casterline & Trussell, 1980).

The estimated relative risk over the third interval confirms the importance of women's educational level on the fertility behavior. A rather surprising finding is the clear and negative significant effect of higher educated women on the likelihood to progress to the third childbirth. The relative risk for more educated women (primary and more than primary school) at this family processing stage are 0.771 and, 0.754)

The hazard rates for women who marry at an older age are higher than these of women who marry at a younger age of 19 or less. Late marriages may speed up the process of family formation in order to catch up with their peers in terms of the life cycle stage. However, woman's age at first marriage has a high significant effect on the length of second and third intervals in Jordan(6). Women who marry at a later age (20-24, 25 and above) have shorter third birth intervals than do those who marry earlier age. The relative hazard rate among women aged 20-23 is (1.770 and 1.39) respectively. Therefore, these results confirms our previous hypothesis and studies (Abdel- Aziz, 1983; Anderson *et al.*, 1985), that marriage at a later age was associated with a higher hazard rate to transition to subsequent births(7).

2.2. Childhood place of residence:

Table (1) shows that there is a marginal and insignificant regional variation in the length of the second birth interval in Jordan. This variable seems that women who spent their adolescence in towns have a risk of a second birth higher than of other women who spent their adolescence in rural areas(baseline function) where the relative hazard is about (1.059)- though of insignificant statistical effect. While women in cities have more negative and insignificant effects on the second birth interval than those in rural areas where relative hazard = 949, this shift to the negative effect of hazard having second birth among women who grew up in cities at this earlier stage of family building (though of insignificant effects) is an interesting finding and may be attributed to the link between the socioeconomic development in the cities in Jordan.

Moreover, these effects become stronger and significant at the third interval among all city and town childhood residence, where the relative hazard is about (0.858 and 0,984) respectively .The interesting finding here is that there exists a negative and significant effect of towns and cities childhood place of residence on the third interval. This shift in the

(6) The effects of age at marriage on the hazard of having a second birth indicated that there was a catch-up. Women who married late (e.g. at 24 or older were also more likely to have a short interval between the first and second births.

(7) However, age effect should be interpreted with caution for age at marriage may represent a number of unmeasured variables more directly related to other determinant variable (Bumass, Rindfus & Palmore 1986).

A.	Variables	Second Birth Interval.		Third Birth Interval	
		Risk Ratio	Pr > Chi-square (sig)	Risk Ratio	Pr > Chi-square (sig)
	Intermediate Variables				
	3= Not Relative	1.04	0.082	0.460	0.280
7.	**Gender Composition of Previous Birth****				
	1= Male (Baseline)	B	B	B	B
	2= Female	1.076*	0.000	1.122*	0.000
8.	**Death of Previous Birth****				
	Yes	B	B	B	B
	No	1.245*	0.000	1.451*	0.000
9.	**Number of Sons Wanted ****				
	1= ≤ (2 sons (Baseline)	B	B	B	B
	2= 3 Sons	1.129*	0.030	0.58*	0.05
	3= 4+≥ sons	1.051	0.20	0.52	0.35
10.	**Number of children Wanted ****				
	1=≤ 3 (Baseline)	B	B	B	B
	2= (4-5)	0.49	0.20	1.143	0.07
	3= 6 ≥	0.55	0.150	1.80*	0.003
11.	**Age at Start of the Previous Interval ****				
	1= ≤ 19 (Baseline)	B	B	B	B
	2= 20-22	0.971	0.170	0.992	0.088
	3= 23 ≥	0.990	0.90	0.909	0.092
12.	**Length of Previous Birth Interval****				
	0= 12-23	B	B	B	B
	1= 24-35	0.755*	0.033		
	2= 36-47	1.090*	0.002		
	3= 48+	0.88	0.11	0.98*	0.001
13.	**Cohort****				
	1= ≤ 19	0.886	0.240	0.739	0.30
	2= 20-24	0.950	0.142	1.00	0.088
	3=25-29	0.964	0.062	0.881	0.150
	4=3034	1.52	0.08	1.023*	0.21
	5=35-39	1.025	0.12	1.109	0.092
	6=40-44	1.014	0.22	1.042	0.28
	7=45+	B	B	B	B
14.	**Watching Television********				
	0= (Rarely, Sometimes)	B	B	B	B
	1 Frequently	0.716	0.278	1.097	0.084

B=Baseline, *Significant Variables, **= Demographic Variables,

=Socioeconomic Variables, *=cultural Variable

childbearing late tend to make a conscious attempt to catch up through relatively rapid childbearing (Omran, & Roudi, 1993). These trends are more evident among higher age at marriage. Thus, these women may have a strong reason not to take contraceptives since they are at the end of their childbearing careers and want to have children quickly (Carrasco, 1981).

Table (1)
Results of the Hazard Model

A.	Variables	Second Birth Interval.		Third Birth Interval	
		Risk Ratio	Pr > Chi-square (sig)	Risk Ratio	Pr > Chi-square (sig)
	Intermediate Variables				
1.	**Woman's Age at Marriage** **				
	O= ≤ (19 (Baseline)	B	B	B	B
	1= 20-23	1.585*	0.000	1.770*	0.000
	2= 25 ≥	1.274*	0.000	1.389*	0.000
2.	**Contraceptive use** **				
	O= Used	B	B	B	B
	= Not Used	0.855**	0.002	1.389*	0.000
B.	Scio- Economic Variables				
1.	**Woman's Education Level*** **				
	1=No Education (Baseline)	B	B	B	B
	2= Primary Education	1.143		-0.771*	0.000
	3=More than primary	1.063		-0.754*	0.001
2.	**Childhood Place of Residence*** **				
	1= Rural	B	B	B	B
	2= Other urban	1.059	0.08-	0.984*	0.001
	3= Large cities	-0.949	0.220	-0.858*	0.001
3.	**Husband Education Level** ***				
	1= No Education	B	B	B	B
	2= Primary Education	0.876	-	1.170	
	3= Higher than Primary	1.054*	-	1.196*	
4.	**Woman's Working Status** ***				
	1. Working (baseline)	B	B	B	B
	2. Other Conditions	1.185	0.120	0.650	
5.	**Religion** ****				
	1= Muslim (Baseline)	B	B	B	B
	2= Christian	0.511	0.37	-0.653	0.18
6.	**Kinship**** **				
	1=First Cousins	B	B	B	B
	2= Second Cousins	0.983	0.090	0.610	0.170

calculated data from 16296 households, and an individual questionnaire that calculated data from 6461 for every- married woman aged 15-49. The results of the household survey and individual surveys indicated a high response rate for household interview (96.9) and a lower rate for the individual interview (89,2%) (Department of Statistics, 2003)

2. Results of Hazard Model: Second and Third birth intervals

Unlike first birth intervals, the likelihood of going on to have a second or a third birth is not only affected by demographic variables, but is also influenced by the pattern of the previous birth interval and its characteristics.

Variables such as the level of the couple's education, childhood, place of residence, amount of T.V watching, cohort, age at start of the second interval, miscarriage, religion, and over-all cultural factors do not have any statistical effect on the hazard of having second birth. Moreover variables as women's working status, cohort, age at start of the previous interval, miscarriage, and almost all of the cultural variables except (desired family size, marriage more than once) were also dropped from the final model because they don't have any significant effect statistically on the hazard transition to the third birth interval(5).

Finally, estimates from the all-main effects models are shown in table (1) since all effects are simultaneous, they reflect the impact of each factor while the others are controlled.

We will be looking at the following variables and begin our analysis of these stages of family building according to the following:

2.1. Age at marriage:

This variable shows a substantial increase in relation to the hazard of having a second birth, in which the relative risk among women aged 20-24 at marriage, and those aged 25 or older who go to have a second birth was about (1.585,and 1.274) respectively. This means that women who married at later ages tended to have higher hazard rates on the Hazard Model than ahid these than who married at earlier ages of 19 or below. In other words, the later the age at marriage, the shorter the duration of birth spacing at second birth interval. This can be explained by the fact that, as age at marriage increases, most women are in their peak fecundity period i.e., when their second birth occurs. Yet women who marry later, and thereby begin

(5) Moreover, non-proportion assumption was tested and shows that several variables have non-proportion problems at progression to second and third birth intervals. Thus, as mentioned previously, we used simple forms of the validity of the proportional hazard assumption taking into consideration that the hazard changes with time. These variables are: -age at marriage, length of previous birth, women's educational level, husband's educational level, watching TV, cohort, and previous sex composition.

covariate indicates a shorter duration of birth spacing and the negative effect of a longer duration.[4]

The aims behind regrouping these two birth intervals are on the one hand, to avoid presentation of too much detail and to organize the presentation of the results of the analysis in a way that helps to facilitate studying and analyzing the importance of various factors that contribute to the process of family formation at these two stages, and to help increase our understanding of the relationship between the independent variables and the intervals between second and third birth order. On the other hand, there is a consistent pattern of effects of the variables of this study on birth interval length at specific rank of birth order because these different factors were likely to be important at specific stages of family formation.

The hazard function **t** is assumed to take a proportion hazard form

Hi (t, zi (t) = ho (t) exp (zi (t)) B'.

Where ho (t) is an unknown baseline hazard at time t, Z(t) is a vector of time varying explanatory variables and B' is the corresponding parameter vector which is unknown.

Using hazard models, we estimate the effects of the covariates. We assumed that all variables would have unchanging values and proportional effects on the likelihood of having second and third births, meaning that one unit of change in the variable would change the probability of progression to the next birth by raising the logarithm of the odds by a constant factor at all duration since the last birth.

1.3. Society and implementation

The 2002 Jordan Population and Family Health Survey (JPFHS) was conducted by the Department of Statistics and Ministry of Health, within the frame work of the Demographic Health Survey (DHS), a program of macro international statistics. The primary objective of (JPFHS) sample design was to provide reliable estimates of the fertility and mortality rates, and the use of contraceptive methods at the national level for major subgroups, namely large cities, and other urban areas. Two types of questionnaires were used: a household questionnaire that

(4) changes with time the proportion hazard model assumption is invalid. Simple forms of departure from the proportion hazards model can be investigated with time-dependent explanatory variable. The assumption of proportionality was tested analyzing the plots of the Ln(-LnS (t,x) function for categories of each covariate of the model. We examined first birth interval and then analyzed the timing of subsequent birth intervals since our interest is to estimate the overall effects of the various independent variables on birth spacing by birth order.

central concern. Factors related to the husband are also important because of their effect on coital frequency between couples, contraceptive choice, and desire for having children.

1.2. Methodology of Measurement

Cox's hazard regression model with time-dependent covariates (Cox, 1972) is used to estimate the relative effects of various covariates on the hazard or the instantaneous probability for a woman to go on to have a second and third birth. The statistical package SAS is used in this analysis(2).

In our analysis we used the hazard model which has become common in investigation of simultaneous effects of several factors on events selected for study. The basic time in our model is the number of months elapsed since the last previous birth at each stage. For any given birth, order intensity of childbearing is expressed as function of time and, a number of covariates (regression). The analysis refers to the second and third birth intervals.

We have opted to present three different models including and excluding insignificant variables in order to assess the set role of these variables on the pattern of interval between birth intervals by birth order. The methodological strategy chosen will allow us to differentiate the determinants of variables, which have significant or insignificant effects on relative risk by birth order.

The study includes the full set of explanatory variables. The second equation is obtained by dropping all non-insignificant variables.(3) Table 1 shows the results of the proportion hazard model to the data with the covariates. The model is used separately for the second and third intervals. Compared with the reference categories, the positive effect of a

(2) The only constraint is that the hazard functions in the life tables for each category must be proportional with the same proportionality factor at each duration. The proportion hazard method estimates the effect of independent variables on the hazard rate under the assumption to be that the effects of explanatory variables remain constant throughout the duration of time interval being analyzed (The proportion, assumption).

(3) We employed Cox's model with stepwise regression to ensure that the insignificant variables could jointly be dropped from the model) while giving special attention to non- eliminate, some variable are considered to have a more important effect on the birth interval as (women education level, women childhood place of residence and cohorts age at marriage). Most of our covariates are fixed e.g. social background, cultural and demographic factors.

1. Previous studies:

In his study, Progression to Second and Third Births in China: Patterns and Covariates in six Provinces, Cheoe *et al* (1992) indicates that the death of a previous child, place of residence and sex preference have a strong positive effect on likelihood of having a subsequent birth.

In a study entitled *The Impact of Women's Employment on Second and Third Births in Modern Sweden*, it was found that most women continued to want children, and that most of them wanted two children and achieved that aim. Moreover, the study found that the education level, current employment status of woman, and age at first birth have a strong effect on likelihood of having second and third births in Sweden(Hoem, 1989). In a similar study (Choe *et al.*, 1991) found that the mortality of previous children and the lack of a son to be the most important factors determining progression to the second and third birth intervals. Along with this conclusion, Larsen (1990) found that the probability of having a second or third birth is much higher, especially in rural areas, and among couples with no sons.

In Jordan, other important determinants of fertility were found to pertain to women's education, income level, urban or rural residence, sex preference and contraceptive use (Anderson *et al.*, 1985). Another study conducted by Arnold and Liu (1986) shows that couples without a son are less likely to use contraception than those with a son. Other important determinants of fertility were found to be a woman education level, income level, urban or rural residence ethnicity, and government family planning programs (Bumpass *et al.*, 1986; Hobcraft & McDonald, 1984).

1.Data and Methodology

1.1. Variables of the study

The explanatory variables included in this study are mainly women's and the family's demographic and socioeconomic characteristics. The dependent variable in this study is the length of the birth interval (second and third birth order). The main independent variables used in the hazard model were selected based on a preliminary exploratory analysis of the data, with reference to the result of some past studies (Warren. et. al, 1990; Rodriguez, 1984). These variables are classified into four categories: demographic, socioeconomic, cultural, and proximate variables (see table 1). Since the mother is the person most concerned with, and usually the key decision maker in infant feeding, the choice of most forms of contraception used in family, and factors relating to her are of

Main Objectives of the study:

Early fertility analyses were primarily concerned with the determinants of total family size. Such determinants were likely to be important at various stages of family formation. What determines the length of time between marriage and the first birth might be quite different from the determinants of the interval period between, say, the second and fourth births. Hence, it is natural that attention has shifted more to the determinants of the various components of the length of parity transitions (Rindfuss. *et al*, 1984).

As mentioned above, there are different factors which are deemed important at different stages of family building, and which attempt to understand and identify factors that more likely lead to higher parities than others.

In short, the main objective of this study is to examine:

1. The likelihood of progressing to second and third birth interval in Jordan.
2. Factors more likely to make women progress to a second and third birth interval. Thereby, this study will assess the effect of the socioeconomic, cultural, and demographic factors on the second and third birth interval.
3. The relative importance of various contributing factors to the fertility decline, as well as other facts that create obstacles to future fertility reduction. Therefore, by focusing on those births through examining the covariates associated with second and third birth, we sought to determine how the interplay between individuals take place.

The questions addressed in this study are as follows:

1. Is there any relationship between demographic factors such as (Women's age at marriage, contraceptive use, death of previous births, woman's age of the previous interval, length of previous interval, cohort, desired family size), and the likelihood to progress to second and third birth interval in Jordan?
2. Is there any relationship between socioeconomic factors such as (spouses' education level, childhood place of residence, woman's working status), and the likelihood to progress to second and third birth intervals in Jordan?
3. Is there any relationship between cultural factors such as (religion, kinship, number of children wanted, watching television) and the likelihood to progress to second and third birth intervals in Jordan?
4. What is the relative importance of various factors that contribute to progress to second and third birth intervals in Jordan.

The Importance of the Study

Generally, Jordanian new couples try or think of using contraceptives after getting their first or second child. Using[1] contraceptives indicates a lower relative risk to transition to second and third childbirth. It is argued that the length of the first and second birth interval depends mainly on fecundity and coital frequency (Anderson *et al.*, 1985; Gilks. 1986; Rodriguez *et al.*, 1984). This interval also depends on the characteristics of women themselves such as their educational level, childhood, place of residence, age at marriage, and desired family size (Anderson *et al.*, 1985; Department of Statistics, 1998; Department of Statistics 1992; Sahawneh & Karadsheh. 1992)

Despite substantial changes which occur in both the individual and the household backgrounds, the traditional family structure and attitudes in Jordan (such as family ties, continuity of family line, parents security in older age, enhancement of status and security of Women) remain very strong (Sahawneh & Karadsheh. 1992). Therefore, an examination of the relationship between the order-specific birth interval length and the various socioeconomic, cultural and demographic variables at the individual level may shed some light on the relative, importance of factors that contribute to fertility decline as well as factors that create obstacles in furthering fertility reduction (Gilks, 1986; Rodriguez *et al.*, 1984).

In short, this part of the study will pay special attention to the likelihood of progressing to a "second and third birth order stage". Moreover, it will seek to understand the overall changes in women's roles and personal values which have had a profound impact on the situation of families and have led to a continuation to a second and third birth or more. Most married women in Jordan, especially women of certain groups, still prefer more than two or even four children. However, no study, to our knowledge, has so far tried to assess the impact of variance factors on possible transition to second and third birth.

(1) Contraceptive use is associated with longer waiting time to conception but short postpartum amenorrhea. In short, the effect of modestly increasing contraceptive use for spacing is of responsible for fast changes in breastfeeding practices

known as "Trans-Jordan" in 1923. In 1950, Trans Jordan and the West Bank were united and assumed the current name of the Hashemite Kingdom of Jordan. In 1967 the occupation of the West Bank and the Gaza strip by Israeli forces caused a massive influx of refugees to the East Bank of Jordan. In 1988, in accordance with the desires of the Arab States and the Palestinian national authority, the West Bank was administratively disengaged from the kingdom to facilitate the establishment of the Palestinian State (Department of Statistics, 1982).

Historically, rural-urban migration as well as the influx of migration from outside the country has contributed to a rapid urban growth (Department of Statistics, 1982). The urban population increased by 9% between 1980 and 1994 (reaching 79%). The first population census in Jordan was carried out in 1961. The population then totaled 901.000. As a result of the Arab-Israeli wars in 1948 and 1967 and subsequent Israeli occupation of the West Bank and the Gaza Strip, a large number of Palestinians moved into the East Bank. In 1979 the population numbered 2.13 million and it nearly doubled to 4.14 million in 1994. In 2004 the population was estimated to be 5.6 million. It was expected to reach 5.9 million in the years 2005(World population Data Sheet, 2004).

Fertility has been declining in Jordan since the mid-1970s. Studies have found that the total fertility rate declined from 7.4 children per woman in 1976 to 5.6 in 1990 then 4.6 in 1994 and to 2.7 in 2004. These figures indicated a decline of about four children, or 38% between 1976 and 1994 and two less children since 1994. This decline was caused by a decrease in the crude birth rate, which dropped from 50 per thousand in 1972 to 35 in 1990 and to 28 in 2004. Mortality has also been declining in Jordan, at a rate even faster than fertility. The crude death rate, estimated at 18 per thousand in the early 1960s had declined to 12 in the early 1980s (Anderson, et. al, 1985). In 1990 the crude death rate was estimated at seven per thousand and by 1994 it had dropped to five, which is the same at present (June 2004). The infant mortality rate also declined from 82 per thousand in 1976, to 34 in 1990, to 32 in 1994, and to 22 in 2004. In 2004 life expectancy was estimated at 71.5 years for both sexes (World population Data Sheet, 2004).

Factors Determining Family Decisions on Second and Third Child Intervals in Jordan

Abdel khaleg AL- Khatatneh*
Muneer Karadsheh**

Abstract: This study focuses on the second and third stage of family formation in Jordan. The analysis adopted describes recent trends and differentials in the time of second and third births; it also explores the role of socioeconomic, demographic, and cultural factors on second and third birth interval dynamics. Data obtained from the Jordan Population and Family Health Survey (JPFHS) (2002) conducted by the Department of Statistics and the Ministry of Health was used. Multivariate "Coxs Hazard" analysis was also used to evaluate the effect of each independent variable on these birth intervals. The study showed that some of the variables used in the analysis had a positive relationship with the timing and speed of the birth intervals. These variables are as follows: wifes level of education, original place of residence, wifes current age, womans age at marriage, previous child mortality, desired family size, womans working status, and the use of contraceptives.

Keywords: Transition to the Second Birth, Transition to the Third Birth, Social variables, Demographic variables, Stage of Family Formation, Birth interval.

Introduction

Jordan was part of the Ottoman Empire until 1921 when it gained independence. The country was declared a political entity and became

* Dept of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.
** Dept of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.

Articles in English

Reports:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 34 - No.2 - 2006

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), Crime and public policy (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 34 - No. 2

2006